الجمهـــوريـــة الجـزائـريـة الديـــمقراطيـة الشـعبية
République Algérienne Démocratique et Populaire
وزارة الـتـعـلـيـــم الـعـالـــي و الـبـحـث الـعـلـمـــي
Ministère de l'Enseignement Supérieur et de la Recherche Scientifique

جامعة وهران
Université d'Oran

جامعة وهران السانيا

كلية العلوم الاجتماعية

قسم الديمغرافيا

مذكرة تخرج لنيل شهادة الماجستير في الديمغرافيا

تخصص الديمغرافيا الاقتصادية والاجتماعية

تحت عنـــوان:

المستوى المعيشي في الجزائر

دراسة حالة بلدية وهران في سنة 2013

من إعداد الطالبة:

صابر شويرف مختارية

إشراف وتوجيه الأستاذ:

فضيل عبد الكريم

أعضاء لجنة المناقشة

الاسم و اللقب	الرتبة	الصفة	مؤسسة الانتماء
دلندا عيسى	أستاذ التعليم العالي	رئيســا	جامعة وهران
فضيل عبد الكريم	أستاذ التعليم العالي	مشرفا ومقررا	جامعة وهران
الوادي الطيب	أستاذ التعليم العالي	منـاقشا	جامعة وهران
فوضيل يسعد فايزة	أستاذة محاضرة (أ)	منـاقشة	جامعة وهران

السنة الجامعية : 2013/ 2014

الإهداء

الحمد لله القادر المقتدر من هو ألطف بعباده الذي قال في كتابه

﴿ **ووصينا بالوالدين إحسانا**﴾، ربي اغفر لي ولوالدي وللمسلمين جميعا.

إلى الوالدين الكريمين

إلى ملائكة الصغار إسراء و لجين

إلى إخوتي

إلى من تقاسمت معهم حلو الحياة ومرّها، إلى من كانت بسمتهم ونظرتهم تبعث

في نفسي القوة وحب الحياة.

إلى كل من صادفتهم في حياتي ولو بابتسامة صادقة، إلى كل الزملاء و

الأصدقاء.

مختارية

كلمة الشكر

الحمد لله الذي هدانا إلى نور العلم وميزنا بالعقل الذي يسير طريقنا

الحمد لله الذي أعطانا من موجبات رحمته الإرادة والعزيمة على

إتمام أعمالنا، نحمدك يا رب حمداً كثيراً يليق بمقامك وجلالك العظيم.

أتقدم بالشكر الجزيل إلى كل من ساهم في انجاز هذا العمل من قريب

أومن بعيد.

وشكر وعرفان خاص لأستاذي الكريم المشرف" د فضيل عبد الكريم."

والى السادة أعضاء لجنة المناقشة.

والى كافة أساتذة قسم الديمغرافيا.

والحمد لله رب العالمين

مختارية

فهرس المحتويات

المحتويات	الصفحة
كلمة الشكر	
الإهداء	
فهرس المحتويات	
قائمة الجداول	
قائمة التمثيلات البيانية	
قائمة الرموز	
الفصل الأول: الإطار النظري و المنهجي للدراسة	
المقدمة العامة	03
1.1: الإشكالية	05
2.1: فرضيات البحث	07
3.1: أسباب اختيار موضوع البحث	07
4.1: أهداف الدراسة	08
5.1: الدراسات السابقة	09
6.1: المنهج المعتمد في هذا البحث	10
7.1: هيكل البحث	11

8.1: حدود الدراسة و صعوباتها	12
9.1: تحديد بعض المفاهيم المتعلقة بالمستوى المعيشي	13
1.9.1: تعريف المستوى المعيشي	13
2.9.1: تعريف الدخل الفردي	16
3.9.1: تعريف الأجر	17
4.9.1: تماثل القدرة الشرائية	17
5.9.1: الإنفاق على الرعاية الصحية	18
6.9.1: تعريف البطالة	18
7.9.1: القوى العاملة	20
8.9.1: الناتج المحلي الإجمالي أو الناتج الداخلي الخام	20
9.9.1: الأسرة	21
الفصل الثاني: الحالة الديمغرافية في الجزائر وعلاقتها بالمستوى المعيشي	
1.2: التركيبة السكانية في الجزائر	24
1.1.2: التركيبة العمرية لسكان الجزائر	27
2.2: الوفيات و الولادات في الجزائر	29
1.2.2: المعدل الخام للوفيات TBM ‰	29
2.2.2: معدل وفيات الأطفال اقل من سنة TMI‰	30

3.2.2: معدل وفيات الأطفال اقل من 5 سنوات	32
4.2.2: المعدل الخام للولادات TBM‰	32
5.2.2: معدل الزيادة الطبيعية%	33
3.2: أمل الحياة	34
4.2: تطور الأسر الجزائرية	36
1.4.2: تطور الأسرة الجزائرية عبر التاريخ	36
2.4.2: الزواجية	40
1.2.4.2: نسبة العزوبة	43
2.2.4.2: متوسط العمر عند الزواج الأول	44
3.2.4.2: متوسط العمر عند الزواج والتعليم	45
3.4.2: تطور حجم الأسر الجزائرية	46
4.4.2: رب الأسرة	47
الفصل الثالث: الحالة الاجتماعية و الاقتصادية في الجزائر و علاقتها بالمستوى المعيشي	
1.3: تطور الصحة في الجزائر من1962 إلى2012	50
1.1.3: المرحلة(1962 – 1972) :إعادة بناء النظام الصحي التي دمرته الحرب	50

2.1.3: المرحلة(1973–1986): برنامج التنمية الصحية في المؤسسات العمومية	52
3.1.3: المرحلة (1986 – 2002) : عدم التكيف في قطاع الصحة بسب التحول الديمغرافي و الوبائي.	54
4.1.3: المرحلة(2002 –2012): تنشيط السياسة الصحية بشكل رئيسي دون اللجوء إلى التخطيط على المدى البعيد.	55
2.3: العمل والبطالة في الجزائر	59
1.2.3: تطور القوة العاملة	59
2.2.3: البطالة في الجزائر	60
3.3: تطور المستوى التعليمي في الجزائر	62
1.3.3: معدل التمدرس	64
2.3.3: الأمية	65
4.3: السكن في الجزائر ومميزاته	67
1.4.3: نوع البناية	69
2.4.3: مميزات المسكن الجزائري	70
1.2.4.3: عدد الغرف	71
2.2.4.3: تطور تجهيزات منزل الأسر الجزائرية	72

3.2.4.3: تطور حيازة ملكية المنازل للأسر في الجزائر	75
4.2.4.3: تطور امتلاك التجهيزات للأسر في الجزائر	76
5.3: تطور استهلاك الأسر الجزائرية	78
1.5.3: النفقات الاستهلاكية للأسر المعيشية	78
2.5.3: تركيبة الإنفاق الاستهلاكي للأسر المعيشية في الجزائر	82
3.5.3: مؤشر الأسعار عند الاستهلاك	87
6.3: الأجر الأدنى الوطني المضمون	88
7.3: الفقر في الجزائر	91
1.7.3: مفهوم الفقر في الجزائر	93
8.3: مؤشر التنمية البشرية في الجزائر	98
الفصل الرابع: دراسة تحليلية لنتائج التحقيق الميداني في بلدية وهران2013	
1.4: المجالات التي يشملها التحقيق الميداني	103
1.1.4: المجال الجغرافي و الزماني للدراسة	103
1.1.1.4: المجال المكاني	103
2.1.1.4: المجال الزمني	104
2.4: تعريف المسح الاجتماعي	104
3.4: تقنيات الدراسة و الأدوات المستخدمة في التحقيق الميداني	105

1.3.4: اختيار العينة	105
1.1.3.4: خطوات اختيار العينة	105
2.3.4: الاستمارة	110
3.3.4: المقابلة	111
4.4: تعريف برنامج الحزم الإحصائية للعلوم الاجتماعية (spss)	111
5.4: تحليل نتائج التحقيق الميداني في بلدية وهران 2013	111
1.5.4: مميزات المسكن	112
1.1.5.4: نوع المسكن	112
2.1.5.4: نوع وحالة المسكن	114
3.1.5.4: حالة شغل السكن	115
4.1.5.4: عدد الغرف	116
5.1.5.4: معدل شغل الغرفة	117
2.5.4: خصائص المسكن	119
1.2.5.4: تجهيز المسكن بالمرافق	119
2.2.5.4: نسبة امتلاك الكماليات و الأجهزة المنزلية	120
3.5.4: خصائص رب الأسرة	122
1.3.5.4: توزيع رب الأسرة حسب الجنس و الحالة العائلية	122

2.3.5.4: رب الأسرة حسب السن والجنس	123
3.3.5.4: المستوى التعليمي لرب الأسرة	126
4.3.5.4: سن عند الزواج الأول لرب الأسرة	129
5.3.5.4: الحالة المهنية لرب الأسرة	131
1.5.3.5.4: الحالة الفردية لرب الأسرة	131
2.5.3.5.4: رب الأسرة حسب مجال العمل	133
3.5.3.5.4: سن أول دخول العمل عند رب الأسرة	134
6.3.5.4: الدخل الشهري لرب الأسرة	135
7.3.5.4: متوسط حجم الأسرة حسب الدخل الشهري (دج) لرب الأسرة	137
4.5.4: الخصوبة	139
1.4.5.4: متوسط عدد المواليد الأحياء حسب مدة الحياة الزوجية	139
2.4.5.4: العدد المثالي للأطفال	141
5.5.4: الخصائص المعيشية للأسر	142
1.5.5.4: مساهمة الأفراد في النفقات المعيشية للأسر	142
2.5.5.4: حجم مساهمة الأفراد في النفقات المعيشية للأسر	145
3.5.5.4 : الواقع والمتوقع من رب الأسرة	147
4.5.5.4: تركيبة الإنفاق المتوسط للأسر	149

7.5: اختبار الفرضيات	154
1.7.5.4: اختبار الفرضية الأولى والارتباط الخطي	155
2.7.5.4: اختبار الفرضية الثانية والارتباط الخطي	157
6.5: الارتباط و الانحدار بين الناتج المحلي الخام و متوسط عدد (PIB) في الجزائر(ISF)الأطفال عند المرأة	159
النتائج و التوصيات	165
الخاتمة العامة	171
قائمة الملاحق	
قائمة المراجع	
الملخص	

قائمة الجداول

الرقم	العنوان	الصفحة
01	التركيبة العمرية لسكان الجزائر من خلال التعداد العام للسكان والسكن1977-1987-1998-2008	28
02	متوسط سن عند الزواج الأول لتعداد 1977-1987-1998-2008	44
03	تطور حجم الأسر الجزائرية من خلال تعداد العام لسكان والسكن لسنة 1977-1987-1998-2008	47
04	تركيبة أرباب الأسر الجزائرية وفقا للحالة الفردية في تعداد 2008	48
05	تطور نسبة القوة العاملة من خلال تعداد العام لسكان والسكن لسنة 1977-1987- 1998- 2008.	60
06	تطور معدل التمدرس للأطفال (6-14) حسب الجنس و مكان الإقامة في الجزائر من 1998 إلى 2008.	65
07	تطور نسبة توزيع المساكن المشغولة حسب عدد الغرف و عدد متوسط الغرف و معدل شغل المنزل الواحد والغرفة الواحدة في الجزائر من خلال تعداد1977 1987-1998-2008	71
08	توزيع النفقات المخصصة للاستهلاك حسب منطقة الإقامة.	86
09	توزيع عدد الأسر على القطاعات الحضرية المختارة	107
10	توزيع عدد الأسر على حسب مقاطعات العينة المختارة	109
11	معدل شغل الغرفة الواحدة على حسب القطاعات الحضرية	118
12	نسبة توزيع الأسر حسب تجهيزات المساكن بالمرافق	120
13	توزيع نسبة رب الأسرة حسب السن والجنس	124
14	المستوى التعليمي لرب الأسرة	127
15	نسبة توزيع رب الأسرة حسب السن الأول لدخول العمل.	135
16	نسبة توزيع رب الأسرة حسب العدد المثالي للأطفال	141
17	توزيع الأسر على حسب من شكل دخل رب الأسرة و المساهمة في	143

	النفقات المعيشية	
18	عدد المرات التي تستهلك فيها الأسر اللحوم أسبوعيا و الأسماك شهريا	152
19	الارتباط الخطي بالنسبة للسن الأول عند دخول العمل لرب الأسرة و السن عند الزواج الأول لدى رب الأسرة.	156
20	الارتباط الخطي بالنسبة للدخل الشهري لرب الأسرة و عدد أفراد الأسرة.	158
21	تطور(PIB) الناتج المحلي الخام (بالدولار الأمريكي الثابت لسنة2013) و متوسط عدد الأطفال عند المرأة (ISF).	160

قائمة التمثيلات البيانية

الرقم	التمثيل البياني	الصفحة
01	الهرم السكاني للجزائر لتعداد 1987	24
02	الهرم السكاني للجزائر لتعداد 1998	25
03	الهرم السكاني للجزائر لتعداد 2008	26
04	تطور معدل وفيات الأطفال اقل من سنة في الجزائر ما بين 1965 و2011	31
05	المعدل الخام للوفيات و للولادات و معدل الزيادة الطبيعية في الجزائر ما بين 1961 و2011.	34
06	تطور أمل الحياة في الجزائر مابين 1965 و2011.	35
07	التركيبة السكانية حسب الجنس و الحالة العائلية لتعداد 1987-1998-2008.	41
08	التركيبة السكانية %حسب العمر و الجنس و الحالة العائلية للجزائر في تعداد2008	42
09	متوسط العمر عند الزواج الأول والتعليم في سنة 2008	45
10	تطور النفقات الصحية للفرد ($) في الجزائر 1998-2009(الدولار الأمريكي الثابت لسنة 2013)	58
11	تطور معدل البطالة في الجزائر في الفترة بين 1966 و 2010	61
12	نسبة تطور المستوى التعليمي في الجزائر من 1998 إلى 2008	64
13	تطور معدل الأمية حسب الجنس في الجزائر من 1966 إلى 2008	66
14	تطور نسبة توزيع المساكن المشغولة حسب نوع البناية في الجزائر من 1977 إلى 2008	70
15	نسبة المساكن المشغولة المجهزة بربط شبكة في الجزائر من خلال	73

	تعداد 1977- 1987 -1998 -2008.	
16	نسبة المساكن المشغولة مجهزة بمرافق في الجزائر من خلال تطور تعداد1977-1987-1998-2008.	74
17	تطور نسبة حيازة ملكية المنازل لدى الأسر العادية و الجماعية في الجزائر من خلال تعداد 1977-1987-1998-2008.	76
18	تطور نسبة امتلاك أجهزة منزلية لدى الأسر العادية و الجماعية في الجزائر من خلال تعداد 1977 1987 1998 2008	77
19	تطور حجم الاستهلاك للفرد الواحد و الناتج المحلي الخام للفرد في الجزائر بين 1963 و2011.	79
20	تطور الناتج المحلي الخام للفرد في الجزائر للفترة 1960-2012	81
21	تركيبة نفقات الاستهلاك للأسر المعيشية في الجزائر في سنة 1969-1979 - 2010 حسب CREAD	83
22	توزيع متوسط إنفاق الفرد الشهري في الجزائر لسنة 2010 بدينار الجزائري.	85
23	تطور مؤشر الأسعار عند الاستهلاك من 1999الى 2010.	88
24	تطور الحد الأدنى للأجور في الجزائر ما بين 1990 و 2012	90
25	نسب الفقر العام و الفقر المدقع اعتمادا على الفقراء فيما بين 1988-2000	97
26	توزيع نسبة الأسر على حسب نوع المسكن	112
27	توزيع نسبة الأسر على حسب القطاع الحضري و نوع المسكن	113
28	توزيع نسبة الأسر على حسب نوع و حالة المسكن	114
29	توزيع نسبة الأسر على حسب حالة شغل المسكن	116
30	توزيع نسبة الأسر على حسب عدد الغرف و نوع المسكن	117
31	نسبة امتلاك الكماليات و الأجهزة المنزلية	121
32	نسبة توزيع رب الأسرة حسب الجنس و الحالة العائلية	122
33	نسبة توزيع رب الأسرة حسب السن و الجنس	125

34	توزيع نسبة رب الأسرة حسب السن والمستوى التعليمي	128
35	سن عند الزواج الأول لرب الأسرة	130
36	نسبة توزيع رب الأسرة حسب الحالة الفردية وقطاع العمل	132
37	نسبة توزيع رب الأسرة حسب الحالة المهنية	134
38	نسبة توزيع رب الأسرة حسب الدخل الشهري بالدينار الجزائري	136
39	نسبة توزيع حجم الأسرة حسب الدخل الشهري (دج) لرب الأسرة	138
40	متوسط عدد المواليد الأحياء حسب مدة الحياة الزوجية	140
41	توزيع الأسر على حسب من شكل دخل رب الأسرة و المساهمة في النفقات المعيشية	144
42	توزيع الأسر على حسب مساهمة أفرادها في النفقات المعيشية الشهرية بالدينار الجزائري.	146
43	نسبة التركيبة الإنفاق المتوسط للأسر بالنسبة لرب الأسرة	150
44	تغيرات (variations) متوسط عدد الأطفال عند المرأة (ISF) بالنسبة للناتج المحلي الخام(PIB) في الجزائر.	161

قائمة الرموز

الرمز	الدلالة
CENEAP	المركز الوطني للدراسات و التحليل للسكان و التنمية
CREAD	مركز البحوث في الاقتصاد التطبيقي من اجل التنمية
SNAPAP	النقابة الوطنية المستقلة لمستخدمي الإدارة العمومية

الفصل الأول

الإطار النظري و المنهجي للدراسة

- المقدمة
- الإشكالية
- فرضيات البحث
- أسباب اختيار موضوع البحث
- أهداف الدراسة
- الدراسات السابقة
- المنهج المعتمد في هذا البحث
- حدود الدراسة و صعوباتها
- تحديد بعض المفاهيم المتعلقة بالمستوى المعيشي

المقدمة العامة :

المستوى المعيشي هو عامل اختلاف الأفراد على هذا الأساس يسمح بتفسير عدد كبير من سلوكيات ومواقف الأفراد، تقليديا يقاس المستوى المعيشي على أساس دخل الأسرة. في هذا السياق أكد برنامج الأمم المتحدة على حق كل فرد في مستوى من المعيشة كاف له و لأسرته وهذا ما جاء في الفقرة رقم 11 للعهد الدولي الخاص بالحقوق الاجتماعية والاقتصادية و الثقافية «إن الدول الأطراف الملتزمة بهذا العهد تعترف بان من حق كل فرد في مستوى من المعيشة كاف له و لعائلته بما في ذلك الغذاء والباس والمسكن بالإضافة إلى التحسين الدائم لظروفه الحالية نحو الأحسن» [1].

الجزائر بلد غني بالموارد الطبيعية حيث احتلت المرتبة 14 عالميا وتعد من أهم البلدان المصدرة للنفط و الغاز فهي توفر حوالي 20% من احتياجات الغاز الطبيعي لأوروبا و يعتبر قطاع المحروقات من أساسيات الاقتصاد الجزائري حيث يمثل في السنوات الأخيرة 43% من الناتج المحلي الخام PIB , 98% من الصادرات و 75%من الهيزانية العامة، تملك الجزائر احتياط وفير من البترول حيث يقدر ب 11.8 مليار برميل و حوالي 4.5مليار متر مكعب من الغاز الطبيعي مما يجعل الجزائر في المرتبة 7 عالميا[2] .

[1] http://www1.umn.edu/humanrts/arab/b002.html-02/07/2012

[2] جريدة الخبر الصادرة يوم 04/14/ 2013 ص02

مر الاقتصاد الوطني بعديد من التحولات الاقتصادية من اجل مواكبة النمو الاقتصادي العالمي السريع، و اتبعت الحكومة الجزائرية سياستها في بداية الأمر إستراتيجية التخطيط عن طريق برمجة أهدافها في الأمد المتوسط و البعيد، و بذلك لعب التخطيط دور بالغ الأهمية في معالجة القضايا التنموية بإيجاد الحلول الملائمة لها و تطبيقها على ارض الواقع .و بالرغم من الصعوبات في تنفيذ البرامج المسطرة على مستوى ارض المناخ الوطني، فان هذه السياسة نجحت في بداية الأمر، في بناء الهياكل القاعدية الصلبة منها المؤسسات الضخمة والموانئ والطرقات وغيرها من المشاريع التي رفعت المستوى المعيشي للمواطن والعائلة الجزائرية مقارنة بالفترة السابقة لها، بحيث تنوعت هذه المخططات بحسب مستوى البرامج التنموية في كل مرحلة فمنها المخططات الثلاثية والرباعية و الخماسية و كانت من ضمن نجاحاتها تحسين المستوى المعيشي للعامل وتوفير المتطلبات الأساسية والضرورية من السلع والخدمات والسكن وغيرها من الضروريات. ولهذا لم يشعر المواطن الجزائري بنقص في متطلباته الضرورية بسبب الوفرة والأسعار التي كانت في متناول جميع الطبقات الاجتماعية، كما تميزت هذه المرحلة بهيمنة القطاع العام على جميع الأنشطة الاقتصادية، لكن هذا النجاح الذي تحقق في مختلف القطاعات لم يستمر طويلا بالخصوص في منتصف الثمانينات مع بداية الأزمة البترولية، فانخفاض أسعار البترول أثر سلبا على جميع الدول المصدرة للنفط و ترك أثره على الدول التي تعتمد في صادراتها بشكل كبير

على هذه المادة، منها الدولة الجزائرية التي لجأت إلى الاقتراض من الخارج لسد العجز الداخلي ووضع الإصلاحات الاقتصادية لتتماشى مع متطلبات الأسواق الداخلية والعالمية.

دفع ظهور الأزمة الاقتصادية الحكومة إلى القيام بإصلاحات اقتصادية في شتى المجالات بشكل تدريجي، و منه بدأت مرحلة الخوصصة لإعطاء القطاع الخاص مكانته بعدما كان القطاع العام هو المهيمن على جميع الأصعدة، فأول قطاع مسه برنامج الخوصصة هو القطاع الزراعي بإعطاء حق التسيير الذاتي للعمال و بذلك بدأت تتحرر أسعار المنتوجات الزراعية من سياسة التسعيرة الإدارية إلى قانون السوق الذي يحكمه قانون العرض والطلب. كل هذه الخطط الإصلاحية بدأ يظهر معها الارتفاع التدريجي و السريع في الأسعار و كذلك الارتفاع في الحد الأدنى للأجر المضمون و تغير معه كذلك المستوى العام للأسعار في كل مرة، مما أدى إلى تحول السلوك الاستهلاكي للأسرة و بالتالي تغير المستوى المعيشي للأسرة.

1.1: الإشكالية :

خلال السنوات الأخيرة ارتفعت تكاليف المعيشة في الجزائر إلى مستوى أعلى لم تعرفه أبدا. على الرغم من تصريحات الحكومة المطمئنة قفز معدل التضخم إلى8.10% في سنة2012 ويفسر الديوان الوطني للإحصائيات هذا المعدل بزيادة معممة للمواد الغذائية

والزراعية، حسب تصريحات ONS وجه هذا الارتفاع بالخصوص للمواد الغذائية بنسبة 12% و 20.80% للمنتجات الزراعية و 4.70%للمنتجات الغذائية الصناعية على نفس المسار المواد المصنعة والخدمات كانت على نحو الترتيب التالي 6.80% و5% في نفس الفترة المذكورة أعلاه. إن الأرقام التي ذكرتها ONS تأكد صحت القول أن أسعار المنتجات الزراعية الموجودة في السوق الجزائرية إما كانت في الجزائر العاصمة أو قسنطينة أو مدينة وهران هي نفسها أسعار ملتهبة.

في هذه الدراسة سنحاول من خلال استبيان للأسر في بلدية وهران أن نعطي صورة تقريبية للمستوى المعيشي. وللقيام بعملية التصنيف يتوجب علينا وجود متغير مستقل وهو الدخل بحيث سنأخذ فقط رب الأسرة الذي ينتمي إلى فئة المتقاعدين و فئة العمال الأجراء لمختلف الفئات الاجتماعية و المهنية حتى نتمكن من معرفة المستوى المعيشي للأسر ذوي دخل أو يكون جزء من هذا الدخل ثابت ، ولكي تكون لنا نظرة واضحة أكثر على المستوى المعيشي سنقوم باخد بعين الاعتبار عدة عوامل كالسكن ، امتلاك الكماليات ،إمكانية وجود أفراد غير رب الأسرة يساهمون في النفقات المعيشية، المستوى التعليمي...الخ.

لمعالجة هذا الموضوع سنحاول الإجابة على الإشكالية الرئيسية المتضمنة السؤال الجوهري كالأتي:

على ضوء التغيرات الاقتصادية والاجتماعية ماهو المستوى المعيشي للأسر التي يكون فيها رب الأسرة من العمال الأجراء أو المتقاعدين في بلدية وهران لسنة 2013 ؟

لتسهيل حل الإشكالية يمكن تجزئتها إلى أسئلة فرعية وهي كالتالي:

كيف هو حال المستوى المعيشي للأسر في بلدية وهران ؟

ما هو أثر المتغيرات الاجتماعية والاقتصادية على المستوى المعيشي للأسر بصفة عامة و أثرها على تغير أولويات الاستهلاك الأسري بصفة خاصة ؟

هل ساهمت السياسات المطبقة للدولة في رفع المستوى المعيشي للأسر؟

2.1: فرضيات البحث:

لمعالجة الإشكالية قمنا بطرح الفرضيات على الشكل التالي:

- العوامل الاقتصادية والاجتماعية لها تأثيرا مباشرا على تغيير المستوى المعيشي للأسر.
- رغم تحسن الأجور في السنوات الأخيرة و انخفاض معدل الزيادة الطبيعية إلا أن وتيرة ارتفاع المستوى المعيشي للأسر لا تزال ضعيفة و لا تتناسب معهما.
- الدخل الثابت لا يتناسب مع المستوى المعيشي للأسر.
- وجود علاقة عكسية بين الخصوبة والمستوى المعيشي للأسرة كلما قلت الخصوبة لدى الأسرة كلما ارتفع مستواها المعيشي و العكس صحيح.

3.1: أسباب اختيار موضوع البحث:

من بين الأسباب التي دفعتنا إلى اختيار المستوى المعيشي للأسر في الجزائر كموضوع للدراسة هو مدى أهميته للأسر أمام غلاء المعيشة والارتفاع المستمر للأسعار وتدني القدرة الشرائية للفرد الجزائري ،حيث باتت الأجور التي يتقاضاها الكثير من الفئات العمالية لا تلبي الضروريات اليومية .

أيضا محاولة فهم الأسباب والعوامل التي تؤثر على المستوى المعيشي للأسر التي يكون فيها رب الأسرة من فئة العمال الأجراء أو من المتقاعدين والكشف عنها لأن هذا الموضوع درس سابقا لكن بشكل غير مباشر وليس بالقدر الكافي أيضا.

4.1: أهداف الدراسة:

تكمن أهداف دراستنا لهذا الموضوع أساسا في معرفة مدى تطور المستوى المعيشي للأسر في الجزائر وكذا معرفة الأسباب والعوامل التي تؤثر فيه كما أردنا أيضا:

- معرفة المستوى المعيشي للأسر الجزائرية بصفة عامة، وبصفة تقريبه المستوى المعيشي للأسر التي يكون فيها رب الأسرة من العمال الأجراء أو من المتقاعدين القاطنين ببلدية وهران.

- تقدير الإنفاقات الاستهلاكية وتقيم الاختلافات الاستهلاكية للأسر بصفة عامة أثناء فترة التحقيق الميداني.
- الحصول على فكرة أوضح حول مختلف السلع والخدمات التي تدخل في نفقات الأسر.
- محاولة تقدير و معرفة متوسط الدخل للأسر في بلدية وهران أثناء فترة التحقيق الميداني.

5.1: الدراسات السابقة:

لمعالجة موضوع الدراسة كان لازما التطرق إلى الدراسات السابقة التي تعتبر جد قليلة رغم أهمية الموضوع فنجد منها من تناولت موضوع المستوى المعيشي للأسر لكن بشكل غير مباشر بحيث دائما ما تتطرق إلى احد جوانبه، فمنها من تناولته بمنظور اقتصادي بحث من خلال دراسة تطور الدخل وتوزيعه أو من منظور اجتماعي ديمغرافي مثلا من حيث الخصوبة و تأخر سن الزواج . و نذكر :

- مها سعاد ، تأثير البرنامج الهيكلي على الأسرة الجزائرية–رسالة ماجستير– جامعة باتنة –2009.

- احمد بويعقوب،الاستهلاك عند الأسر في الجزائر ما بين 1962-2012،CREAD، ديسمبر2012.
- مكاك ليلى، دور وكالة التنمية الاجتماعية في تحسين ظروف الأسرة الجزائرية، رسالة ماجستير، جامعة الحاج لخضر باتنة-2011.
- La « mal-vie »: rapport sur la situation des droits économiques et sociaux et culturels en Algérie - Mai 2010.
- ONS-Enquête sur les dépenses de consommation et le niveau de vie des ménages 2011-collections statistiques N°183.

6.1: المنهج المعتمد في هذا البحث:

اعتمدنا في هذه الدراسة على المنهج الوصفي المطعم بالتحليل والاستقراء والذي يتناسب والدراسة عند التطرق للمفاهيم الأساسية للمستوى المعيشي في الجزائر .كما يمكن أن نجزئ هذا المنهج إلى منهجين أساسيين هما:

الجانب النظري للدراسة: والمتمثل في جمع البيانات بالاعتماد على نتائج الإحصاءات العامة للسكان و السكن والمسوح الميدانية و بعض الدراسات السابقة المتعلقة بالمستوى المعيشي والتي سنتطرق إليها في الفصل الأول و الفصل الثاني.

الجانب التطبيقي للدراسة(التحقيق الميداني): يعتمد على التحليل الإحصائي لمعطيات المسح الميداني الذي قمنا به في بلدية وهران حول المستوى المعيشي للأسر التي يكون فيها رب الأسرة من فئة العمال الأجراء أو المتقاعدين.

7.1: هيكل البحث:

حاولنا من خلال بحثنا هذا المحافظة على التسلسل المنطقي والتدرج في طرح الأفكار قدر الإمكان ، حيث قمنا بتقسيم البحث إلى أربعة فصول وهي كالتالي:

الفصل الأول: الإطار النظري والمنهجي للدراسة.

الفصل الثاني:الحالة الديمغرافية في الجزائر.

الفصل الثالث: الحالة الاجتماعية والاقتصادية في الجزائر.

الفصل الرابع: المستوى المعيشي للأسر في بلدية وهران من خلال التحقيق الميداني.

8.1: حدود الدراسة و صعوباتها:

لقد شملت هذه الدراسة العوامل المؤثرة على تطور المستوى المعيشي للأسر في الجزائر بالتطرق إلى محدداته أثناء جميع المراحل التي مرت بها الجزائر منذ الاستقلال وفق المعطيات المتوفرة حولها .

هناك عدة عراقيل وصعوبات اعترضتنا في بحثنا هذا أهمها :

- نقص المعطيات والإحصائيات المتعلقة بالمستوى المعيشي في الجزائر وخاصة من ناحية تحديد دخل الأسر.
- قلة الدراسات التي تناولت موضوع المستوى المعيشي للأسر من جميع جوانبه في الجزائر.
- لإثراء هذا الموضوع واستخلاص النتائج المتوقعة منه قمنا بدراسة ميدانية في بلدية وهران كما اخترنا عينة من 400 أسرة.
- هناك عدة صعوبات وجهتنا أيضا في التحقيق الميداني أولا من حيث عدم توفر المعلومات حول عدد الأسر حسب الحي وأرقام المس اكن، ثانيا من حيث القيام بالبحث الميداني في شقه المتعلق بملأ الاستمارة حيث اعتمدنا على طريقة الملأ بالمقابلة والتي تعتبر جد مرهقة للباحث من خلال توضيح موضوع الدراسة و أهدافها

للمبحوثين أيضا. كما وجهتنا صعوبات أخرى من حيث رفض بعض الأسر في الإجابة.

9.1: تحديد بعض المفاهيم المتعلقة بالمستوى المعيشي:

1.9.1: تعريف المستوى المعيشي:

يتضمن مفهوم " المستوى المعيشي " كل ما يتمتع به الفرد من مسكن و مأكل و مشرب و يتحدد ذلك ب مستوى دخله و البيئة التي يعيش فيها. و يشير البنك الدولي العالمي إلى أن متوسط نصيب الفرد من دخل الأسرة و إنفاقها يعدان مقياسين ملائمين للدلالة على مستوى المعيشة، طالما يشملان الإنتاج بغرض تحقيق الاستهلاك الذاتي .إن هذين المقياسان لا يغطيا أبعادا مثل :الثروة و الصحة، والعمر المتوقع(أمل الحياة) و معرفة القراءة و الكتابة، و الوصول إلى سلع و خدمات النفع العام، لذا اعتمد برنامج الأمم المتحدة الإنمائي على مؤشرات الحاجات الإنسانية و تشمل الحاجات الأساسية المعبرة عن أحوال المعيشة من حاجات مادية مثل :الطعام والسكن والملابس والمياه النقية ووسائل التعليم و الصحة، والحاجات غير مادية مثل حق المشاركة والحرية الإنسانية والعدالة الاجتماعية.

قد يعاني بعض الأفراد فقرا في إشباع هذه الحاجات كأن تكون ظروف مسكنهم أدنى من الحد الأدنى للمعيشة ، بينما يشبعون حاجة أساسية أخرى كالطعام بما يتجاوز الحد الأدنى للمعيشة ، فهل يعيش هؤلاء الناس في مستوى معيشي متدني ، في الواقع لا توجد

معايير موضوعية كاملة لتحديد هذا المستوى المعيشي ، و لكن من الثابت أن الوحدة المعيشية سواء كانت فردا أو أسرة تعد ذات مستوى معيشي متدني إذا كانت تعيش تحت خط الفقر. و عند تحديد خط الفقر هناك اتجاه عام يميل إلى:

1-قياس الإنفاق الاستهلاكي مقارنة بالدخل المتاح ، و هو المؤشر الأكثر صدقا في التعبير عن مستوى معيشة الأسرة.

2-قياس مستوى الرفاهية على أساس مستوى الفرد ، وليس الأسرة كوحدة مرجعية.

3-قياس أفضل مؤشر لمستوى معيشة الأسرة هو متوسط الإنفاق الاستهلاكي للفرد داخل الأسرة.

والجدير بالذكر أن مفهوم الحاجات يختلف من مجتمع إلى آخر ، ومن فرد إلى آخر ، كما يختلف مفهوم الحاجات الاجتماعية الإنسانية عن مفهوم حاجات الكفاف فهذه الاخيرة تعني توفر الحاجات الضرورية من الطعام والصحة والمسكن والملبس ، أي أنه يعني توفير الحد الأدنى من السلع والخدمات التي تحفظ بقاء الكائن الحي ، أما مفهوم الحاجات الاجتماعية الإنسانية ، فإنه مفهوم متطور ، بمعنى أن القدر اللازم من السلع و الخدمات لإشباع الحاجات الاجتماعية ، يزيد و يتنوع و يرتقي كلما حقق المجتمع نجاحا في مجالات التنمية المختلفة[3].

[3] http://www.moqatel.com/openshare- 22/06/2012-09:25.

كما أشار بعض الباحثين إلى أن هناك فرق بين الحاجات الفردية و الحاجات الجماعية ، فالحاجات الفردية تتمثل في الحاجة إلى الغذاء و الكساء والمسكن ، أما الحاجات الجماعية فتتمثل في الحاجة إلى الماء النقي والصرف الصحي والعلاج والتعليم و البيئة غير الملوثة، ومن البديهي أن هناك مجالا رحبا للتسامي و الرقي في إشباع هذه الحاجات سواء على المستوى الفردي أو المستوى المجتمعي. لكن مفهوم الحاجات الأساسية المعبرة عن أحوال المعيشة يعطي الأفضلية في الوقت الراهن للمؤشرات غير المادية للخدمات الإنسانية مثل : التعليم ، الصحة ، الإسكان و النقل ، ذلك أن إتاحة الخدمات لكل الفئات المحرومة يساعد على زيادة النمو والإنتاج في العمل بشكل كبير ، وعلى الرغم من أن مفهوم الحاجات الأساسية قابل للتطبيق عالميا إلا أنه قد يختلف باختلاف المستوى التنموي للمجتمع. ومن ثقافة إلى أخرى.

و عليه يمكن تعريف المستوى المعيشي بشكل أكثر تحديدا بوصفه«عملية مركبة و متكاملة تتضمن توافر كافة الاحتياجات والإمكانات المادية للفرد أو الأسرة كالمأكل والمشرب و المسكن ، و كذلك الحاجات غير المادية (الاجتماعية) كالتعليم والعلاج والنقل والبيئة النظيفة ... ، ولا شك أن هذه الحاجات ذات طبيعة ديناميكية متطورة من خلال ارتباطها بتطور المجتمع و تقدمه [4]».

[4] Mnfsia15/LivingCond/sec01.doc_cvt.htm-22/06/2012-16:35

2.9: تعريف الدخل الفردي:

هو مقدار الدخل الذي يحصل عليه الفرد في مقابل ما يقدمه من خدمة العمل أو خدمة رأس المال، أو العمل ورأس المال معا، ويحصل عليه الفرد عادة في صورة نقدية أي عدد معين من وحدات النقود. ولكن هذا لا يمنع من أنه قد يحصل عليه في صورة عينية كالخدمات التعليمية أو الصحية التي تقدمها الدولة مجانا، أو المزايا العينية التي يحصل عليها الفرد في أوائل وظيفة معينة عامة أو خاصة أو بعض المهام المعينة .ويتخذ الدخل الشخصي إحدى الصور الأربع المعروفة:

1-الأجر مقابل خدمة العمل -2 الريع مقابل خدمة الأرض.

3-الفائدة مقابل خدمة رأس المال -4 .الربح مقابل خدمة التنظيم.

باعتبار أن هذه خدمات إنتاجية مشتقة من عوامل أو عناصر الإنتاج الأربعة بعضها مع البعض فى سبيل إنتاج سلعة أو خدمة معينة، وعندما تستقطع من الدخل الشخصي الضرائب الشخصية أي ضرائب الدخل المفروضة على الأفراد، يصبح دخلاً صافيا قابلاً للتصرف، وهنا يمكن للفرد أن يوجه هذا الدخل كله للإنفاق على الاستهلاك، أو أنه ينفق جزءًا من الدخل على شراء السلع الاستهلاكية والخدمات ويدخر الجزء المتبقي من دخله ليستثمره في أية ناحية من نواحي الاستثمار[5].

[5] www.banquemondiale.org

3.9.1: تعريف الأجر:

يعرف الأجر بأنه المقابل المادي الذي يستحقه العامل من صاحب العمل مقابل تنفيذ ما يكلف به من أعمال متفق عليها، ويشمل جميع أنواع المكافآت والعلاوات. حيث يتحصل العامل على اجر نظيرا لمساهمته في العملية الإنتاجية بعنصر العمل وهذا الأجر يساعده على إشباع حاجاته وبذلك يحقق مستوى معيشي معين.[6]

4.9.1: تماثل القدرة الشرائية:(parité de pouvoir d'achat)

المقصود بتماثل القدرة الشرائية" هي توحيد الأسعار السلع لمختلف البلدان العالم حسب سعر سوق موحد المتمثل في السوق العالمي، وبذلك تكون أسعار المواد الاستهلاكية خاضعة حسب مقياس السوق العالمي و بالعملة المتداولة في هذا السوق، و بهذا الشكل تتماثل أو تتساوى القدرة الشرائية للنقود لكل بلد مع مختلف البلدان و ذلك بإجراء تحويل للعملات; في هذه الحالة لابد أن نتعامل مع العملة المتداولة عالميا أو في الأسواق العالمية بحيث تكون عملة وحيدة مثل الدولار لإجراء الفرق ما بين سعر الصرف الاسمي و الحقيقي.بعد إجراء التحويل حسب سعر الصرف الحقيقي نستطيع مقارنة وترتيب القدرة الشرائية لكل بلد بتطبيق العلاقة الرياضية المذكورة سابقا، كما تساعد هذه العملية على

[6] www.banquemondiale.org

المقارنة ما بين أسعار الفائدة لكل بلد و حجم الاستثمارات و الأرباح و غيرها من الاستعمالات التي يمكن أن يأخذها هذا المعيار.[7]

5.9.1: الإنفاق على الرعاية الصحية:

إجمالي الإنفاق على الرعاية الصحية هو عبارة عن مجموع النفقات الصحية العامة والخاصة، معبراً عنه كنسبة مئوية من إجمالي السكان. وهو يغطي تقديم الخدمات الصحية الوقائية والعلاجية،وأنشطة تنظيم الأسرة، وأنشطة التغذية، والمعونات الطارئة المخصصة للرعاية الصحية ولكنها لا تشمل تقديم المياه والصرف الصحي.[8]

6.9.1: تعريف البطالة :

لقد تعددت تعاريف البطالة لكن وإن اختلفت في تعبيرها فإنها تتفق في معناها على اعتبار أنها مشكلة عالمية حيث توجد بنسب متفاوتة في كل دول العالم المتقدمة منها والنامية على السواء، وإنما جوهر التفاوت يكمن في مدى نجاعة الإستراتجيات والتدابير المعد لمواجهتها حيث يعرفها أسامة السيد بأنها «عدم تناسب فرص العمل من قوى بشر أو هي قلة فرص العمل المعروضة مع كثر الطلب عليها».[8]

[7] www.banquemondiale.org

[8] أسامة السيد عبد السميع، مشكلة البطالة في المجتمعات العربية و الإسلامية، مكتبة المدينة2013، 25ص .

كما عرفت منظمة العمل الدولية البطالة بأنها كل شخص قادر على العمل وراغب فيه ويبحث عنه ويقبله عند مستوى الأجر السائد ، و يستدل من ذلك بأنه ليس كل من لا يعمل يعتبر بطال مثل الطلاب على مقاعد الدراسة و المعاقين و المسنين و المتقاعدين و ربات البيوت (ممن فقدن الأمل في العثور على عمل) ومن هم في غنى عن العمل ، فإن جميع هؤلاء لا يمكن اعتبارهم متعطلين عن العمل.

بينما يعرفها الديوان الوطني للإحصاء الجزائري بأنه يعتبر الشخص بطالا إذا توفرت فيه العناصر التالية:

- ✓ أن يكون في سن يسمح له بالعمل (بين 15 سنة و 64 سنة)
- ✓ لا يملك عملا عند إجراء التحقيق الإحصائي، كما نشير إلى أن الشخص الذي لا يملك عملا هو الشخص الذي لم يزاول عملا ولو لمدة ساعة واحدة خلال فترة إجراء التحقيق
- ✓ أن يكون على استعداد تام للعمل ومؤهلا لذلك
- ✓ أن يكون في حالة بحث عن عمل ، حيث أنه يكون قد قام بالإجراءات اللازمة للعثور على منصب شغل.

7.9.1: القوى العاملة :

ويطلق عليهم أيضا السكان الناشطون حيث يعرفهم المكتب الدولي للعمل (BIT) بأنهم أولئك الأشخاص من الجنسين ذكرا كان أو أنثى الذين يساهمون في خلق منتج أو تقديم خدمات اقتصادية موجهة إلى السوق، بالإضافة إلى أولئك الذين لا يعملون ولكنهم مستعدون للعمل وقادرون عليه خلال فترة الاستقصاء ،وهو نفس المفهوم الذي أدرجه الديوان الوطني للإحصاء أي أن السكان الناشطون هم الأفراد الذين يشغلون مناصب عمل خلال فترة الاستقصاء وكذلك الأفراد الذين لا يعملون ولكنهم يبحثون عن عمل.[9]

8.9.1: الناتج المحلي الإجمالي أو الناتج الداخلي الخام:

هو مؤشر اقتصادي يستعمل لقياس الإنتاج المحلي في دولة معينة خلال مدة محددة و يعطي صورة عن القوة الاقتصادية والثروة المحققة بدولة ما ، وهو بذلك يختلف عن الناتج القومي الإجمالي والذي يحسب قيمة السلع والخدمات المنتجة من قبل سكان منطقة ما بغض النظر عما إذا كان هذا الإنتاج الاقتصادي يتم محلياً أو خارج هذه المنطقة[10].

[9] www.banquemondiale.org

9.9.1: الأسرة:

هي مؤسسة اجتماعية وقانونية تتكون عن طريق الزواج و هي تعني بالمفهوم الشائع مجموعة من الأفراد يتفاوتون كثرة وقلة تربطهم صلة الدم والقرابة يكتسبون بحكم انتمائهم إلى هذه الأسرة قوة مادية ومعنوية لهم حقوق وعليهم واجبات وما تتميز به هذه الجماعة هو مكان إقامة مشترك وتعاون اقتصادي ووظيفة تكاثرية[10]. عرفت البشرية أمثالا كثيرة للأسرة نذكر منها:

1.9.9: الأسرة النووية أو النواة :

و يطلق عليها أيضا اسم الأسرة الزواجية أو الزوجية واسم الأسرة البسيطة وهي أصغر وحدة قرابية في المجتمع وتتألف من الزوج والزوجة وأولادهما غير المتزوجين يسكنون معا في مسكن واحد تجمعهم التزامات متبادلة اقتصادية واجتماعية وقانونية و يشهد لها التاريخ أنها موجودة في كل مراحل تطور الحياة البشرية وتعتبر النمط المميز للأسرة في المجتمع المعاصر مع بعض الاختلافات من حيث حجمها ومكانتها من مرحلة تاريخية إلى أخرى أومن مستوى اجتماعي إلى آخر و لكنها تبقى الظاهرة العالمية الأساسية[11].

[10] سلوى عثمان الصديقي، خدمة الفرد في محيط الخدمة الاجتماعية، الإسكندرية:المكتب الجامعي الحديث، 203،ص301.
[11] كمال بلخيري، التنمية و التخطيط و الأسري في المجتمع الجزائري، رسالة دكتوراه، جامعة باتنة: 2009ص15.

2.9.9.1: الأسرة الممتدة :

تتكون الأسرة الممتدة من ثلاثة أو أربعة أجيال و تضم الأب والأم وأولادهما غير المتزوجين والمتزوجين مع زوجاتهم وأطفالهم و تمتد في كثير من الأحيان لتشمل أخت الأب الأرملة أو العازبة وأبويه و يعيشون جمعيا في منزل واحد يترأسه رب الأسرة و يتصرف في شؤونه العامة والخاصة ، وتشكل هذه الأسرة وحدة اقتصادية تسيطر على الملكية وعلى الوظائف والأعمال الاقتصادية التي يزاولها أفرادها الذين يعيشون ظروفا اجتماعية و اقتصادية متشابهة وهذا الشكل من أشكال الأسرة هو الذي كان شائعا في الماضي في معظم المجتمعات. [11]

3.9.9.1: الأسرة المركبة:

ترتبط الأسرة المركبة بنظام تعدد الزوجات الذي شرعه الإسلام حيث توجد في المجتمعات الإسلامية بصفة خاصة وفي المجتمعات الشرقية بصفة عامة. و يتألف هذا النوع من الأسر من الرجل و زوجاته وأطفاله منهن. الأسرة المركبة ماهي إلا مجموعة من الأسر البسيطة التي ترتبط معا لتكون وحدة قرابية يكون الزوج فيها عضوا مشتركا يربط بينها جميعا وتتميز عن الأسرة النووية في تعدد الزوجات وفي وجود نوعين من الإخوة هما الإخوة الأشقاء والإخوة غير الأشقاء الذين ينحدرون من الأب ومن أمهات مختلفات.[12]

[12] كمال بلخيري، التنمية و التخطيط و الأسري في المجتمع الجزائري، رسالة دكتوراه، جامعة باتنة: 2009ص16.

الفصل الثاني

الحالة الديمغرافية في الجزائر

- التركيبة السكانية في الجزائر
- الوفيات و الولادات في الجزائر
- أمل الحياة
- تطور الأسر الجزائرية

1.2: التركيبة السكانية في الجزائر:

القيام بسياسات التنمية على الصعيد الوطني أو الإقليمي في المجالات الاقتصادية والاجتماعية يتطلب معرفة بالعنصر البشري لذا المعلومات حول بنية السكان حسب العمر والجنس تساهم بشكل كبير لتحديد كافة احتياجاته في جميع المجالات (التعليم، الصحة، والأعمال التجارية والعمل والسكن. ...).كما توفر التركيبة السكانية حسب العمر والجنس أيضا معلومات عن العنصر الديمغرافي من حيث الاتجاهات الماضية و وتيرة النمو المحتمل في المستقبل حتى نتمكن من رصد التوقعات السكانية وتحليل الاحتمالات.

الشكل رقم 1: الهرم السكاني للجزائر لتعداد 1987.

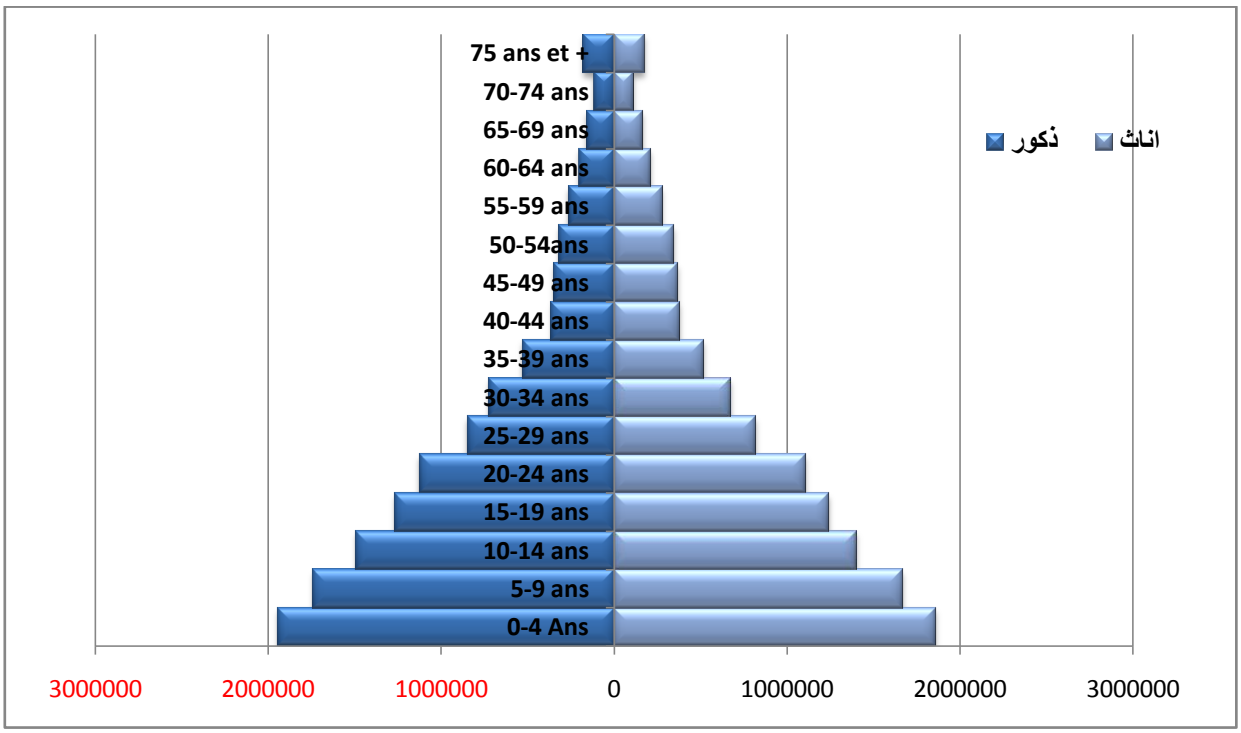

المصدر: الملحق رقم (10).

الشكل رقم 2: الهرم السكاني للجزائر لتعداد 1998.

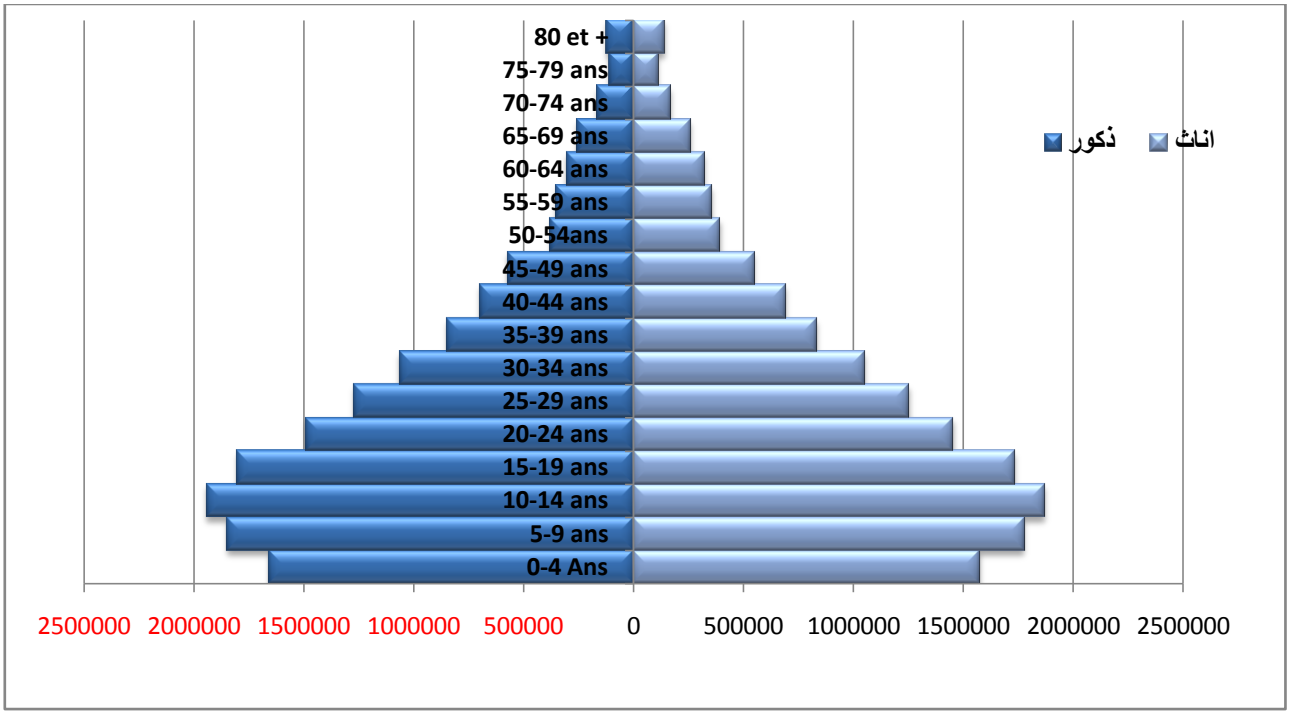

المصدر: الملحق رقم (11).

أولا سنفترض أن الحد الأقصى للعمر (âge limite) هو 100 سنة في الأهرام السكانية بالنسبة لتعداد 1987-1998-2008.

إن الهرم السكاني لتعداد الجزائر سنة 1987يتميز بقاعدة عريضة و ذلك يدل على ارتفاع معدل المواليد و انخفاض معدل وفيات الأطفال بسب توفر الرعاية الصحية و تحسن الأوضاع الاقتصادية و الاجتماعية.

في تعداد 1998 نلاحظ تغير ملحوظ في قاعدة مقارنة بتعداد 1987 حيث انخفضت نسبة فئة صغار السن 0-4 سنوات و يفسر ذلك بانخفاض معدل الخام للولادات

بسب الجهود التي بذلتها الدولة في حملة تنظيم النسل(تنظيم الأسرة) في بداية الثمانيات، و التي كان مبدآها وضع التوازن بين الموارد الاقتصادية والاجتماعية ومن أهدافها زيادة الرعاية بالأم والولد ، دعم التوعية لوسائل منع الحمل حيث 31.90%من النساء استعملت احد موانع الحمل في أواخر الثمانيات (1987). يمكن إضافة سبب أخر وهو الظروف الاقتصادية و الاجتماعية التي أثرت على تأخر سن الزواج.

الشكل رقم 3: الهرم السكاني للجزائر لتعداد 2008.

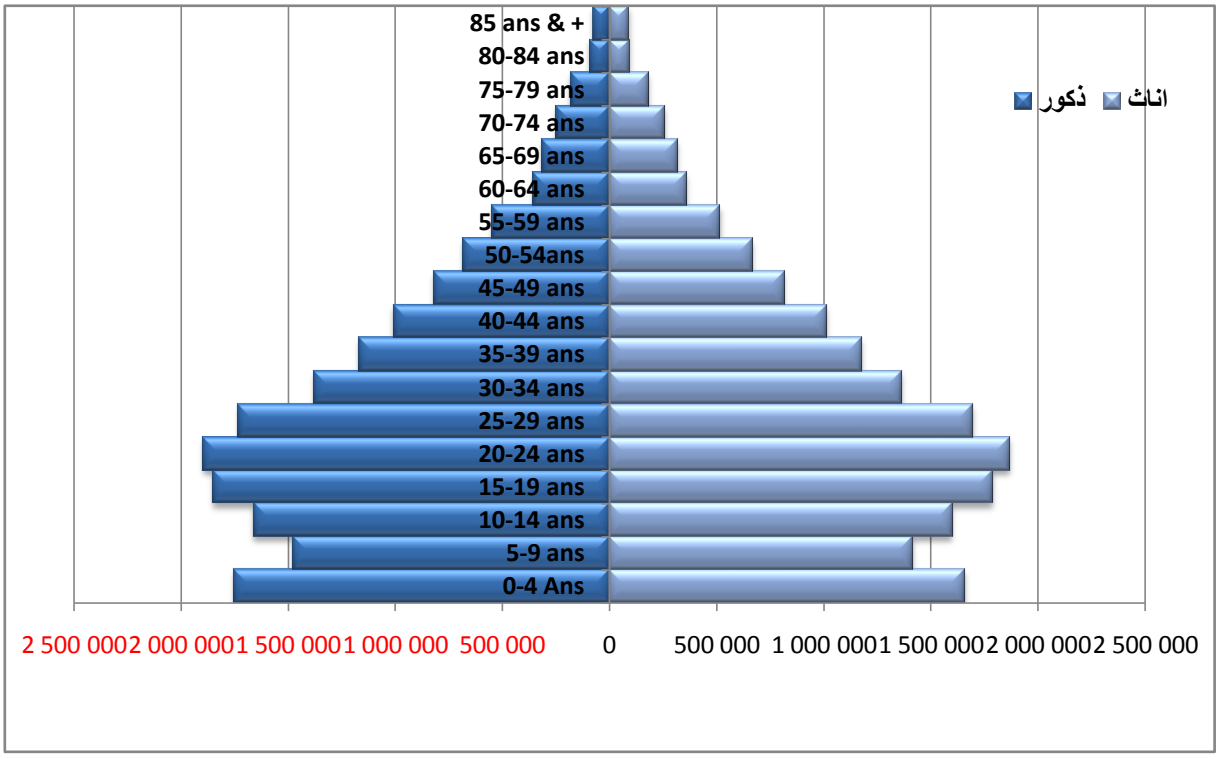

المصدر: الملحق رقم (12).

عرف الهرم السكاني في الجزائر في تعداد 2008 اتساع في قاعدته وخاصة في الفئة العمرية 0-4 سنوات، هنا اختلفت الآراء حول هذا الاتساع والتفسير السائد هو ارتفاع معدل

الزواج مقارنة بالسنوات السابقة بسبب تحسن الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية مما أدى إلى ارتفاع المواليد.

1.1.2: التركيبة العمرية لسكان الجزائر:

من خلال الجدول رقم(1) نجد أن الفئة العمرية الأقل من 15 سنة في تدني مستمر و يرجع ذلك لانخفاض معدل الخام للولادات حيث بلغ على التوالي 34.60‰ ، 21.02‰ ، 23.62‰ لكل من تعداد 1987، 1998، 2008 على الترتيب. بالإضافة لانخفاض مؤشر الخصوبة الكلي الذي بلغ 4.73 طفل سنة 1987 و 2.67 طفل سنة 1998 و 2.81 طفل سنة 2008.

يفسر الارتفاع الذي عرفته هذه الفئة في سنة 1977 بالزواج المبكر للنساء و إنجاب الكثير من الأولاد و التحسن المعيشي الذي عرفته البلاد مقارنة بالوضع قبل هذه الفترة (فترة الاستعمار) و في سنة 1987 انخفضت هذه النسبة إلى 44.10% ثم إلى 36.20 % سنة 1998 و 28% سنة 2008 و يرجع ذلك إلى استعمال النساء لموانع الحمل بنسبة اكبر وتغير الظروف الاقتصادية و الاجتماعية و ارتفاع سن الزواج الأول بالنسبة للمرأة.

الجدول رقم1: التركيبة العمرية بالنسبة المؤوية لسكان الجزائر من خلال التعدادات العامة للسكان والسكن1977 -1987-1998-2008.

السنوات / الفئة العمرية	1977	1987	1998	2008
اقل من 15سنة	47,90	44,10	36,20	28,00
15-59سنة	46,30	50,23	57,20	64,40
60سنة و أكثر	5,80	5,67	6,60	7,60

المصدر: التعداد العام للسكان و السكن لسنة 1977- 1987-1998- 2008-الديوان الوطني للإحصائيات.

أما بالنسبة للفئة العمرية [15-59[سنة نجدها في ارتفاع مستمر سجلت في تعداد 1977 نسبة 46.30% و انتقلت إلى 57.20% في تعداد 1998 و 64.40% في تعداد 2008 . يفسر ذلك بارتفاع أمل الحياة بالنسبة للجنسين مما يعطينا مجتمع شبابي و هذا عامل مهم للنهوض بأي مجتمع ، لكن له اثر سلبي من حيث زيادة في البطالة و أزمة السكن.

فئة السن60 سنة وأكثر ارتفعت لتبلغ 7.60% في تعداد 2008 و لكن تبقى هذه النسبة ضعيفة جدا مقارنة بالشعب الجزائري الشبابي البعيد عن الشيخوخة.

2.2: الوفيات و الولادات في الجزائر :

1.2.2: المعدل الخام للوفيات TBM ‰:

عرفت الجزائر انخفاضا في الوفيات سنة 1970 حيث بلغ معدل الخام للوفيات 10.45‰ و كان الأول بعد الاستقلال ثم رجع ليرتفع بعد ذلك مسجلا 17‰ و من ثم انخفض الى 6.97‰سنة 1987 ثم بدا يتراوح مابين 4.41 ‰ و4.36‰ في الفترة ما بين 2002 و2011. إن هذا الانخفاض راجع إلى عدة أسباب نذكر منها : الطب المجاني ،القضاء على الأوبئة... .

قبل الاستقلال عان الشعب الجزائري من الفقر و الحرمان و مختلف الأمراض و الأوبئة و هذه الأخيرة كانت ناتجة عن الظروف المعيشية السيئة لأغلب الجزائريين من جهة وغياب التغطية الصحية من جهة أخرى لكن بعد الاستقلال عملت الدولة على وضع مبادئ أساسية تقوم عليها السياسة الصحية سعيا منها لتجسيد حق المواطن في العلاج كما نصت عليه المواثيق و الدساتير و الذي اعتبر مكسبا ثوريا مثلا الطب المجاني ، القضاء على الأوبئة ، الصحة الجوارية كل هذا ساهم في انخفاض معدل الوفيات الخام بعد الاستقلال لكن هذه المبادئ عرفت نجاحات و اختلالات عبر المراحل المختلفة التي مرت بها البلاد .

2.2.2: معدل وفيات الأطفال اقل من سنة TMI‰:

يعتبر معدل وفيات الأطفال من مؤشرات التطور الاقتصادي والاجتماعي لأي بلد و يعتبر مقياس لتقيم الحالة الصحية والسياسية الصحية المتبعة.

في سنة 1965 بلغ معدل وفيات الأطفال اقل من سنة 171‰ وانخفض هذا المعدل إلى 78.30‰ سنة 1985، إلى 57.81‰ سنة 1990 حتى بلغ 30.40‰ سنة 2005. يعود الفضل لهذا الانخفاض بسبب التقدم المحقق في مجال حماية الأمومة و الطفولة و بلوغ الجزائر احد أهداف الألفية الثمانية للأمم المتحدة لكن يبقى معدل وفيات الأطفال اقل من سنة مرتفع بالنسبة للجزائر برغم من جميع هذه الانجازات .

أما فيما يخص وفيات الأطفال حسب الجنس فان نسبة وفيات لدى الذكور تبقى أعلى من نسبة وفيات الإناث لكن هذا الفارق يقل مع السنوات. بلغ معدل وفيات الذكور اقل من سنة 57.90‰ سنة 1997 مقابل 51.70‰ للإناث أي بفارق 6.20 نقطة لكن هذا الفارق قل مع السنوات و أصبح يتراوح مابين 1.80 و 1.50 نقطة لسنوات ما بين 2006 و 2011.

الشكل رقم 4: تطور معدل وفيات الأطفال اقل من سنة في الجزائر من 1965 الى2011.

المصدر: الملحق رقم (13).

بهذه النتائج تكون الجزائر قد قطعت أشواطا كبيرة في بلوغ أهداف الألفية للتنمية في الآجال المحددة وفق برنامج الأمم المتحدة و الذي اعتراف بالتقدم الذي حققته الجزائر في مجال التنمية البشرية، خاصة وأن برنامج الأمم المتحدة للتنمية قد أعد تقييما عن كل بلد إفريقي حول الأهداف الثمانية المتفق عليها دوليا لتقليص الفقر ووفيات الأمومة والطفولة، الفوارق بين الجنسين وكذا تدهور البيئة في أفاق سنة 2015.

3.2.2: معدل وفيات الأطفال اقل من 5 سنوات :

إن معدل وفيات الأطفال اقل من 5 سنوات يساعد على تقيم المستوى المعيشي الذي يتميز به أي بلد من حيث الدخل والمستوى التعليمي للوالدين، سوء التغذية، الأمراض ،فعالية الجهاز الصحي.....

حسب الديوان الوطني للإحصائيات سجل هذا المعدل 50‰ سنة 1989 و 52‰ سنة 1995.

حسب المسح الجزائري لصحة الأسرة (EASF) 2002 سجل معدل وفيات أطفال 1-4 سنوات 38.80‰ مع 39.50‰ للذكور و 38‰ للإناث برغم من هذا الانخفاض يبقى هذا المعدل مرتفع و هو دليل على انه توجد عدة اختلالات تمنع من أي يصل هذا المعدل إلى مستوى ادني بكثير .

4.2.2: المعدل الخام للولادات TBN‰:

تراوح المعدل الخام للولادات في الجزائر بين 50.12‰ و 40.18‰ في الفترة ما بين 1965 و1984. يعد هذا المعدل مرتفع والسبب في ذالك خروج الجزائر من فترة الاستعمار و تشجيعها على الولادات، ثم انخفض هذا المعدل إلى ادني نسبة 19.68‰ سنة 2002 و

يرجع ذلك إلى توفير وسائل منع الحمل الحديثة و إتباع سياسة تباعد الولادات ثم عاد هذا المعدل إلى الارتفاع و لكن كانت وتيرة هذا الارتفاع ضعيفة إلى أن سجل 24.78‰ سنة 2011 و هذه العودة الأخيرة للارتفاع راجعة إلى تحسن الأوضاع المعيشية الاقتصادية و الاجتماعية و السياسية .

5.2.2: معدل الزيادة الطبيعية Taux d'accroissement naturel % :

كان هذا المعدل مرتفع في السنوات الأولى للاستقلال فقد بلغ سنة 1967 حوالي 3.42% و هذا بسبب ارتفاع معدل الخام للولادات، ثم بدا هذا المعدل في الانخفاض ثم ترواح مابين 2.74% و 2.17% في الفترة مابين 1986-1994 ثم واصل هذا الانخفاض إلى 1.43% سنة 2000(انخفاض معدل الوفيات و المعدل الخام للولادات) و من تم ارتفع إلى 2.04% سنة 2011.

الشكل رقم 5: تطور المعدل الخام للوفيات وللولادات ومعدل الزيادة الطبيعية في الجزائر ما من 1961 الى2011.

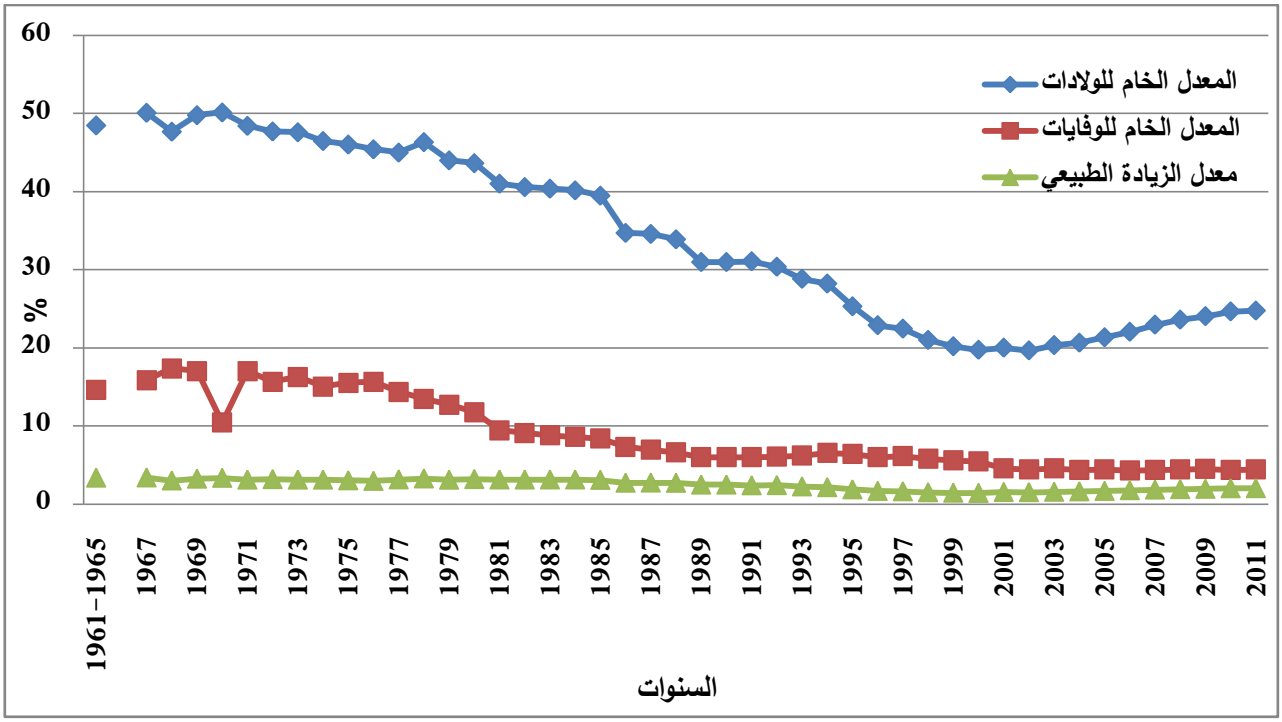

المصدر: الملحق رقم (14).

3.2: أمل الحياة :

عادة ما يقاس المستوى الصحي لبلد ما بأمل الحياة و الذي يمثل متوسط عدد السنوات التي يعيشها الأفراد فكلما ارتفع دل ذلك على ارتفاع في مستوى التنمية الصحية وارتفاع المستوى المعيشي .

الشكل رقم 6: تطور أمل الحياة في الجزائر من 1965 الى2011.

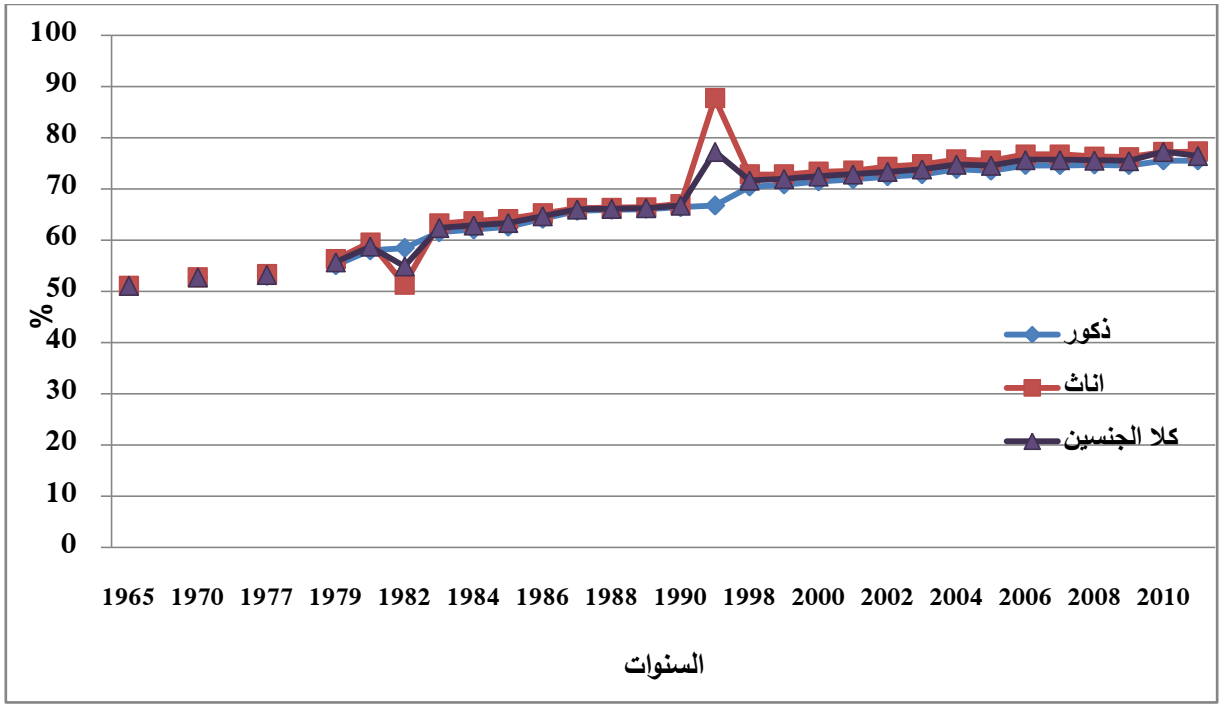

المصدر: الملحق رقم (18).

من خلال الشكل البياني رقم (6) نلاحظ أن أمل الحياة سجل 58.81 سنة و هي أعلى نسبة في الفترة مابين 1965-1987 ثم بدا في الارتفاع في أواخر الثمانيات و قفز إلى 77.30 سنة في سنة 1991 ثم عاد لينخفض إلى 71.70 سنة في 1998 ثم عاد ليرتفع سنة تلو الأخرى لكن هذا الارتفاع كان ضعيف حتى سنة 2010 حيث بلغ 76.50 سنة.

على الرغم من التحسن في الحالة الصحية للسكان في الجزائر بسبب انخفاض معدل الوفيات و تحسن الظروف المعيشية إلا أننا نرى من خلال إحصائيات وزارة الصحة والسكان لسنة 2006 نسبة 31.15% مصابون بارتفاع ضغط الدم للفئة العمرية 60 سنة و أكثر، و

12.52%مصابون بأمراض السكر و 6.98% بأمراض القلب كما أصبح مرض السرطان يمثل احد الأسباب المهمة للوفاة في الجزائر.

4.2: تطور الأسر الجزائرية:

1.4.2: تطور الأسرة الجزائرية عبر التاريخ:

تعتبر الأسرة صورة مصغرة للمجتمع الكبير إذ نجد أن العلاقات السائدة في المجتمع تسود في الأسرة ، والتغيرات التي تحدث في الأسرة لا يمكن تمييزها أو فصلها عن التغيرات التي تحدث في المجتمع ولا يمكننا معرفة الأسرة الجزائرية وتطورها إلا بمعرفة تلك التحولات و التغيرات التي تحدث في المجتمع الجزائري.

فقد كان المجتمع الجزائري قبل الاستعمار يتكون من مجموعة من القبائل والعشائر و على رأس كل قبيلة أو عشيرة شيخا وله مرتبة خاصة فهو القائد الروحي للقبيلة ينظم فيها كل الأمور وهو المسؤول عن توزيع الأدوار والوظائف وحماية أعضاء القبيلة وفك النزاعات ، وتسيير كل شؤون القبيلة ، و كان يعيش في شكل جماعات اجتماعية قائمة على القرابة الأبوية كرابطة طبيعية بالإضافة إلى كون المجتمع الجزائري مجتمع مسلم و قد تجلت تعاليم

هذا الدين الحنيف في تقاليد الأسرة الجزائرية من خلال السلوكيات و العلاقات القرابة لأفرادها.

وقد أدى دخول الاستعمار الفرنسي إلى المجتمع الجزائري إلى العديد من التغيرات الاجتماعية المختلفة، فقد عمل الاستعمار على ضرب ثوابت الأمة الجزائرية وتفكيك نظام القبائل وذلك بسلب الأراضي من الجزائريين كونها مصدر رزقهم و وحدة النظام الاجتماعي، و ذلك للقضاء على الجزائري من العلاقات القرابية و روح الجماعة والعلاقات المدعمة بالملكية الجماعية وهذا ما أدى إلى تلاشي الملكية الجماعية وظهور الملكية الفردية التي حلت محلها وانتقلت السلطة من حكم شيخي إلى نظام أبوي ، و من هنا انتقل المجتمع الجزائري من النظام العشائري إلى النظام العائلي في شكله الممتد حيث نجد العائلة الجزائرية مكونة من مجموعة أسر تعيش في مسكن مشترك يحتل الأب فيه مكانة مادية و روحية قد لا تطالها أي سلطة أخرى فهو يحرص على تماسك الأسرة ويؤدي واجباته اتجاه زوجته و أولاده و كل من يعيش تحت مسؤوليته فهو صاحب القرار فيما يتعلق بأمور الأسرة، و هو صاحب الملكية و الكافل لأبنائه المتزوجين وغير المتزوجين. ولكن ما إن ظهرت الثورة حتى التحم الجزائريون حول أهداف وطنية مشتركة وأدى ذلك إلى تغير العائلة التقليدية الجزائرية بصفة خاصة وكذا تغير المجتمع الجزائري بصفة عامة.

بعد استقلال المجتمع الجزائري من الاستعمار ظهرت معطيات جديدة حيث عاش هذا المجتمع تغيرا على جميع المستويات اقتصاديا ، ثقافيا ، اجتماعيا ....وقد مس هذا التغير البناء الأسري.

عرفت الأسرة الجزائرية أنذاك عدة تحولات حيث تغير شكل الأسرة الممتدة و أصبحت تتسم بدرجات متفاوتة حسب الأوضاع الحضرية للمجتمع وشيئا فشيئا بدأت الأسرة الجزائرية تفقد شكلها كأسرة ممتدة للتوجه نحو شكل الأسرة النووية غير أن هذا التغير بقى بصورة نسبية طبقا لتقدم الأحوال العامة في المجتمع ككل وهكذا تحولت الأسرة الجزائرية من نموذج اجتماعي واقتصادي استهلاكي يقوم بالدرجة الأولى على علاقات القرابة و يعتمد على الزراعة و الفلاحة و تربية الحيوانات إلى نموذج فردي يقوم على الاقتصاد الصناعي ، و العمل المأجور والملكية الخاصة والاستقلالية الفردية على جميع الأصعدة ، و ظهرت الأسرة الجزائرية المعاصرة التي تغيرت فيها أساليب التنشئة الاجتماعية وأصبحت مؤسسات أخرى خارج نطاقها تقوم بجزء منها و تغيرت اتجاهات أفرادها حول عدد كبير من القضايا التي تخص الأسرة خاصة الزواج و تغيرت الوظائف و المراكز و الأدوار.

إن ارتفاع نسبة البطالة اثر سلبا على المستوى المعيشي للأسر حيث أنه في السابق كان الأب العاطل عن العمل في الأسرة الممتدة يعتبر شخص عادي يعيش حياته دون عناء أما الأب في الأسرة النووية فهو رب العائلة و المسئول الأول عن إعالة أفراد أسرته وبقاؤه بلا عمل يشكل مشكلة حقيقية داخل الأسرة إذ يؤدي ذلك إلى انخفاض مستوى المعيشة و

عدم القدرة على مسايرة التغيرات المختلفة ، مما يؤثر سلبا على كل أفراد الأسرة ،حيث يضطرون إلى الكسب بطرق غير شرعية و ربما تشملهم الانحرافات السلوكية و الانحلال الخلقي و تأخر سن الزواج ناهيك عن الحالة النفسية المتوترة التي تجعلهم يفقدون الشعور بالأمان و الاطمئنان.

الأسرة الممتدة التي كانت توفر الكثير من المصاريف حيث أن الزوجين المستقلين الآن لابد لهم من توفير مسكن أولا و إن توفر المسكن لابد من تسديد كل الفواتير (الكهرباء ،الغاز ، الماء.... الخ) ، بدلا من أنهم في الأسرة الممتدة يسكنون في مسكن واحد ويسددون فاتورة واحدة إضافة إلى تأثيث المنزل و النفقات اليومية مع قلة مناصب الشغل و انتشار البطالة و الآفات الاجتماعية (الطلاق ، الإدمان ،جنوح الأحداث...الخ).

لذلك كان لزاما على الدولة الجزائرية توجيه شبكة من برامج الدعم و المساعدة الخاصة بالأسرة نظرا لكونها الخلية الأساسية في بناء النسيج الاجتماعي ، وتطورها هو مقدمة منطقية لتطوره خاصة الأسر الموجودة في المناطق المحرومة والتي تحتاج أكثر من غيرها للتدعيم والمساعدة ، ومن بين هذه السياسات التي اتبعتها الدولة الجزائرية في هذا الشأن إنشاء مؤسسات أو هياكل تشرف على مجموعة من البرامج الموجهة للفئات المحرومة ومن بين هذه المؤسسات نجد مثلا وكالة التنمية الاجتماعية التي تشرف على تسير مجموعة من البرامج التي تهدف إلى تحسين الظروف المعيشية للأسرة الجزائرية من أجل دفع عجلة التنمية للنهوض بالمجتمع الجزائري .

2.4.2: الزواجية:

الزواج والطلاق والترمل هي الظواهر التي تعكس الأحوال المعيشية للسكان، ويمكن أن تؤثر على أوضاعه الاقتصادية والاجتماعية والثقافية .

عموما حسب الجنس فإننا نلاحظ في الشكل البياني رقم (7) زيادة مطردة لكلا الجنسين في نسبة العزاب بين مختلف التعدادات وانخفاض في نسبة المتزوجين ويرجع جزء كبير من ذلك إلى التركيبة العمرية للسكان وانخفاض في متوسط السن عند الزواج الأول . يمكننا أن نرى أيضا أن نسبة العزاب ارتفعت ب 19.7 نقطة للرجال و 26.2 نقطة للنساء في 21سنة.

حسب الفئة العمرية، يمكننا أن نرى أهمية شريحة العزاب في تعداد 2008 حيث أكثر من ثلثي السكان الذين تتراوح أعمارهم من 25 إلى29 سنة لا يزالو عزابا و أيضا أكثر من10/4 بالنسبة للذين يتراوح سنهم من30إلى34سنة وتبلغ نسبهم على التوالي 67.20% و 42.40%.

الشكل رقم 7: التركيبة السكانية %حسب الجنس والحالة العائلية لتعداد 1987- 1998- 2008.

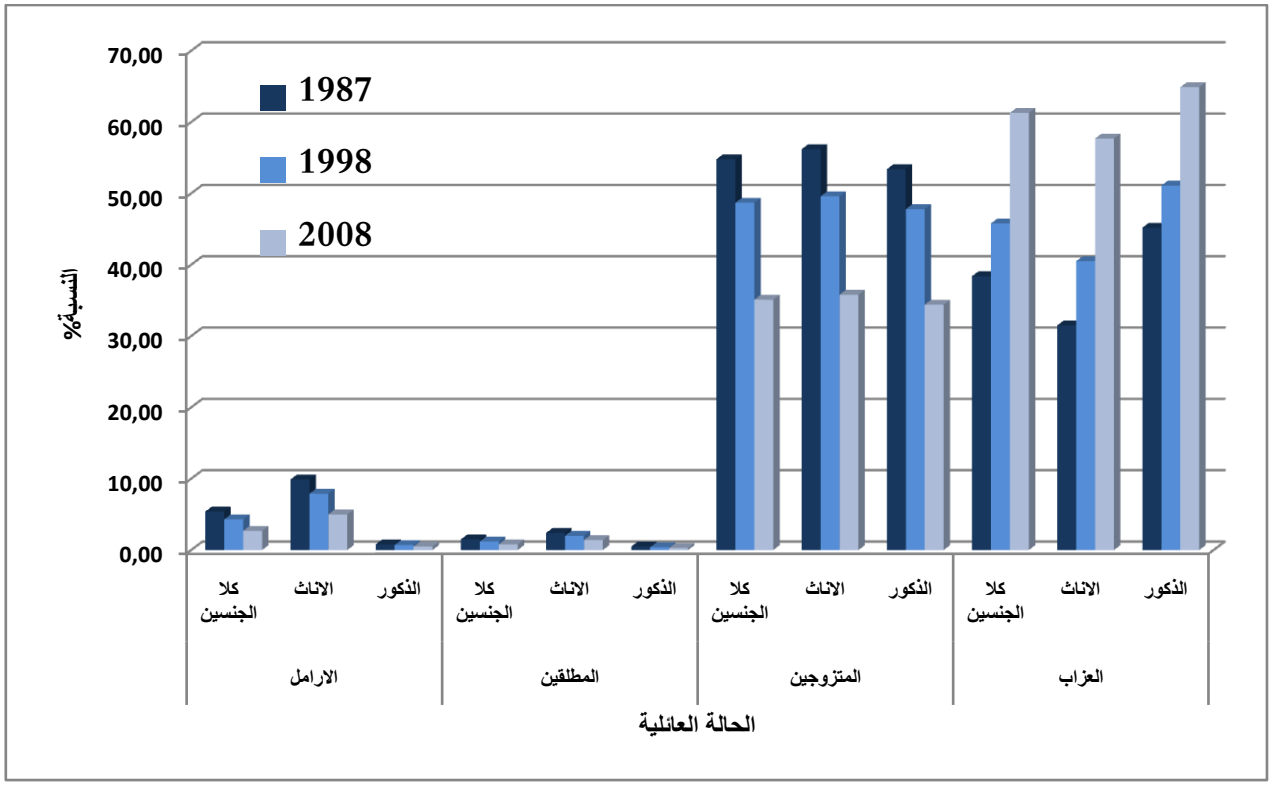

المصدر: الملحق رقم (15).

حسب الجنس، العزوبة هي أكثر وضوحا لدى الرجال في الفئة العمرية [25-29] سنة أكثر من10/8 هم رجال عزاب (82.50%) مقابل 2/1 من النساء عازبات (56.60%) أما بالنسبة للفئة العمرية [30-34] سنة هي 50% للرجال مقابل 34.80% للنساء.

الشكل رقم8 : التركيبة السكانية %حسب العمر و الجنس و الحالة العائلية للجزائر في تعداد 2008.

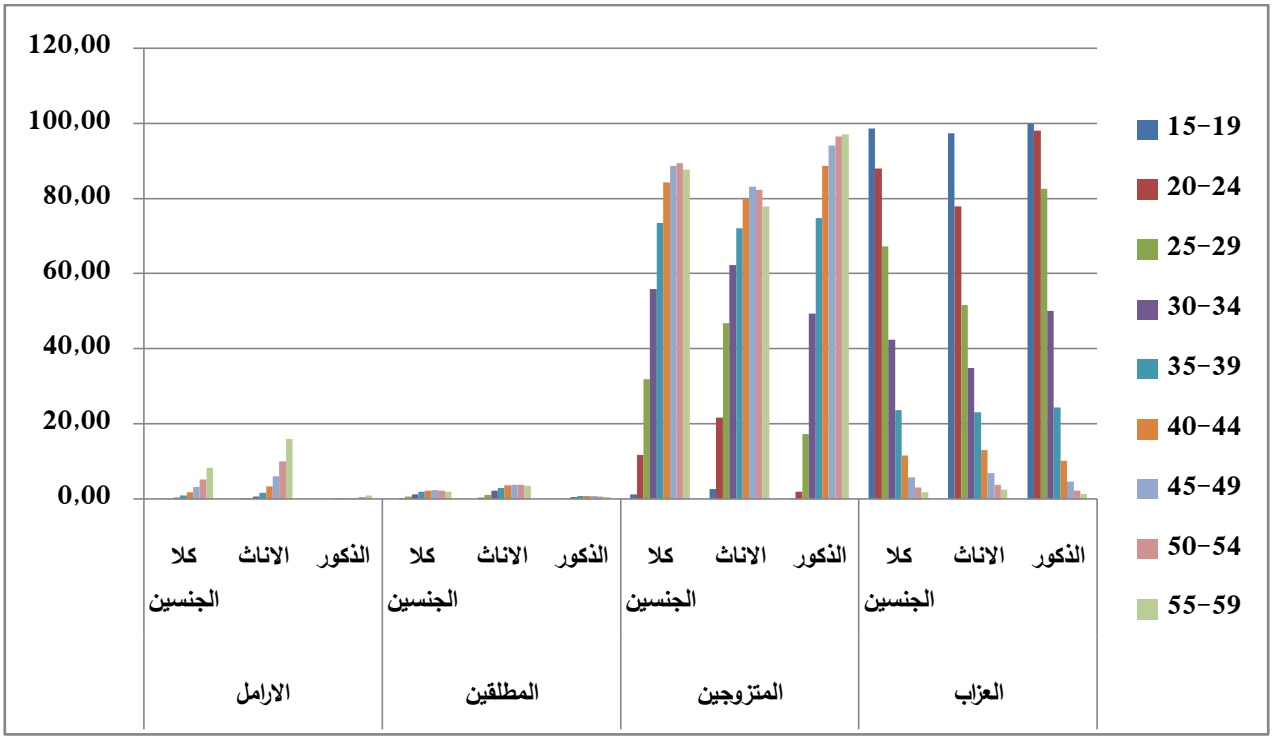

المصدر: الملحق رقم (16).

ظاهرة الزواج بالفعل مهم ة جدا في سنة1987 وفي سنة 1998 فقد سجلت نسبة54.80%و48.70%على التوالي لكنها انخفضت الى 35.10% في تعداد 2008. في حين شكلت نسبة العزاب على التوالي61.60% و 30.20% بالنسبة لجميع الأشخاص الذين تتراوح أعمارهم ما بين[25-29[سنة و [30-34[سنة على التوالي مقابل 67.20% و 42.40 % في سنة 2008 على الترتيب لنفس النسب الفئات العمرية.

و يمكننا ان نستنتج أن نسبة العزاب تمثل ما يقارب الربع (37.70%) في الفئة العمرية (35-40 سنة) في عام 2008 عندما كانت تمثل 12%فقط لنفس الفئة العمرية في عام1998.

حسب الجنس، يمكننا أن نرى أن معدل زيادة العزوبة للفئة العمرية [25-29 [سنة و [30-34[سنة هو نفسه تقريبا بالنسبة للرجال والنساء.

في عام 1998، بلغت نسبة الرجال الغير المتزوجين 37.90% و 12.60% من مجموع السكان الذكور، بينما بلغت نسبة النساء العازبات 22.40%و 11.20% من مجموع فئات السكان الإناث للفئة العمرية [25-29[سنة و[30-34[سنة على التوالي.

1.2.4.2: نسبة العزوبة:

سجلت نسبة العزوبة في سن 50سنة ارتفاعا خاصة بين النساء في عام 2008 و كانت حوالي 4.45% مقابل 2.53% في عام 1998 و 1.4%في عام 1987.

2.2.4.2: متوسط العمر عند الزواج الأول:

الجدول رقم2 :متوسط سن عند الزواج الأول لتعداد 1977-1987-1998-2008 .

	متوسط العمر عند الزواج الأول في تعداد			
الجنس	**1977**	**1987**	**1998**	**2008**
الذكور	25,30	27,70	31,30	33,10
الإناث	20,90	23,70	27,60	29,40

المصدر: التعداد العام للسكان و السكن لسنة 1977-1987-1998-2008- الديوان الوطني للإحصائيات ONS.

من الجدول رقم (2) يمكننا إدراك أن ارتفاع العزوبة يصبح أكثر وضوحا من خلال تطور السن عند الزواج الذي انتقل من 27.6سنة الى 29.4سنة للنساء و من 31.3سنة إلى 33.4سنة للرجال بين عامي 1998 و 2008على التوالي. و عدة أسئلة تطرح لتفسير هذا الارتفاع: هل هي عزوبة إرادية مرتبطة بظاهرة اجتماعية؟ و هل هناك قيود اقتصادية موضوعية تمنع الشباب من تأسيس منازلهم؟ ربما هناك احتماليين :القيود الاقتصادية بما في ذلك أزمة السكن والبطالة والتي تمس بشكل خاص الشباب، بالإضافة إلى الاحتمال الثاني وهو اختيار متعمد مرتبط بالتغير في الموقف والسلوك اتجاه مؤسسة الزواج.

في الواقع النظر في سن الزواج مهما يكن جيل الانتماء سواء للنساء والرجال يكشف تغيير كبير في الدخول لمؤسسة الزواج.

3.2.4.2: متوسط العمر عند الزواج والتعليم:

أولا مستوى التعليم، ولا سيما من خلال مواصلة الدراسات وثانيا دخول سوق العمل وخاصة بالنسبة للنساء، يلعب دورا هاما في انخفاض سن الزواج.

الشكل رقم 9: متوسط العمر عند الزواج الأول حسب المستوى التعليمي في الجزائر سنة 2008.

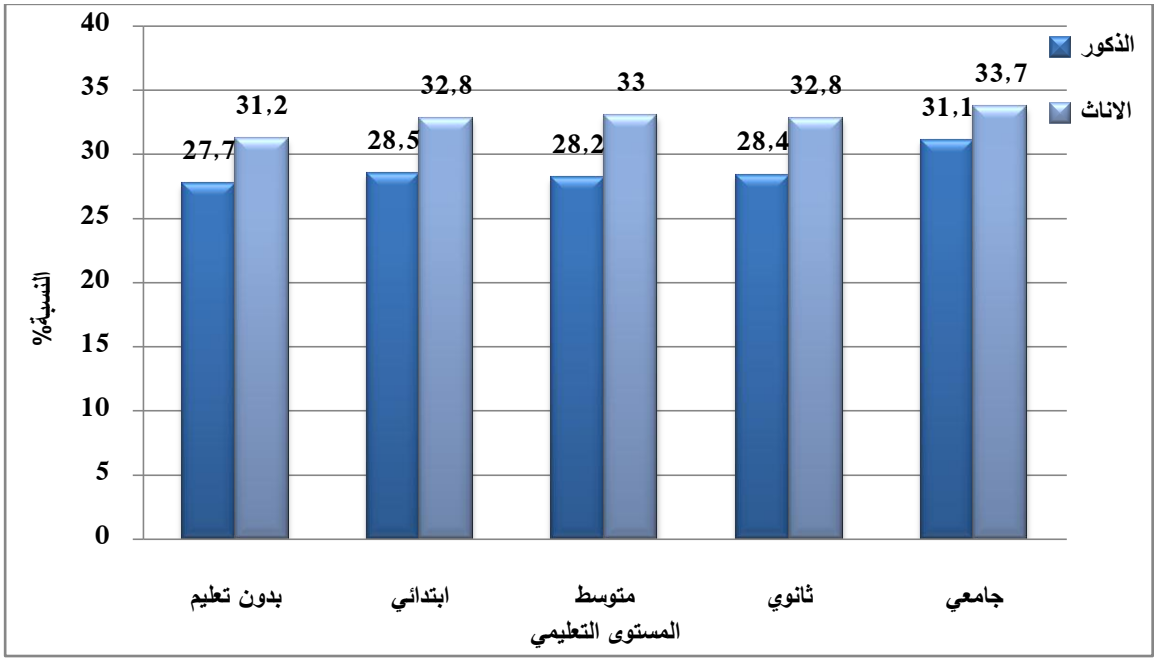

المصدر: التعداد العام للسكان و السكن لسنة2008.

يمكننا أن نرى حسب الشكل البياني رقم (9) ارتفاع ملحوظ في سنة 2008 في سن الزواج بالنسبة للنساء ذات تعليم عالي فقد انتقل من 27.7 سنة للنساء غير المتعلمات الى31.1 سنة للنساء ذات تعليم عالي مقابل 33.7 سنة للرجال ذوي تعليم عالي. ومع ذلك، تجدر الإشارة إلى أن الفرق في العمر عند الزواج بين الرجال والنساء وصل إلى الحد الأدنى للشريحة ذات التعليم العالي.

3.4.2: تطور حجم الأسر الجزائرية:

عرف حجم الأسر الجزائرية ارتفاع كبير في فترة مابين 1977و1987 ثم انخفض في العقود الأخيرة ولكن لازال مرتفع نسبيا حيث انتقل معدل الزيادة الطبيعية من 1.52 سنة 1998 الى1.92 سنة 2008 فيما يتعلق بمتوسط حجم الأسرة فانتقل من 6.7 فرد في الأسرة الواحدة سنة 1977 إلى 5.9 فرد سنة2008.

في البلدان التي تعرف أزمة سكن كالجزائر تفرض على الشباب البالغ المقبل على الزواج للعيش مع الوالدين لفترة طويلة وبالتالي يؤدي إلى زيادة متوسط حجم الأسرة ولكن هل يمكن اعتبار هذا الانخفاض في أوسط حجم الأسر على أنها بداية حل أزمة السكن الذي لازال يمثل أولوية بالنسبة لدولة؟ وهل يمكن القول بأنه يوجد سبب أقوى وهو تأثير انخفاض

معدل النمو السكاني؟ هنا توجد حقيقة معترف بها وهي قوة انخفاض معدل الزيادة الطبيعية الذي له تأثير مباشر على انخفاض متوسط حجم الأسرة.

الجدول رقم3: تطور حجم الأسر الجزائرية في تعداد العام لسكان والسكن لسنة 1977-1987-1998-2008.

السنوات	عدد الأسر	معدل الزيادة الطبيعي %	متوسط حجم الأسرة
1977	2349518	3,17	6,7
1987	3183137	2,76	7,1
1998	4425521	1,52	6,6
2008	5815158	1,92	5,9

المصدر: التعداد العام للسكان و السكن لسنة 1977- 1987-1998-2008.- الديوان الوطني للإحصائيات.

4.4.2: رب الأسرة:

هو شخص ذكر أو أنثى مقيم النظام وعادة هو من يقرر استخدام المال.

حسب تعداد 2008 نجد ثلثي (3/2) من أرباب الأسر الجزائرية هم ناشطون 66.70%واقل من الربع (4/1) 23.40% متقاعدون أو ذو معاشات وتتميز هده الفئة الأخيرة بنسبة المرتفعة في الحضر.

تم توزيع أرباب الأسر حسب الحالة الفردية فيما يتعلق بالوظيفة:

- **الناشطون:** وهي تظم فئة الشغيلة + فئة العاطلين عن العمل

- **المتقاعدون وذو المعاشات**
- **أخر:** وتظم الطلاب ، الأشخاص في الخدمة الوطنية ،ربات البيوت ، أصحاب المداخل.

الجدول رقم4: تركيبة أرباب الأسر الجزائرية وفقا للحالة الفردية في تعداد 2008.

الحالة الفردية	مكان الإقامة		
	الحضر %	الريف %	المجموع %
الناشطون	65,90	68,50	66,70
المتقاعدون وذو المعاشات	24,90	20,10	23,40
أخر	9,20	11,40	9,90
المجموع	100	100	100

المصدر: التعداد العام للسكان و السكن لسنة2008.- الديوان الوطني للإحصائيات.

الفصل الثالث

الحالة الاجتماعية و الاقتصادية في الجزائر

- تطور الصحة في الجزائر من1962 إلى2012
- العمل والبطالة في الجزائر
- تطور المستوى التعليمي في الجزائر
- السكن في الجزائر و مميزاته
- تطور الاستهلاك للأسر الجزائرية
- الأجر الأدنى الوطني المضمون
- الفقر في الجزائر
- مؤشر التنمية البشرية في الجزائر

1.3: تطور الصحة في الجزائر من1962 إلى2012:

الصحة هي :« حالة اكتمال السلامة جسدياً وعقلياً واجتماعياً، لا مجرد انعدام المرض أو العجز».[1]

نصت المادة 25 من الإعلان العالمي لحقوق الإنسان أنه على الدولة اتخاذ تدابير لضمان تمتع جميع المواطنين بمستوى معيشي مناسب، فيما يخص المأكل والملبس والمسكن والعناية الطبية والخدمات الاجتماعية الضرورية؛ كعناصر أساسية لمستوى معيشي مناسب على صعيد الصحة والرفاهة. [2]

1.1.3: المرحلة(1962 – 1972) :إعادة بناء النظام الصحي التي دمرته الحرب.

تميز الوضع الصحي في عام 1962 بالأمراض المرتبطة بسوء التغذية وانعدام النظافة والوقاية ، ومن بين العوامل التي أثرت على النظام الصحي الهجرة الجماعية للأطباء والصيادلة(انتقل عدد الأطباء من 2500 الى 630 طبيب، مع أقل من 300 طبيب من أصل جزائري) بالإضافة إلى تمركز الهياكل الصحية في بعض المدن الكبرى شمال البلاد و التي بنيت في المقام الأول لتلبية احتياجات السكان الأوروبيين . تميزت مؤشرات الصحة العامة في أوائل الستينات ب:

- أمل الحياة عند الولادة 49 سنة.

[1] منظمة الصحة العالمية في عام 1978في إعلان لمبادئ الرعاية الصحية الأولية.

[2] http://www1.umn.edu/humanrts/arabic/SGrighttohealth.htm - 18/08/2012- 14.56

- معدل وفيات الأطفال اقل من سنة 180‰ في المناطق الحضرية.[3]

في حين بلغت كثافة كل من :

- الأطباء :من 1.2 إلى 1.6 طبيب لكل 10000ساكن.
- طبيب الأسنان :من 1 إلى 2 طبيب لكل100000 ساكن.
- 3صيادلة لكل100000 ساكن.[3]

و كنتيجة لهذه الظروف قامت الدولة الجزائرية بوضع سياسة صحية وطنية ذات اتجاهين هما:

- ✓ دعم المشاكل الصحية
- ✓ تمويل الإنفاق على الرعاية الصحية (الممولة أساسا من قبل الضرائب للدولة)

تميز تنفيذ السياسة الصحية الوطنية في الجزائر منذ الاستقلال حتى بداية السبعينيات ب:

- تنشيط الهياكل الصحية التي تركت من طرف العاملين الصحيين الذين كان أغلبيتهم من أصل فرنسي بعد الاستقلال و التي كانت متدهورة إلى حد كبير من جراء الحرب و لا تقدم تغطية كافية.

[3] الديوان الوطني للإحصائيات.

- إنشاء برنامج صحي ذو هدف رئيسي لمكافحة الأمراض المعدية ورعاية الاحتياجات الصحية الأساسية (التغذية،حالات الطوارئ الطبية والجراحية والولادة) وميز هذه المرحلة التاريخية كذلك، بداية الحملات الوطنية للتلقيح 1969-1970، بالإضافة إلى برنامج الحماية من حوادث العمل ووضع لجان النظافة والوقاية.
- التعبئة الضرورية لموارد المالية الأساسية لتحقيق برنامج الدولة و ذالك بسبب ذوي الدخل المنخفض (الناتج المحلي الإجمالي للفرد لا يتجاوز400دولار أمريكي).

2.1.3: المرحلة(1973-1986) : برنامج التنمية الصحية في المؤسسات العمومية.

إن تأميم المحروقات في سنة 1972 حسن بشكل ملحوظ عائدات الدولة و التي سمحت للجزائر بالشروع في برنامج واسع التنمية من خلال الثورات «الصناعية ،الزراعية،الثقافية». في مجال الصحة كان قرار مجانية الطب الخطوة الأولى في طريق إعطاء فعالية أكثر للقطاع الصحي وتوحيد نظامه ككل . بموجب القرار الصادر في جانفي 1974 تم تحويل كافة هياكل التعاضديات الفلاحية إلى مصالح الصحة وفي هذا الإطار نص الميثاق الوطني لـ 1976 على حق المواطن في الطب المجاني، حيث جاء فيه «الطب المجاني مكسب ثوري وقاعدة لنشاط الصحة العمومية، وتعبير عملي عن التضامن الوطني، ووسيلة تجسد حق المواطن في العلاج». كما دعم دستور 1976 هذا الحق وذلك في المادة

67 منه، والتي تنص صراحة بأن «كل المواطنين لهم الحق في حماية صحتهم وهذا الحق مضمون بخدمات صحية عامة ومجانية وبتوسيع الطب الوقائي»[4].

كما تميز النظام الصحي في نهاية 1979 إلى حد ما بلامركزية حقيقية للعلاج، وإيصال واسع للعلاج للمواطن، وهذا بواسطة تدعيم القطاع الصحي في كل من الدائرة والولاية، والوقاية من الأمراض بالمناطق الريفية مع التكفل بالاستشفاء ، و حتى يقوم القطاع الصحي من خلال المستشفى بالمهام المنوطة به تم اقتراح ما يسمى بالقطاعات الصحية الفرعية، والتي تعد العيادة متعددة الخدمات المقر التقني الإداري لها.

إن المؤشرات الصحية لعام 1979 مثلا تؤكد بعض التطور المتمثل في معدل الوفيات الإجمالي 12.72‰ ، وفيات الأطفال 115‰والولادات 44.02‰، بينما ارتفع أمل الحياة إلى 55.74 سنة.[5]

مع بداية الثمانيات ارتفعت ميزانية الصحة إلى ما يقارب 7% من الناتج المحلي الإجمالي بسبب عائدات البترول حيث تم تجهيز وحدات الرعاية الصحية بمباني جديدة أكثر من 40 مستشفى مما أدى إلى التحسن الكبير من ناحية تغطية السرير مقارنة بالفترة السابقة.

[4] La « mal-vie »: rapport sur la situation des droits économiques et sociaux et culturels en Algérie - Mai 2010 N° 541f- p35.

[5] الديوان الوطني للإحصائيات.

3.1.3: المرحلة (1986 – 2002) : عدم التكيف في قطاع الصحة بسب التحول الديمغرافي و الوبائي.

إن السياسة التي اتبعتها الدولة في جميع مجالاتها حتى سنة 1986 تم إيقافها بسب الهبوط المفاجئ لأسعار البترول حيث بلغ سعر البرميل الواحد اقل من 10 $ مما دفع الجزائر للحصول على قروض بمعدلات مدمرة على المدى القصير و التخلي عن أكثرية مشروعات التنمية بما في ذالك قطاع الصحة فقد تم وضع قيود شديدة على القطاعات العامة (إدارة المستشفيات،معدات الصيانة).

ان التدهور السريع للأداء القطاع العام و استياء المرضى و عمال قطاع الصحة دفع بالدولة إلى مواصلة تعزيز قطاع الليبرالي لكن هذا الأخير كان له تأثير كبير على الأسرة التي كانت تتحمل جميع التكاليف بدون مساعدات من الضمان الاجتماعي الذي لم يكن تجمعه علاقة قانونية بالعيادات الخارجية الخاصة بالإضافة إلى ارتفاع تكاليف العلاج في هذه العيادات مقارنة بالمستشفيات العامة. و قد عرفت هذه الفترة عدة تحولات نذكر منها:

- زيادة الأمراض المزمنة و التي تدعى بالأمراض الحديثة : مرض السكري، وأمراض الجهاز الهضمي، القلب والأوعية الدموية، والجهاز التنفسي والسرطان والعصبية والنفسية.
- هبوط عائدات النفط، ونقص الإنتاجية ، الزيادة الكبيرة في المديونية الخارجية و الانتقال المضطرب الى اقتصاد السوق مع تأثير انخفاض قيمة الدينار، ارتفاع البطالة و معدلات

التضخم و فقر الدولة كل هذه الأسباب ساهمت بشكل كبير في توقف دعم تنمية القطاعات الاجتماعية(السكن، التعليم، الصحة)، و بالتالي تدهور البيئة والظروف المعيشية والسكن والصرف الصحي توسع رقعة الفقر وانعدام الأمن الغذائي الذي مس شرائح واسعة من السكان.

4.1.3: المرحلة(2002 -2012): تنشيط السياسة الصحية بشكل رئيسي دون اللجوء إلى التخطيط على المدى البعيد.

يجمع المتتبعون للقطاع الصحي على أن هذا الأخير شهد قفزة متميزة من حيث الكم والنوع، بفضل الاهتمام الذي أولته الدولة لهذا القطاع ارتفع الإنفاق على الرعاية الصحية من 3.48٪ من الناتج المحلي الإجمالي سنة 2000 إلى 5.79٪ من الناتج المحلي الإجمالي في 2009، غير أن هناك اختلالات مازالت تعتري مجال الصحة، حسب تقديرات المختصين.

المؤشرات الصحية الخاصة بسنة 2005عرفت تحسنا لكنه غير كاف، وخير دليل على ذلك تقرير المنظمة العالمية للصحة بشأن الجزائر، حيث اعتبرت المنظمة أنه بالرغم من المبالغ المالية الموجهة للقطاع الصحي في الجزائر والمقدرة بـ 9.1%من الميزانية العامة، إلا أن الخدمات الصحية لا سيما ما يتعلق بوفيات الأطفال كانت دون المستوى، والسبب في ذلك عدم وجود سياسة وإستراتيجية ناجعة، وسوء توزيع الأطباء والتفاوت فيما يخص الرعاية الصحية. ومن أهم المؤشرات، نجد وفيات الأطفال الأقل من 5 سنوات

40.50‰ حسب المنظمة وحسب الجزائر فهي 35.80‰ بينما بلغ معدل الحياة 74.8 سنة، في الوقت الذي بلغت فيه التغطية التلقيحية ضد الشلل 98% ، الدفتيريا، الكزاز والسعال الديكي بـ 87%، التلقيح ضد التهاب الكبد الفيروسي 81 %، أما متوسط توزيع الأطباء، فنجد طبيبا واحدا تقريبا لكل ألف مواطن وأقل من سريرين لكل ألفي مواطن... فإذا كانت التغطية الطبية تقارب المتوسط العالمي على المستوى الكلي، فعلى المستوى الجزئي، نجد تفاوتا كبيرا بين الولايات والجهات، مما يترجم سوء توزيع الأطباء وعدم التحكم في التوازن الجهوي[6]. وقد عرف القطاع من جانب آخر، انتقالا للوضعية الديمغرافية والوبائية للسكان، إلى تعزيز العلاج الجواري من أجل تقريب الصحة من المواطن، حيث باشرت السلطات العمومية في تطبيق تنظيم جديد للمؤسسات الصحية في سنة 2007، يهدف إلى فصل مهام المستشفيات الجامعية عن تلك التي تضمن علاجا قاعديا أسفر عن تأسيس الطب الجواري الذي قرب العلاج من المواطن. كما برز تقسيم جديد للمؤسسات الصحية، على غرار المؤسسات العمومية الاستشفائية والمؤسسات العمومية للصحة الجوارية التي تشمل أيضا قاعات للعلاج والعيادات متعددة الخدمات.

استفاد القطاع الصحي من سنة 2005 إلى 2009 من غلاف مالي بقيمة 244 مليار دينار، تم استثماره في إنجاز 800 مؤسسة استشفائية وجوارية. فمثلا في سنة 2007 قدرت البنية التحتية للمستشفيات العامة في الجزائر 61829 سرير (1.94 سرير

[6] La « mal-vie »: rapport sur la situation des droits économiques et sociaux et culturels en Algérie - Mai 2010 N° 541f- p36.

لكل 1000 نسمة)، زيادة 70% من العاملين في المجال الطبي منذ عام1999 ،أما نسبة الأطباء فبلغت طبيب واحد لكل 803 نسمة من نفس السنة. كما عملت الدولة على إعادة التوازن للتغطية الصحية في جميع أنحاء البلاد مثلا بلغ عدد الأطباء المزاولين للمهنة في الجنوب 3174طبيب سنة 2007 مقابل 387 سنة 1999. بالإضافة إلى تعزيز و تشجيع الإنتاج المحلي للأدوية و توزيعها حيث انتقلت التغطية الوطنية للدواء من 30% إلى 70% في الفترة ما بين 2002 و2011.

وبخصوص التغطية باللقاحات، حقق القطاع خلال العشرية الأخيرة عدة مكاسب تمثلت في تعميم التغطية اللقاحية بنسبة 90 %، مما ساهم في القضاء على عدة أمراض خطيرة أدت خلال السنوات الأولى للاستقلال إلى الوفيات والإعاقات إلى جانب القضاء على الأمراض المتنقلة وتراجع الوفيات لدى الأطفال إلى معدل حددته المنظمة العالمية للصحة ب 27.50‰ في 2011، بالإضافة إلى انخفاض وفيات الحوامل بنسبة 5% كل سنة. فيما تعزز القطاع بتجهيزات طبية عصرية وذالك بسبب الاستثمارات الضخمة في الآلات والمعدات، وخاصة في مجال التصوير الطبي (الأشعة الطبية)التي لعبت دورا هاما في الكشف المبكر والتشخيص الدقيق للأمراض المزمنة التي سجلت ظهورها خلال السنوات الأخيرة، مما يدل على مواكبة المجتمع الجزائري للتحولات التي شاهدتها المجتمعات المتقدمة.

الشكل رقم10: تطور النفقات الصحية للفرد ($) في الجزائر من سنة 1998-2009 (الدولار الأمريكي الثابت لسنة 2013).

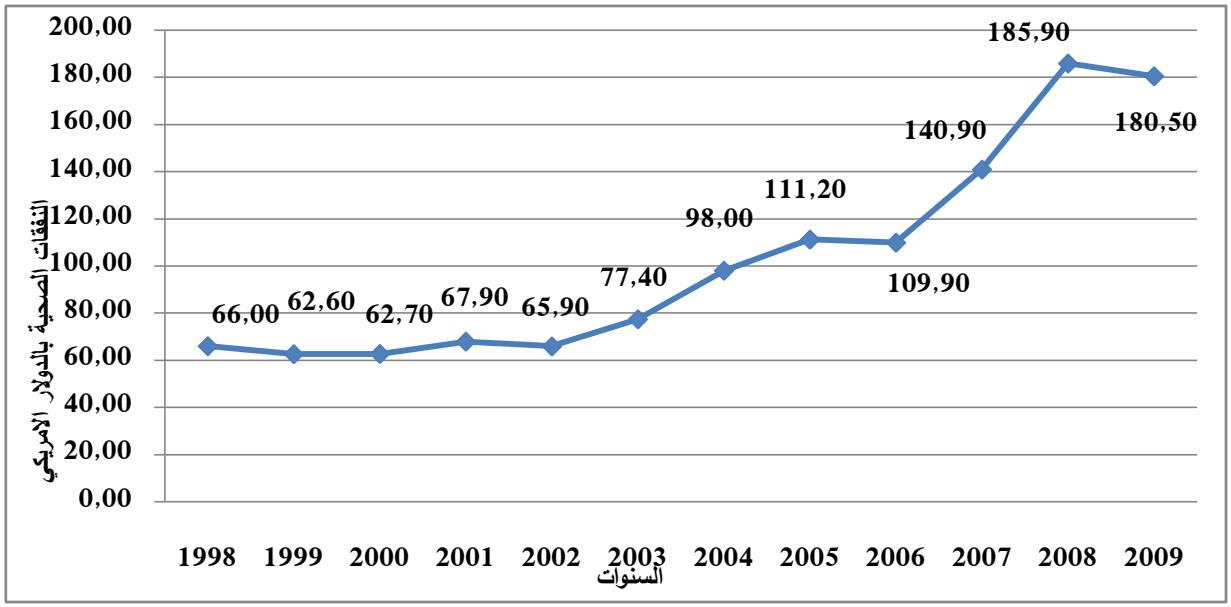

المصدر: البنك العالمي.

نلاحظ حسب معطيات البنك العالمي (انظر الشكل رقم 10) تضاعف الإنفاق الصحي على الفرد الجزائري في الفترة ما بين 1998 و 2009 حيث انتقل من $66 سنة 1998 إلى $98 سنة 2004 ثم إلى $140 سنة 2007 و قد زاد بحوالي $30 في سنة واحدة بين سنة 2006 و2007 ووصل إلى $185.90 سنة 2008 أي بزيادة تقدر بحوالي 45 $ ، ثم انخفض بحوالي $5 في سنة 2009. ان هذه الارتفاعات ناتجة عن ارتفاع أسعار البترول الذي شهدته الجزائر في هذه الفترة و مما نراه أن الدولة تبذل مجهودا للعناية بالفرد الجزائري و بالتالي رفع مستواه المعيشي.

2.3: العمل والبطالة في الجزائر:

1.2.3: تطور القوة العاملة:

في تعداد1977 و1987 بلغت نسبة القوة العاملة على التوالي 19.60% و23.40 % من إجمالي عدد السكان ، يمكن تفسير هذه النسبة المنخفضة لتعدادين 1977و1987 لسببين أولهما: نسبة الشباب المدقع الناجم عن النمو السكاني السريع والنسبة المنخفضة لقوة اليد العاملة للنساء من جهة أخرى حيث مثلت لتعددين 1977و1987 على التوالي2.60% و4.40% وهذا يدل على أن مكانة المرأة لم تتغير كثير لكن هذه النسبة ارتفعت لتصل إلى 9.50% سنة 1998 و30.10% سنة 2008. تبقى نسبة القوى العاملة لذكور هي الحاصل الأكبر وتتزايد هده النسبة كما نرى من تعداد إلى أخر حيث بلغت في التعداد الأخير 52.40%.

الجدول رقم 5: تطور نسبة القوة العاملة من خلال تعداد العام لسكان والسكن لسنة 1977- 1987- 1998- 2008.

السنوات / الجنس	1977	1987	1998	2008
ذكور%	36,60	42,40	45,30	52,40
إناث %	2,60	4,40	9,50	10,30
كلا الجنسين%	19,50	23,40	27,60	31,60

المصدر: التعداد العام للسكان و السكن لسنة 1977.1987.1998 .2008.

2.2.3: البطالة في الجزائر:

إن الاقتصاد الجزائري لم يتمكن من امتصاص الأزمة بسرعة التي سببها الهبوط المفاجئ ء لأسعار المحروقات في الثمانينيات وقد أثرت الزيادة في البطالة على مختلف الفئات الاجتماعية وقطاعات سوق العمل فالبطالة هنا تخص بالدرجة الأولى الشباب الذي يبحث عن أول وظيفة ، في 2003 ما يقارب نصف العاطلين عن العمل هم دون سن 25سنة وحوالي 73% اقل من 30سنة فيهم 63% من الشباب يبحثون عن أول عمل .إن هده الظروف تؤدي في أي مجتمع إلى الاستبعاد الاجتماعي ، الدخول إلى الأنشطة الغير

الرسمية والغير القانونية وفقدان الثقة في المؤسسات وكذلك تأكل رأس المال البشري والاجتماعي.

الشكل رقم 11: تطور معدل البطالة من 1966 الى2010 في الجزائر.

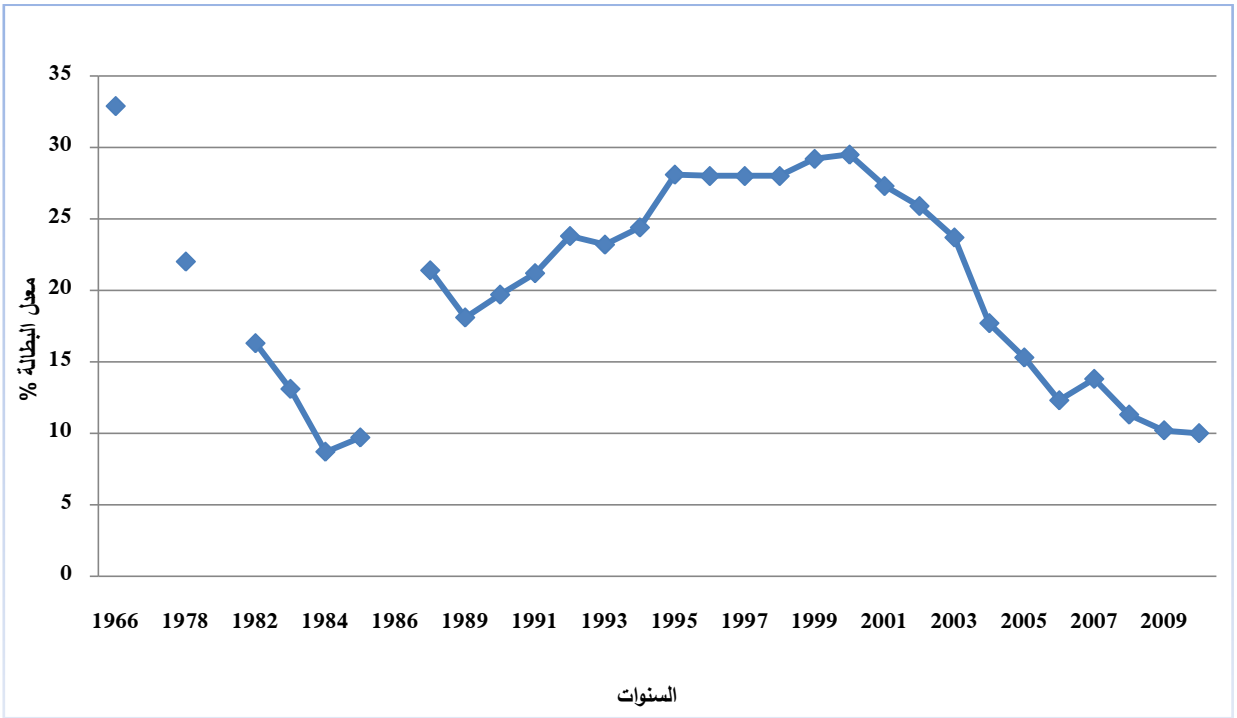

المصدر: الملحق رقم(01).

إن مشاركة المرأة في سوق العمل عرف تطور حيث سجل نسبة 14.20% سنة2011. عرف معدل البطالة للإناث ركود ا خلال سنوات السبعينيات والثمانيات و كان ادني بكثير من معدل بطالة للذكور لكن هذا المعدل قل وتراجع ففي سنة 2005 سجل 17.50% ثم عاود الارتفاع سنة 2011 ، ويمكن تفسير ذلك بارتفاع نسبة القوة العاملة

للإناث مقارنة بالسنوات السابقة (تخرج عدد كبير من الإناث من الجامعات ، تأخر سن الزواج وغيرها من الأسباب التي دفعت بالمرأة إلى التوجه إلى سوق العمل). [7]

نلاحظ أن على معدل البطالة كان سنة 1966 حوالي 32.90% ثم انخفض إلى9.70 %سنة 1985 وتعد هده النسبة الأدنى في تاريخ الجزائر ثم عاود الارتفاع وأصبح بين ارتفاع وهبوط حتى الفترة مابين 2003 و 2010 التي تميزت بانخفاض مستمر لمعدل البطالة ويرجع ذلك بسبب ارتفاع أسعار المحروقات و سعي الجزائر على غرار باقي الدول في الآونة الأخيرة إلى تشجيع المؤسسات الصغيرة و المتوسطة بهدف إيجاد فرص تشغيل عن طريق إنشاء مؤسسات مصغرة و أخرى صغيرة ومتوسطة أي توفير فرص عمل عن طريق تحسين أداء القائمة منها وتنميتها وتطويرها وتحقيق التنمية الاقتصادية من خلالها ، ولتحقيق هذه الأهداف مجتمعة لجأت الحكومة كآلية مستحدثه إلى إنشاء أشكال مختلفة من الأجهزة والهيئات لدعم و مساندة هذا القطاع مثل ANSEJ، ANGEM ،CNAC، ANDI كتعويض عن APSI....، تتجسد أهم أولويتها في التشغيل و مكافحة البطالة.

3.3: تطور المستوى التعليمي في الجزائر:

التعليم هو العنصر الأساسي في قياس مستوى التنمية في أي بلد وثروة هدا البلد تتكون إلى حد كبير من مستوى التعليم ومهارات الأفراد وعلى هدا الأساس فان كل الدول

[7] الديوان الوطني للإحصائيات.

والحكومات تلي اهتمام كبير في مجال التعليم والتدريب وتعد الجزائر إحدى هده الدول التي بذلت مجهود ومازالت حتى ترفع من مستوى مجتمعها حيث يعد من أولوياتها.

إن التعليم في الجزائر مجاني وإلزامي لمن هم دون 16سنة ، كانت نسبة المتعلمين 10% فقط عند الاستقلال تطورت لتصبح 80.6% في نهاية 2009، رغم ذلك نسبة التمدرس لا توافق مئة بالمئة (هنا مواصلة الدراسة تسقط بحدة بين المدرسة والمرحلة الثانوية).

يمكن ملاحظة التحسن في المستوى التعليمي مابين تعداد 1998و2008 لسكان الجزائر البالغين من العمر 6 سنوات فأكثر حسب الشكل رقم (12)،تميزت فئة الأشخاص بدون تعليم بانخفاض ب 6 نقاط حيث انتقلت من 29.90 %سنة 1998الى 23.30% في2008 إن هده الفئة تتألف أساسا من سكان كبار السن التي تقل مع الوقت (الموت ، دخول فئة المتعلمين في هده الفئة).

فئة التعليم المتوسط والثانوي والجامعي كلها شهدت زيادة ملموسة حيث انتقلت فئة التعليم المتوسط من 20.70% سنة 1998الى 27.10% في 2008 أما بالنسبة لفئة مستوى التعليم الثانوي كسبت حوالي 2.5 نقطة . والأفضل كان بالنسبة لفئة التعليم الجامعي حيث عرفت زيادة مبهرة حيث انتقلت من 4.60% سنة 1998الى7.40% وهدا يفسر بنجاح الدولة الجزائرية في القضاء على الأمية ورفع المستوى التعليمي لمجتمعها وبالتالي رفع المستوى المعيشي.

رغم الجهود الدولة تبقى النقائص على الميدان حيث التعليم يأخذ الربع من الميزانية العامة مما يجعل الإدارة التعليمية تواجه ضغط كبير كسوء التجهيز بمختلف الأطوار التعليمية.

الشكل رقم 12: تطور نسبة المستوى التعليمي للجزائر في تعداد 1998 و تعداد2008.

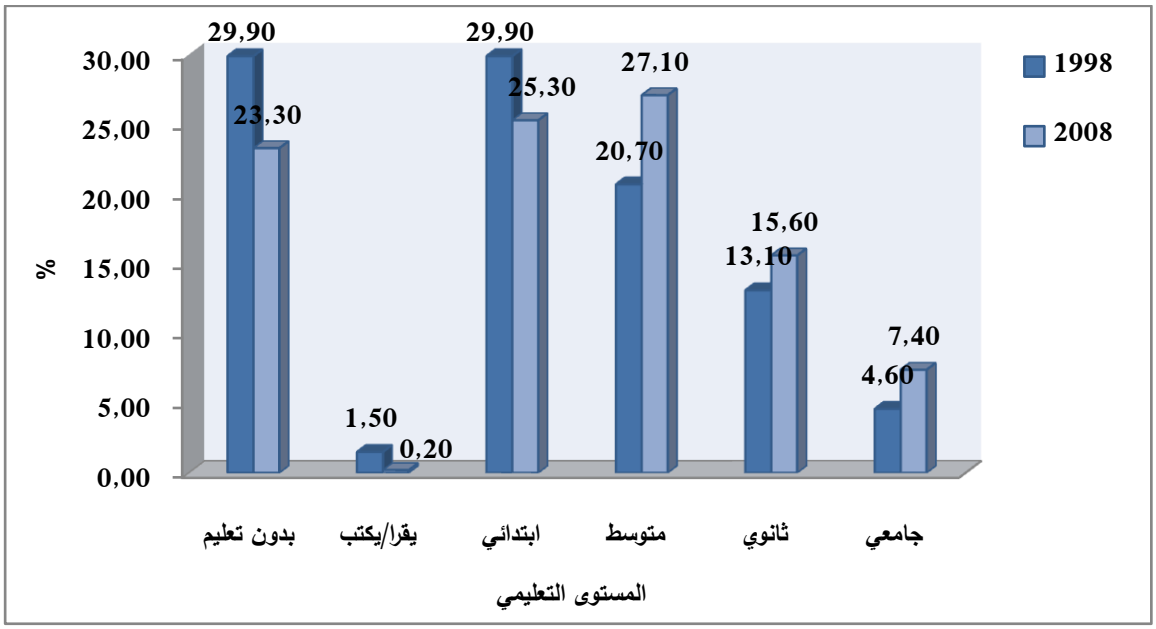

المصدر: الملحق رقم(02).

1.3.3: معدل التمدرس :

انتقل معدل التمدرس للأطفال (6-14سنة) من 85.30% سنة 1998 إلى 92.10% سنة 2008 ، وللذكر بلغ هذا المعدل حوالي 74.20% سنة 1966 وانتقل إلى 70.40% سنة1977. إن هذا التطور استفاد منه كل من القطاع الحضاري والريفي وخاصة بالنسبة للنساء التي عرفت قفزة مهمة من 78.40% سنة 1998 إلى 91.70% سنة 2008 وهذا مكسب 13.3 نقطة مقابل 1.5 نقطة فقط للذكور في نفس الفترة.

إن الفجوة بين الإناث والذكور هي لصالح الإناث في المناطق الحضرية أما في المناطق الريفية فنجد تفوق الذكور سنة 1998 لكن في2008 نجد أن نسبة الإناث ارتفعت إلى 87 % مقابل 73.50% سنة 1998 أي الفارق بين الذكور حوالي 3.5 نقطة وه ذا يفسر جهود الدولة لانتشار التعليم والوعي بين الآباء لتعليم الإناث و بالتالي رفع مستواهم المعيشي.

الجدول رقم 6: تطور معدل التمدرس% للأطفال 6-14 سنة حسب الجنس ومكان الإقامة للجزائر في تعداد 1998 و تعداد2008.

التعداد	منطقة الإقامة	الجنس		
		ذكور	إناث	كلا الجنسين
1998	الحضر	91,40	83,10	87,70
	الريف	90,40	73,50	82,80
	المجموع	90,90	78,40	85,30
2008	الحضر	94,00	94,10	94,00
	الريف	89,50	87,00	88,30
	المجموع	92,40	91,70	92,10

المصدر: التعداد العام للسكان و السكن لسنة 2008.1998. الديوان الوطني للإحصائيات.

2.3.3: الأمية:

يعد كل شخص يملك من العمر 10سنوات فأكثر لا يعرف القراءة والكتابة بأنه أمي على هذا التعريف فان معدل الأمية للسكان المق يمين من الأسر العادية والجماعية للجزائر

كان 74.60% سنة 1966 حيث سجل 62.30% للذكور و 85.40% للإناث وهنا يمكن القول بان المرأة كانت أكثر تضرر من الرجل.

الشكل رقم13: تطور معدل الأمية **%**حسب الجنس في الجزائر من 1966 إلى 2008.

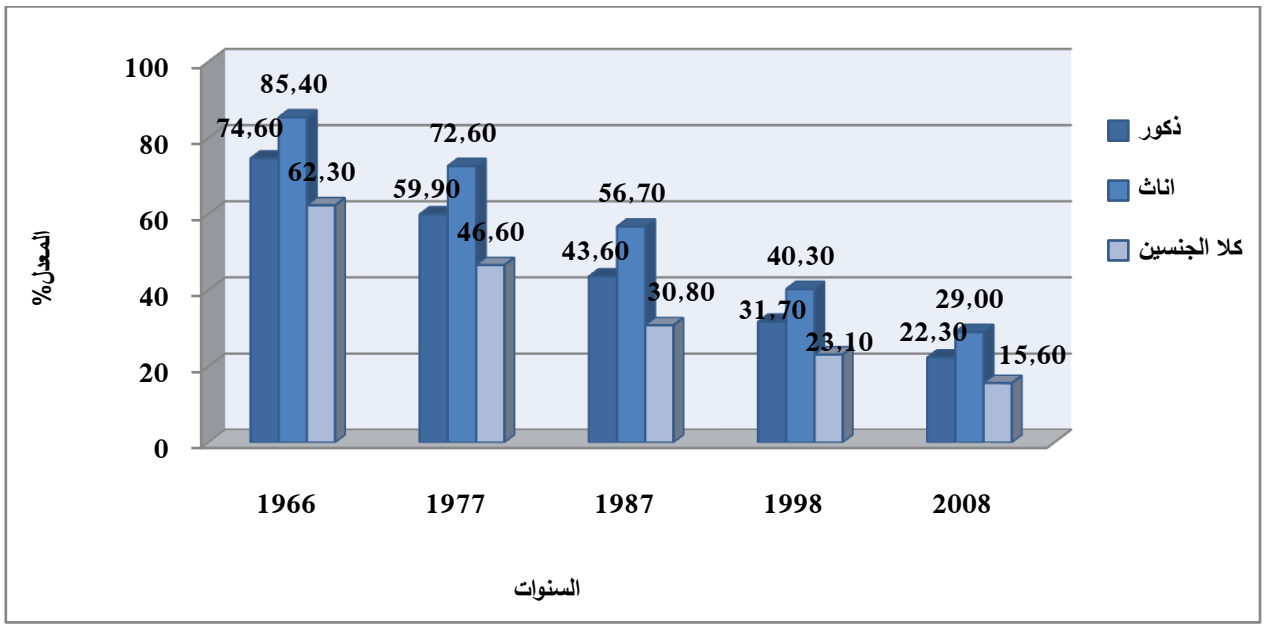

المصدر: الملحق رقم (03)

ومع برامج الدولة للقضاء على الأمية التي اتبعتها بعد الاستقلال انتقل هذا المعدل إلى 22.30% سنة 2008 مع 15.60% للذكور و 29% للإناث(هنا النساء الأميات تنتمي إلى الأجيال الأكبر سنا) وهو الوقت الذي كان تعليمه امتيازا محفوظا إلى حد كبير للذكور رغم هدا الانخفاض تبقى هذه النسبة كبيرة لإجمالي عدد السكان.

4.3: السكن في الجزائر و مميزاته:

إن توفر المعلومات حول ظروف السكن ووسائل الراحة تساعد على تقيم الظروف المعيشية للسكان.

صدقت الجزائر على المعاهدات الدولية الرئيسية المتعلقة بالحقوق الإنسان بما فيها العهد الدولي الخاص بالحقوق الاقتصادية و الاجتماعية و الثقافية وتشكل المادة رقم 11 المصدر الأساسي للحق في السكن اللائق في القانون الدولي. ان مفهوم السكن كحق مفهوم راسخ في المجتمع الجزائري و تعتبر الدولة مسالة السكن من مسؤوليتها الرئيسية اتجاه السكان.

بعد أن استعادت الحكومة استقرارا سياسيا ومؤسسيا وحصلت على موارد مالية هامة بفضل ارتفاع أسعار النفط، منذ عام 1999 ، اضطلعت من جديد بدورها في مجال العمران وتشير المصادر الرسمية إلى أن برنامج الخاص للسكن الذي استُهل للفترة الممتدة بين عامي 1999 و 2004 قد سمح ببناء 810000مسكن بينما بني 912326 مسكناً في إطار برنامج الفترة الممتدة بين عامي 2005 و 2009 .وتسعى الخطة الخماسية للفترة 2010-2014 لإنجاز1.2 مليون مسكن ، ولإكمال بناء800000 مسكن في الفترة ما بين عامي 2015 و 2018.[8]

[8] جريدة الخبر الصادرة يوم 2010/10/21 ص 06.

رغم بناء مساكن كثيرة خلال السنوات العشر الأخيرة، ما زال البلد يعيش حالة أزمة و يرى الخبراء أن الأزمة الحالية لا تتعلق فقط بمسألة نقص عدد الوحدات المتاحة، بل ترتبط أيضًا بمجموعة من المشاكل المختلفة ومن أهم الإشكاليات ما يلي : شدة اكتظاظ المساكن، ووجود أحياء قصديرية ومساكن عشوائية تفتقر إلى الشروط الدنيا التي تسمح بالعيش الكريم، استمرار الممارسة المتمثلة في تأجير أماكن ضيقة مثل الغرف كمساكن للأسر، والمضاربة على أسعار الإيجار، وارتفاع عدد حالات الإخلاء عقب قرارات قضائية صدرت بناءً على مبادرة أشخاص واستمرار الإقامة في المساكن المخصصة لحالات الطوارئ، وتردي المباني القديمة الموروثة عن الحقبة الاستعمارية والعثمانية، وتدهور الرصيد السكني الذي بنته الدولة.

تقر الحكومة الجزائرية بوجود أزمة في السكن، ولكنها توضح أن هذه الأزمة قد خّفت خلال السنوات العشر الماضية وأن النقص قد قلص إلى حد كبير وفي هذا الصدد نجد أن عدم وجود معلومات مستكملة ومفصلة عن مختلف الاحتياجات القائمة في مجال السكن يؤدي إلى استحالة إجراء تشخيص دقيق لحالة السكن في البلد فبرغم من وجود بيانات مستكملة عن عدد المساكن التي بنتها الدولة خلال السنوات العشر الأخيرة، ليست هناك بيانات مماثلة تتعلق بالجوانب الكمية والنوعية من الطلب في مجال السكن ونقص عدد المساكن. ويبدو أن تطور معدل الإقامة في المساكن(TOL)، أي عدد الأشخاص المقيمين في كل مسكن، يُستخدم باعتباره أحد المعايير الرئيسية لتقييم تطور الأزمة وهو تطور يعتبر

إيجابيًا بالنظر إلى تراجع معدل الإقامة في المساكن من 7.1 أفراد في المسكن الواحد في عام 1998 إلى6.4 أفراد في عام2008، في حين أن هذا المعدل لا يقدم، بطبيعته معلومات عن ظروف السكن، سواء من الناحية الكمية أو النوعية.

1.4.3: نوع البناية:

من خلال تعدادات السكان نلاحظ أن المسكن الفردي و التقليدي هو الأكثر انتشارا في الجزائر بالرغم من تناقصه مع السنوات إلا أن هذا الانخفاض بنسبة قليلة انتقل من 82.40% سنة 1977 الى 74% سنة 2008.

تحتل في المرتبة الثانية العمارة التي انتقلت إلى الضعف في الفترة مابين 1977 و1998 وحققت في 2008 حوالي 18.8% و هذا نتيجة سياسة الدولة في التعمير و البناء للقضاء على أزمة السكن (البرامج الخاصة بالسكن التساهمي الاجتماعي و العقاري و الإعانات المقدمة للبناء الريفي).

أما فيما يخص البيوت القصديرية نجدها في تناقص مستمر انتقلت من 9.3% سنة 1977 إلى 5.5% سنة 1998 الى 4.4% سنة 2008. و تعتبر ظاهرة البيوت القصديرية مستمرة في المدن الكبرى برغم من محاولات الدولة للقضاء عليها.

ومنه نجد أن أغلبية الجزائريين يتوفرون على مسكن فردي وتقليدي بصفة عامة أما الباقي فموزعون على العمارات أما البيوت القصديرية لا تشكل نسبة كبيرة.

الشكل رقم 14: تطور نسبة توزيع المساكن المشغولة حسب نوع البناية في الجزائر من 1977 إلى 2008.

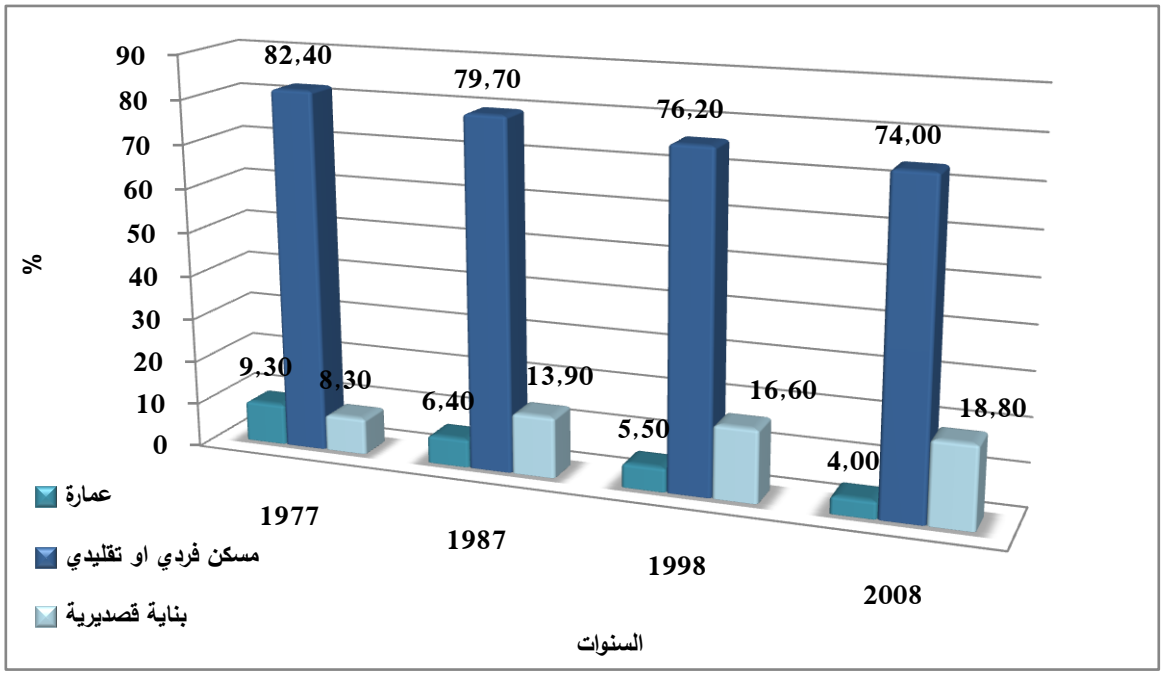

المصدر: الملحق رقم (04).

2.4.3: مميزات المسكن الجزائري:

1.2.4.3: عدد الغرف:

إن فئة الغرف ما بين 1الى 3غرف تميزت بنسبة كبيرة سنة 1977 و لكن انخفضت إلى 65.40% سنة 1998 ثم عادت لترتفع سنة 2008 بنسبة 67.30% لكن ارتفاع كان طفيف بينما فئة 4الى 5 غرف تضاعفت بين تعداد 1977 و 1987 من 3% إلى 7.90% ثم انخفضت إلى 6.10% سنة 2008.

في سنة 1977 كان متوسط عدد الغرف في المسكن الواحد 2.40 غرفة ثم ارتفع إلى 3.06غرفة سنة 1998 و الى 3.08 غرفة سنة 2008 حيث ان الدولة حددت في السنوات الأخيرة بالنسبة لسلك البناء في مجال السكن الاجتماعي و التساهمي أن تكون عدد الغرف 3 و أكثر .

الجدول رقم7: تطور نسبة توزيع المساكن المشغولة حسب عدد الغرف و عدد متوسط الغرف و معدل شغل المنزل الواحد والغرفة الواحدة في الجزائر من خلال تعداد 1977 1987-1998-2008.

السنوات	عدد الغرف %			متوسط عدد الغرف في المنزل الواحد	معدل إشغال المنزل الواحد (TOL)	معدل شغل الغرفة الواحدة (TOP)	متوسط حجم الأسرة
	اقل من 3 غرف	(4-5) غرف	(6 غرف و أكثر)				
1977	83,00	14,00	3,00	2,40	6,80	3,20	6,70
1987	71,20	20,90	7,90	2,90	7,54	2,65	7,10
1998	65,40	25,90	7,10	3,06	7,10	2,60	6,60
2008	67,30	24,70	6,10	3,08	6,40	2,10	5,90

المصدر: التعداد العام للسكان و السكن لسنة 1977-1987-1998-2008- الديوان الوطني للإحصائيات.

فيما يخص معدل شغل المنزل الواحد **(TOL)** فهو في تراجع مستمر انتقل من 7.54 فرد سنة 1987 إلى 6.40 فرد سنة 2008 ، معدل شغل الغرفة (TOP) هو الأخر في انخفاض مستمر انتقل من 3.20 سنة 1977 إلى 2.6 سنة 1998 إلى 2.1 سنة 2008. يفسر هذا الانخفاض بانخفاض معدل النمو الديمغرافي حيث كلما انخفض متوسط عدد الأفراد انخفضت نسبة شغل الغرفة (انتقل متوسط عدد الأفراد في الأسرة الواحدة من 6.7 سنة 1977 الى 5.9 سنة 2008).

2.2.4.3: تطور تجهيزات منزل الأسر الجزائرية :

لقد سجلت الأسر الجزائرية تحسنا كبيرا من حيث تجهيز المساكن بالمرافق (حمام– مطبخ –مرحاض) و أيضا توصيلها بالكهرباء و الماء و الصرف الصحي و الغاز و التي تعد من أهم العناصر الأساسية اللازمة لراحة المعيشية للأسر.

حسب الديوان الوطني للإحصائيات و تعداد 2008 فان 81.90 %موصولين بالماء في الجزائر مقابل 77% في تونس (تعداد 2004) و 57% في المغرب. و بالنسبة لإيصال الكهرباء 95.50% في الجزائر مقابل نفس المستوى تقريبا في تونس 95.70% ولكن في المغرب سجل حوالي 76.60% ، أما فيما يخص الصرف الصحي بلغت نسبته 77.90% سنة2008 في الجزائر مقابل 66.90%سنة 1998 أما في تونس فسجل نسبة 53.50% و نسبة 48.60%في المغرب مما يجعل الجزائر تتفوق على جارتيها و هذا

يعني أن المنازل الجزائرية أكثر ملائمة للأسر و أكثر راحة بالإضافة إلى تفوقها من ناحية الغاز الطبيعي 45.60% مقابل 8.50% في تونس.

الشكل رقم15: تطو نسبة المساكن المشغولة المجهزة بربط شبكة(Rattachement aux réseau) في الجزائر من خلال تعداد 1977- 1987- 1998 -2008.

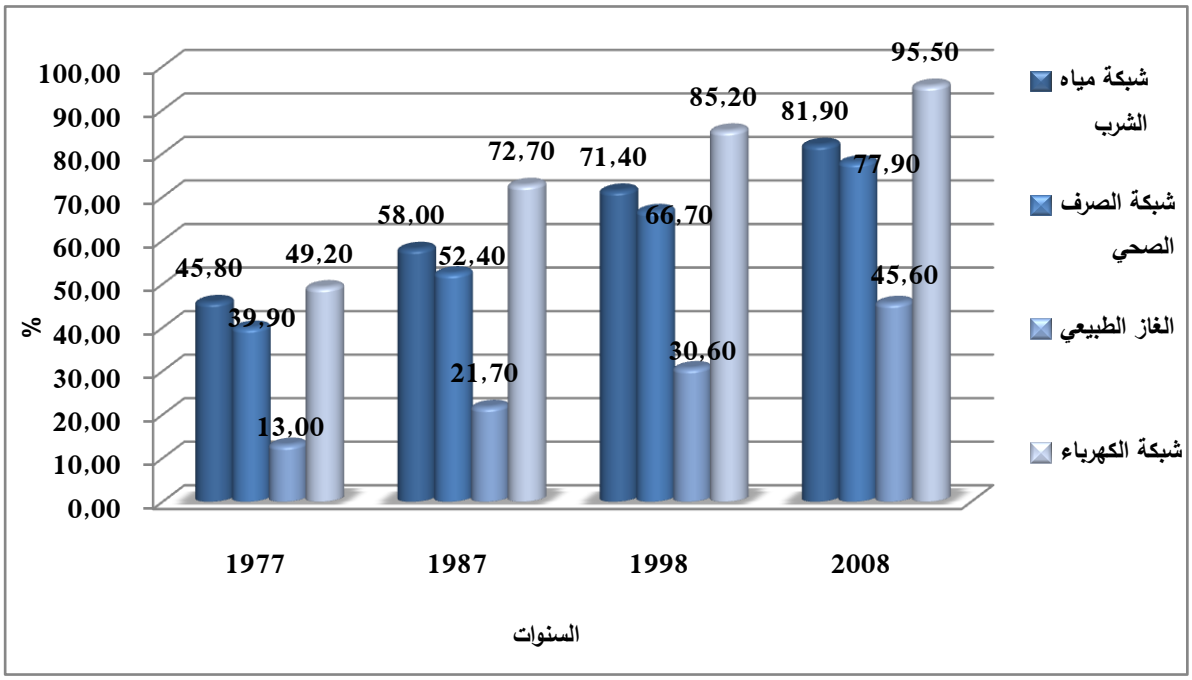

المصدر: الملحق رقم (05).

نجد أن الجزائر خاصة في 10 سنوات الأخيرة (1998-2008) قدمت تحسنا ملحوظا فيما يخص تجهيز المساكن من حيث المطبخ فقد انتقل من 78.70% سنة 1998 إلى 89.80% سنة 2008 أما نسبة المساكن المشغولة المجهزة بحمام بلغت 66.50%

سنة 2008مقابل 45.30% سنة1998. نسبة المرحاض انتقلت من 81.80% سنة 1998 إلى 93.30% سنة 2008. فيما يخص معدل شغل السكن (TOL) سجل 6.4 فرد سنة 2008 بفضل سياسة الجزائر في توفير المسكن اللائق للأسر .

الشكل رقم16: تطور نسبة المساكن المشغولة المجهزة بالمرافق(les commodités des logement) في الجزائر من خلال تعداد1977-1987-1998-2008.

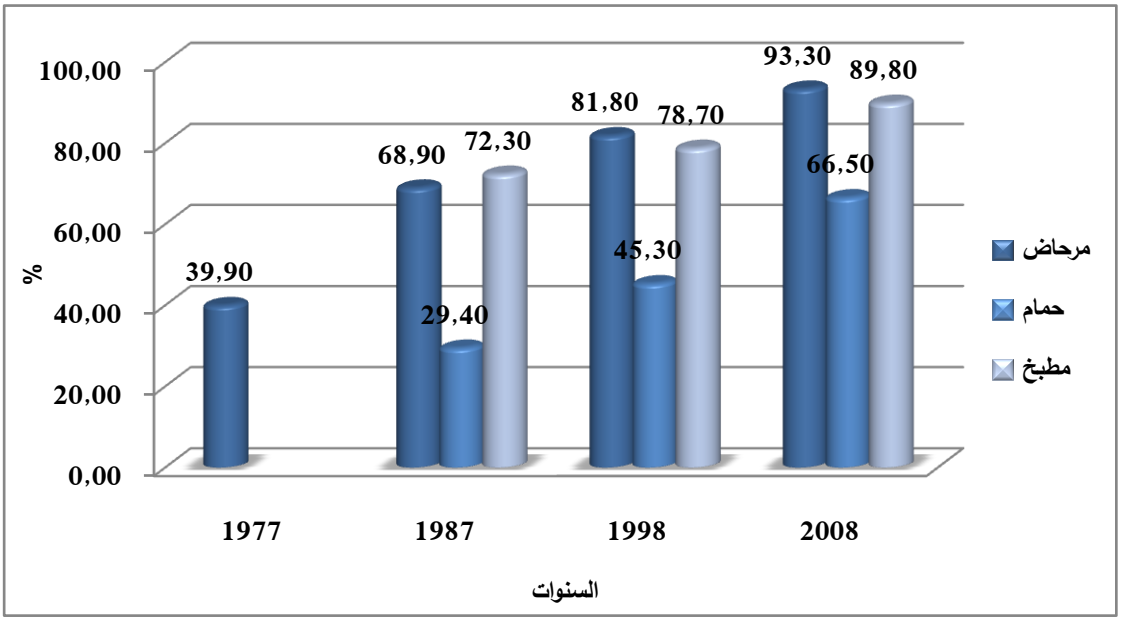

المصدر: الملحق رقم (05).

نجد أن أغلبية المساكن المشغولة الجزائرية تتوفر على مسكن مريح مجهز بالمرافق الأساسية و لكن تبقى أيضا مشكلة الاكتظاظ السكاني التي تعرفه أغلبية المدن الكبرى الشمالية و التي ينتج عنها البيوت القصديرية على هوامش هذه المدن و التي تكون غير

مجهزة و مضرة بالسكان و هنا يبقى السؤال المطروح هل هذه البيوت ناتجة عن عدم تمكن الدولة من حل مشكلة السكن أو استغلال بعض المواطنين هذه البيوت للحصول على منازل في أسرع وقت ؟

3.2.4.3: تطور حيازة ملكية المنازل للأسر في الجزائر:

تتميز فئة «مالك و شريك في الملكية » بزيادة كبيرة من تعداد إلى أخر انتقلت من 56.70% سنة 1977 إلى 64.10% سنة 1987 ومن 69.10% سنة 1998 إلى 72.10% سنة 2008 على عكس فئة « المساكن المأجورة»عرفت انخفاض مستمر في الفترة الممتدة مابين 1977 و 1998 من 7 إلى 9 نقاط ثم عاودت الارتفاع سنة 2008 بمعدل 2.6 نقطة . أما فئة« المساكن المجانية» كانت 13.80% سنة 1977و 15.60% سنة 1998 ثم انخفضت إلى 12.50% سنة 2008.

هنا نستنتج أن حوالي 70% من المساكن المشغولة هي ملك للأسر او شركاء في الملكية هذا التحسن مقارنة بالسنوات السابقة دلالة على أن الأسر الجزائرية لديها تحسن ملحوظ في المستوى المعيشي لامتلاكها هذا العدد من العقارات يمكن إرجاع هذه النتائج إلى سياسة الدولة في تدعيم و توفير السكن و إمداد السكان بالقروض لشراء المساكن بالإضافة إلى رفع الأجور في الفترة مابين 1998 و 2008 بسب ارتفاع أسعار البترول.

الشكل رقم17: تطور نسبة حيازة ملكية المنازل لدى الأسر العادية و الجماعية في الجزائر من خلال تعداد 1977-1987-1998-2008.

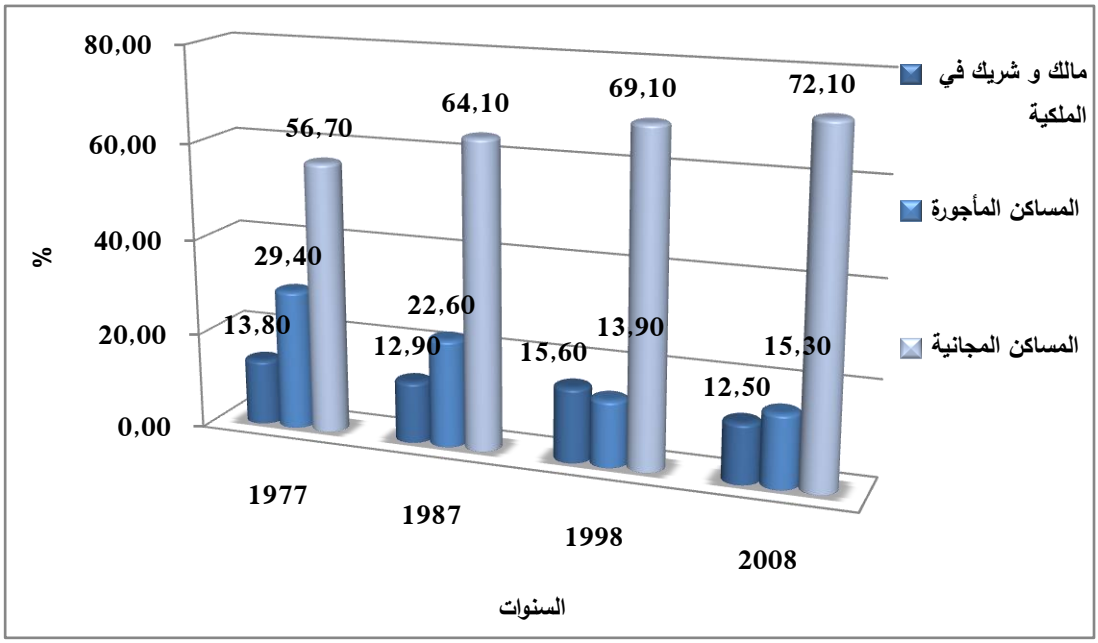

المصدر: الملحق رقم (06).

4.2.4.3: تطور امتلاك التجهيزات للأسر في الجزائر:

من بين مؤشرات تطور المستوى المعيشي للجزائرين حسب نتائج الإحصاء نسب امتلاك الأسر العادية و الجماعية للتجهيزات إذ اظهرت النتائج أن 93.40% من الجزائريين يملكون جهاز تلفاز مزود بالمقعرات الهوائية 74% في تعداد 2008 مقابل 82% سنة 1998 بالنسبة للتلفاز و 25.70% بالنسبة للمقعرات الهوائية. نسبة جهاز المطبخ في تعداد 2008 بلغت 59.30% ،وآلة الغسيل 25.10% مقابل 12% في 1998 فيما يخص

السيارات السياحية مثلت 25.60% في 2008 مقابل 16.50% في 1998(البيع بالتقصيد في هذه الفترة ما بين 1998-2008 ،ارتفاع الأجور). في 2008 بلغت نسبة الهاتف 25.60% أما نسبة امتلاك الثلاجات انتقلت من 74.40% سنة 1998 الى 88.30% سنة 2008.

الشكل رقم 18: تطور نسبة امتلاك أجهزة منزلية لدى الأسر العادية و الجماعية في الجزائر من خلال تعداد 1998- 2008.

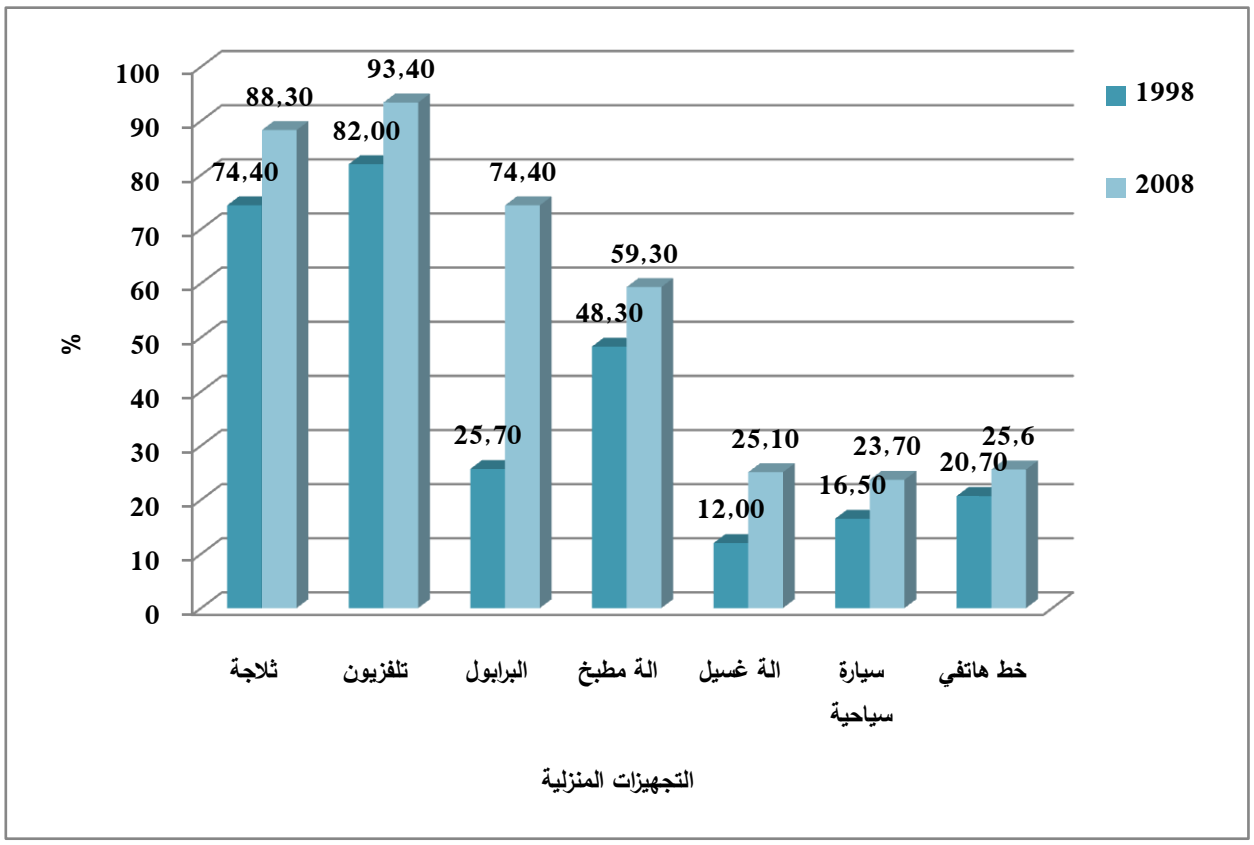

المصدر: الملحق رقم (07).

تجدر الإشارة أن في تعداد 2008 كانت نسبة امتلاك جهاز التكيف 13.70% و توصيل الانترنيت 3.40% و نسبة امتلاك جهاز كمبيوتر 12.40% حيث كانت هذه النسبة الأخيرة شبه معدومة في تعداد 1998.

5.3: تطور الاستهلاك للأسر الجزائرية :

1.5.3: النفقات الاستهلاكية للأسر المعيشية:

الاستهلاك الفردي يشمل جميع السلع و الخدمات (الفردية) المكتسبة من قبل الأسر لتلبية احتياجات أفراد الأسرة. يستهدف الاستهلاك المنزلي على وجه التحديد النفقات المباشرة التي تتحملها الأسر .

تضاعف الاستهلاك الفردي للأسر الجزائرية (للفرد الواحد) ب 1.87% في الفترة ما بين 1964 و 2010، هذه الزيادة تعد منخفضة مقابل الناتج الداخلي الخام(PIB) الذي تضاعف ب 1.91%في نفس الفترة .

الأزمة التي عرفتها الجزائر 1986 (الانخفاض المفاجئ لأسعار البترول) أثرت على الاستهلاك الفردي الذي عرف هو الأخر انخفاض كبير حتى سنة 1997نفس الشيء

بالنسبة لPIB الذي كان في تدبدب خفيف حتى سنة 1995(انظر المنحنى رقم19) .

الشكل رقم19: تطور حجم الاستهلاك للفرد الواحد (la consommation/habitant) و الناتج المحلي الخام للفرد (PIB/habitant) بالدولار الأمريكي ($الثابت لسنة 2000) في الجزائر بين 1963 و2011.

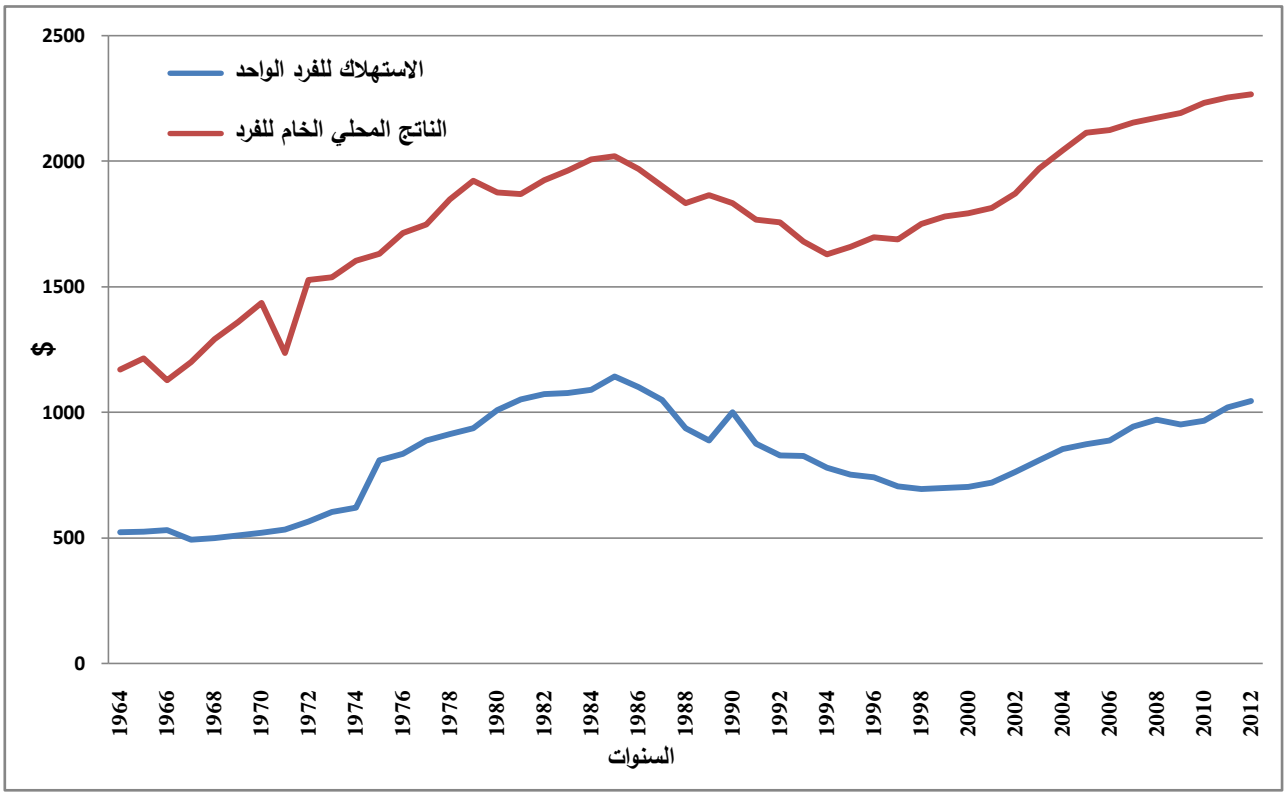

المصدر: ahmed bouyacoub-la consommation des ménages1962-2012-CREAD-2012.P-03

إن مستوى الاستهلاك الفردي الذي عرفته الجزائر سنة 1985 لم تصل له حتى الآن (بالدولار الثابت في سنة 2000) حيث بلغ للفرد الواحد حوالي 1144.4 دولار مقابل 1082.7 دولار سنة 2011.

في ما يمكن استنتاجه من المنحنى البياني للدراسة التي قامت بها CREAD(حول مميزات الاستهلاك الأسري في الجزائر ما بين 1962-2012) أن استهلاك الفرد الواحد عرف تطور ملحوظ لكن كان ضعيف مقارنة بتطور الناتج الداخلي الخام(PIB) للفرد الواحد.

على حسب معطيات البنك الدولي العالمي نفقات الاستهلاك النهائي للأسر الجزائرية تأخر مقابل التزايد المستمر للناتج الداخلي الخام(PIB) حيث انتقلت من 34093 مليون دولار أمريكي إلى 27437 مليون دولار أمريكي سنة 2009 في حين كانت نسبة ارتفاع الناتج الداخلي الخام(PIB) مستمرة في الفترة ما بين2008-2009(انظر الشكل رقم20) و هذا ما تأكده نتائج دراسةCREAD (انظر المنحنى رقم19) يمكن إرجاع هذا التزايد المستمر لPIB لتفضيل الجزائر الاستثمار من خلال إعطاء الناتج الداخلي الخام النسبة الأكبر.

في الفترة مابين 1964-2011 الاستهلاك الأسري للفرد تضاعف ب 1.87%في الجزائر، 2.36% في المغرب ،4.47 %في تونس. النسبة المنخفضة هي للجزائر بسبب دخولها في الاقتصاد المخطط (1966-1995) و تميزت هذه الفترة باقتصاد ضعيف.

في 2011سجل الاستهلاك النهائي للأسر المعيشية للفرد الواحد في الجزائر 1735$، المغرب 1959$، تونس 2690$ أما متوسط الاستهلاك لمجموع الدول العربية للفرد الواحد 2914$ ،إن هذه البلدان لها مستوى منخفض مقارنة بتركيا 8295$ و بلدان الاتحاد الأوروبي 22560$، في هذه المقارنة تعد الجزائر هي الحلقة الأضعف.

الشكل رقم 20: تطور الناتج المحلي الخام للفرد (PIB/habitant) في الجزائر للفترة 1960-2012 بالدولار الأمريكي ($الثابت لسنة 2013).

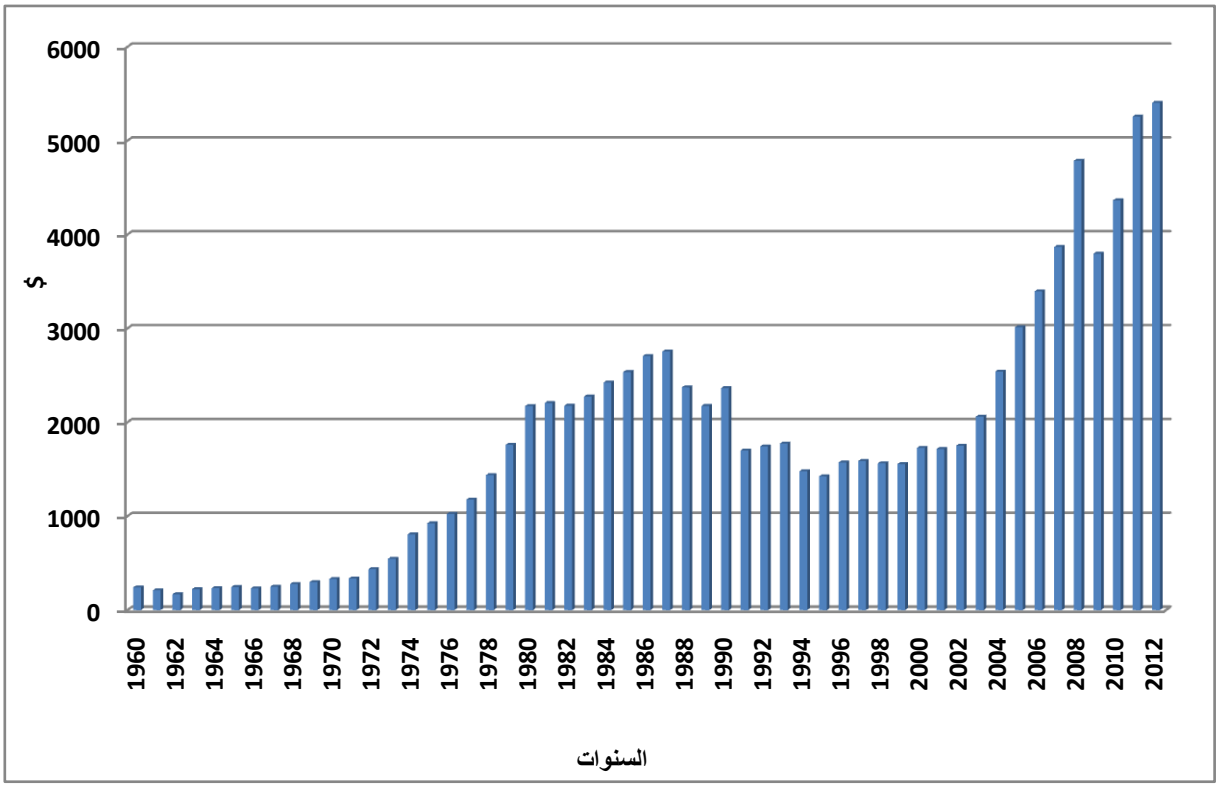

المصدر: الملحق رقم (08).

إن نظام الأسعار بالدولار أمريكي ليس له نفس القدرة الشرائية في جميع البلدان (مثلا 100$ يمكنها شراء حجم مختلف من السلع من بلد لأخر) لهذا السبب في المقارنات الدولية تستعمل القدرة الشرائية كأساس، لكن استهلاك الفرد الجزائري لا يتغير كثيرا مثلا في سنة 2011 سجلت PPP في الجزائر 2945.20$ ، المغرب 2944$، تونس 5235$.

2.5.3: تركيبة الإنفاق الاستهلاكي للأسر المعيشية في الجزائر :

أفادت دراسة ل CENEAP سنة 2005 ان النفقات المخصصة للغذاء بلغت نسبة 59% من ميزانية الأسر (25% للحبوب ، 14% للحليب و مشتقاته، 10% للحوم و هذه الأخيرة مخصصة لفئة قليلة من الأسر، نسبة 10% للمواد غذائية أخرى) أما النفقات المخصصة للسكن مثلت نسبة 24% من ميزانية الأسرة أما النفقات الصحية شكلت نسبة 16%[9].

حسب دراسة لـCREAD التي نشرت سنة 2012، عرفت تركيبة الإنفاق الاستهلاكي للأسر المعيشية في الجزائر تغيرات جذرية في المكونات الرئيسية كما يوضح الشكل رقم (21). فالملابس تمثل اقل من 5% في الاستهلاك الأسري سنة 2010بينما كانت تتجاوز 16% سنة 1969. التغير الأخر يمس النقل والاتصالات الذي انتقل من 2.41% سنة1969 إلى 25.54% سنة2010 يفسر ذلك بدخول التكنولوجيا الاتصال الجديدة التي ينفق عليها الأسر أكثر من الربع من ميزانيتهم الشهرية.

[9] www.hrdiscussion.com/hr3149.html#.U2N1z3YZOhw/16-12-2013/10.22.

الشكل رقم 21: تركيبة نفقات الاستهلاك للأسر المعيشية في الجزائر في سنة 1969- 1979- 2010 حسب دراسة لـــ CREAD.

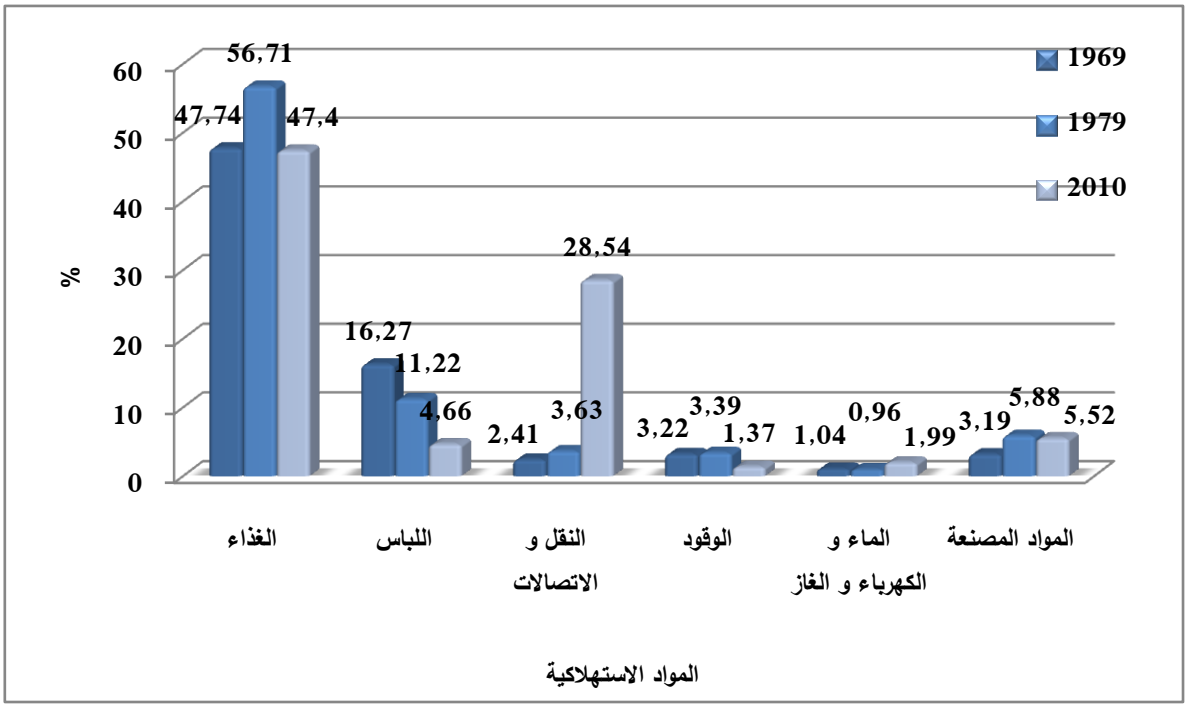

المصدر: ahmed bouyacoub-la consommation des ménages1962-2012-CREAD-2012.P-08

فيما يخص «الماء الكهرباء الغاز والوقود»انتقلت من 4.26% سنة 1969 إلى 3.4% سنة 2010 ، الصحة والثقافة والترفيه انخفضت إلى 10.12% سنة 2010 أما حجم الإنفاق في المواد المصنعة (التجهيزات...)ارتفع لكن بنسبة قليلة . يعد الغذاء في الطليعة لاستهلاك الأسر فقد خصص له من الميزانية نسبة 47.74% سنة 1969 ثم انتقلت إلى 56.71% سنة 1979 ثم انخفضت إلى 47.40% سنة 2010 إذن تبقي

التغذية منن أولويات الأسر الجزائرية بعد 40 سنة من التطور .

توصلت الدراسة التي قامت بها CREAD سنة 2010 حول مميزات الاستهلاك الأسري في الجزائر بان الأسر الجزائرية تتفق أكثر على وسائل النقل والاتصال و على المنتجات الزراعية و الغذائية(انظر الشكل رقم22)، وقد بلغ متوسط الإنفاق الأسري الشهري للفرد سنة 2010 حوالي 9763دينار جزائري شهريا يضم 2552.3 دينار جزائري موجهة لشراء المنتوجات الزراعية و 2786.1 دينار جزائري للنقل والاتصالات حيث هذا الأخير يتفوق على المنتوجات الزراعية ب 10%. ما يمكن استخلاصه ان المستوى المعيشي للأسر مرتفع، لكن يبقى السؤال الذي يطرح نفسه هل الدراسة التي قامت بها CREAD تعكس حقيقة المجتمع الجزائري؟ مع العلم أنها استندت في هذه الدراسة على معطيات الديوان الوطني للإحصائيات و البنك العالمي و المنظمة العالمية للغذاء .

إذ اعتبرنا أن درجة الاستهلاك للأسر تساعد على تقيم المستوى المعيشي أي كلما كانت درجة الاستهلاك للأسر اكبر كان المستوى المعيشي أعلى فنجد بان هذه النتائج ليست مرضية إلى حد كبير مقارنة مع بلد مثل الجزائر الذي يعرف وفرة مالية بسب ارتفاع أسعار البترول فهل يكون السبب التضخم و الغلاء الذي تعرفه جميع المواد أو اخذ حيطة اكبر (احتراس) الأسر في مجال الإنفاق؟

الشكل رقم22: متوسط الإنفاق الفردي الشهري في الجزائر لسنة 2010 بدينار الجزائري.

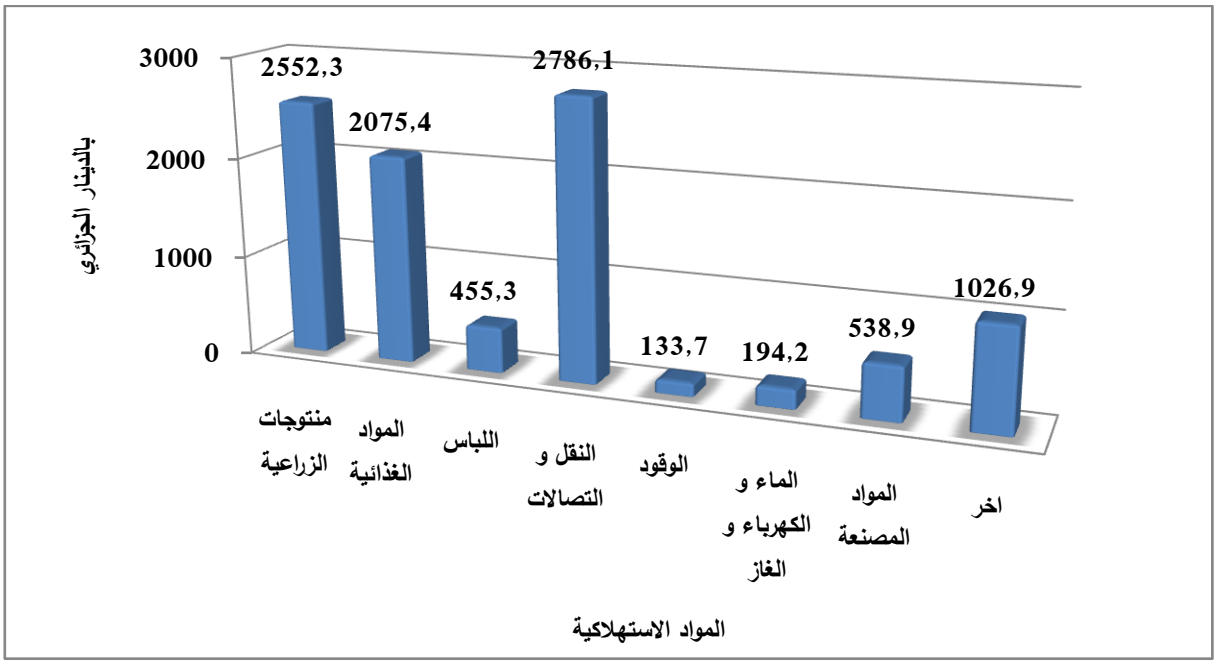

المصدر: Ahmed bouyacoub-la consommation des ménages1962-2012-CREAD-2012.P-09

قام الديوان الوطني للإحصائيات بدراسة الاستهلاك الأسري و المستوى المعيشي للأسر في سنة 2011 و من بين النتائج التي توصل إليها:(انظر الجدول رقم 8)

- على المستوى العام يبقى الغذاء من أولويات الإنفاق الأسري و هذا أيضا ما توصلت إليه الدراسة السابقة ل CREAD، أما فيما يخص المواد الأخرى فيوجد اختلافات في الترتيب ما بين الدراستين.

- من حيث منطقة الإقامة تبقى الأولويات هي نفسها لكن يوجد اختلاف واحد فقط هو الإنفاق على التعليم الذي يحتل المرتبة الأخيرة في الريف وما قبل الأخيرة في الحضر.

الجدول رقم8: توزيع النفقات المخصصة للاستهلاك حسب منطقة الإقامة و نوع المواد في الجزائر سنة 2011 .

المواد	الحضر		الريف		المجموع	
	المبلغ بالمليار دج	النسبة%	المبلغ بالمليار دج	النسبة%	المبلغ بالمليار دج	النسبة%
الغذاء و المشروبات	1281,10	40,11	594,30	45,88	1875,30	41,77
الملابس و الأحذية	261,90	8,20	101,60	7,84	363,50	8,10
المسكن	703,90	22,04	211,70	16,34	915,50	20,39
الأثاث و تجهيزات المسكن	90,10	2,82	32,10	2,48	122,20	2,72
الصحة و مواد التنظيف و التجميل	158,20	4,95	55,90	4,32	214,20	4,77
النقل و الاتصالات	366,80	11,48	173,20	13,37	540,00	12,03
التعليم والهوايات	113,60	3,56	29,10	2,25	142,70	3,18
مصاريف أخرى	218,50	6,84	97,50	7,53	316,10	7,04
المجموع	3194,10	100	1295,40	100	4489,50	100

المصدر: ONS-enquête sur les dépenses de consommation et le niveau de vie des ménages 2011-collections statistiques N°183

- المبالغ المنفقة على المواد والخدمات في الحضر تمثل أكثر من ضعف المبالغ المنفقة في الريف وهذا دلالة على وجود اختلاف في السلوك الاستهلاكي بين المنطقتين، و يمكننا أيضا تفسير ذلك بارتفاع المستوى الاستهلاكي في الحضر و بالتالي ارتفاع المستوى المعيشي مقارنة بالريف و هذا لا يعني بان الريف مستواه المعيشي منخفض.

3.5.3: مؤشر الأسعار عند الاستهلاك :

تزامنت مرحلة الإصلاحات الاقتصادية في الجزائر بمرحلة متابعة لها و هي التغيرات السريعة في الأسعار والأجور، واثر هذا على المستوى الاستهلاكي للعائلات الجزائرية.

سجل مؤشر الأسعار عند الاستهلاك ارتفاع بنسبة 4.23% سنة 2001 مقابل 0.34% سنة 2000. هذا المؤشر عر ف انخفاض ب 2.81 نقطة في الفترة ما بين 2001 و 2002، تم أصبح في تدبدب ما بين ارتفاع و انخفاض و اعلي نسبة سجلها 4.40% سنة 2008 تم استقر عند نسبة 3.50 %في سنة 2009 و 2010. هذا الارتفاع في المؤشر يفسر بالزيادة في الأجور التي عرفتها الفترة مابين 1999و 2010 و ارتفاع أسعار جميع السلع و الخدمات حيث بلغ معدل التضخم 5.70%سنة 2009 مقابل 4.40% سنة 2008 ثم انخفض هذا المعدل إلى 3.50% سنة 2010.

الشكل رقم23: تطور مؤشر الأسعار عند الاستهلاك من 1999الى 2010.

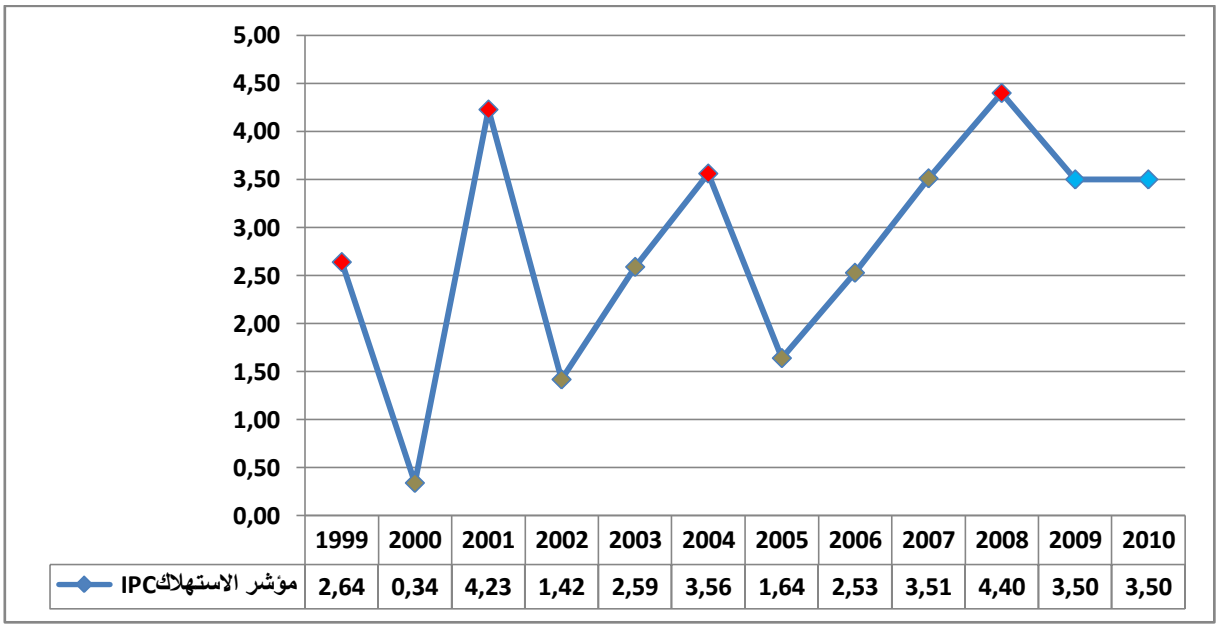

	1999	2000	2001	2002	2003	2004	2005	2006	2007	2008	2009	2010
مؤشر الاستهلاكIPC	2,64	0,34	4,23	1,42	2,59	3,56	1,64	2,53	3,51	4,40	3,50	3,50

المصدر: Note de présentation de l'avant projet de loi de Finances 2010, septembre 2009

6.3: الأجر الأدنى الوطني المضمون :

و هو الحد الأدنى للأجر المطبق على كافة العمال و القطاعات و النشاطات، حيث يتم تحديد من قبل السلطة العامة و هو يساير المستوى المعيشي للعمال و المجتمع عامة، حيث أنه يتطور مع تطور الأسعار الاستهلاكية لاسيما بالنسبة لتلك المتعلقة بالسلع ذات

الاستهلاك الواسع و الحيوي إلى جانب ارتباطه بالقدرة المالية للدولة و تطور ناتجها القومي. هذه العوامل كلها يأخذها المشرع بعين الاعتبار عند تحديد الأجر الأدنى الوطني.

تلعب الحكومة دورًا كبيرًا في تحديد مستوى الدخل وذلك من خلال حماية حقوق العمال عبر المنظمات الحكومية و الغير الحكومية التي تطالب بتحسين وضعية العامل في الجزائر و من أهم هذه المتطلبات تحسين المستوى المعيشي للعامل و القوانين التي يعمل فيها في جميع الأنشطة الاقتصادية، كما لا يمكن أن نفرق بين أجور العمال و أسعار السلع فكلهما يتماشيان بشكل متوازن فبالنسبة للعامل لا يهم في الدخل الوحدات النقدية التي يحصل عليها وإنما مقدار الإنفاق التي يضمنه الدخل لتغطية الاحتياجات. ومن هنا تنبع أهمية هذا التقدير بالربط بين مستوى الأجور ومستوى الأسعار من خلال عدت أسباب نذكر منها:

- الفرد يبقى الهدف الأساسي لكل دراسة اقتصادية.
- أغلبية الأسر يعتمد دخلهم على راتب عملهم في تلبية الاحتياجات اليومية.
- تنديد العمال بتحسين الوضعية الاقتصادية للفرد، أي المطالبة برفع رفاهيته.

لقد عرف الحد الأدنى للأجور في الجزائر ارتفاع ملحوظ حيث تضاعف ب100% في 2004 مقارنة ب 1990، ثم عاد ليرتفع إلى 50%سنة 2009 محققا بذلك 15000 دينار جزائري ثم في جانفي 2012 تم صدور قرار برفعه إلى 18000 دينار جزائري لكنه يبقى

قرار على الورق ولم يتم العمل به إلى يومنا هذا. إن هذا الارتفاع في الحد الأدنى للأجور لم يؤثر على مستوى استهلاك الذي عرف انخفاض ما بين 2009 و 2012 .

الشكل رقم24: تطور الحد الأدنى للأجور في الجزائر ما بين 1990 و 2012.

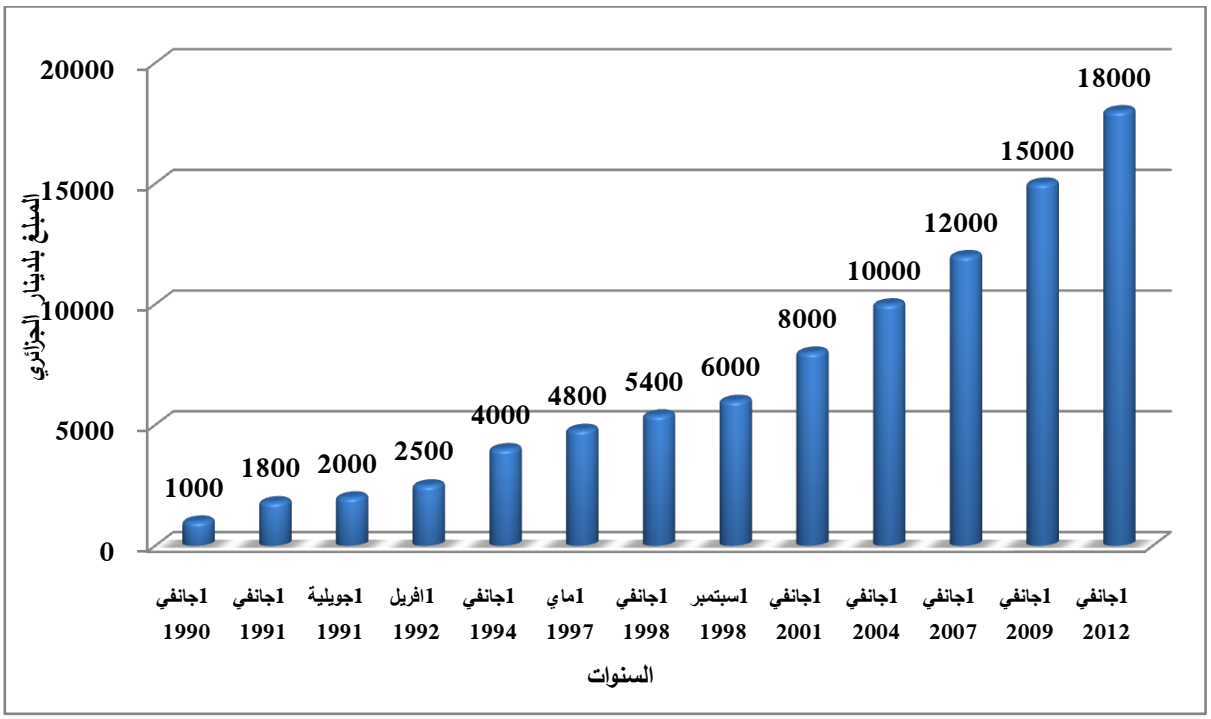

المصدر: الديوان الوطني للإحصائيات.

من نتائج الدراسة التي قامت بها SNAPAP التي نشرت في ماي 2009 أن 4/3 من العمال الأجراء يحتاجون إلى مبلغ إضافي يقدر ب10000دج شهريا لتغطية النفقات الاستهلاكية لأسرهم ،كما أن 3/1 من المبحوثين(العمال الأجراء)لا يملكون سكن خاص بهم. توصلت هذه الدراسة إلى نتيجة أو خلاصة مفادها انه لابد أن يكون الأجر الذي

يتلقاه العامل المسؤول عن أسرة مكونة من 4 أفراد أربعة أضعاف الحد الأدنى للأجور (15000دج) حتى يتمكن هو و أسرته من العيش في مستوى محترم.

7.3: الفقر في الجزائر:

عرف برنامج الأمم المتحدة للتنمية سنة2004 « الفقر إنكار و رفض للعديد من الاختيارات و الفرص الأساسية لتنمية الإنسان و يتضمن ذلك القدرة على عيش حياة طويلة و مبدعة و صحية و على اكتساب المعرفة و نيل الحرية و الكرامة و احترام الذات و احترام الآخرين ، و التوصل إلى المصادر المطلوبة لمستوى معيشة كريم. »

تعريف تقرير التنمية البشرية العربية سنة 2000 للفقر « الفقر عبارة عن عجز الناس عن امتلاك القدرات البشرية اللازمة لضمان حق الرفاهة الإنسانية في كيان اجتماعي ما ، شخصا كان أو أسرة أو مجتمعا محليا...»

تعريف البنك الدولي سنة2000للفقر« يشير الفقر إلى أبعاد متعددة تتجاوز مجرد الدخل المنخفض ، فهو يعكس الصحة المعتلة و التعليم و الحرمان من المعرفة و الاتصالات ، و

عدم قدرة الفرد على ممارسة حقوقه الإنسانية و السياسية ، و حرمانه من كرامة و الثقة و احترام الذات » .

تعود جذور الفقر كظاهر بارزة في المجتمع الجزائري إلى بداية التسعينات حسب ما ورد في تقارير CNES و تحاليل البنك الدولي وإحصائيات ONS تدل على ذلك. و السبب في ذلك يعود أولا إلى برامج التعديل الهيكلي و ما صاحبها من سياسات الانفتاح الاقتصادي و ما نجم عنها من اضطرابات خاصة في سوق العمل ، و كانت النتيجة أن فاق الطلب العرض فسرح الكثير من العمال و اشتدت البطالة التي ساهمت و بحد كبير في بروز ملامح الفقر و هكذا تدهورت المستويات المعيشية و تراجعت القدرة الشرائية و انخفض الدخل الوطني ولم يعد يسمح باقتناء أدنى الاحتياجات الضرورية من الغذاء، الملبس، المسكن ، شروط الصحة و التعليم إلى غير ذلك ، و مع انسحاب الدولة التدريجي من خلال غياب الدعم ، ظهرت أول بوادر الإقصاء و التهميش التي بدأت تنمو عند المزارعين و المتقاعدين و البطالين. السب الثاني هو الفترة السوداء التي عاشتها الجزائر بسب الإرهاب وعدم الاستقرار الأمني و الذي دفع بالكثير من الأسر الجزائرية خاصة التي كانت تعيش في القرى و تعتمد على الفلاحة لتخلي عن مساكنها و أعمالها و الهجرة نحو المدن الكبرى مما ساهم أيضا في ارتفاع البطالة و ظهور البيوت القصديرية في نواحي المدن الكبرى ....

مما يميز ظاهرة الفقر في الجزائر هي أنها لا تهدد البطالين فقط بل راحت تمس الأجراء أنفسهم ، هذه الفئة التي تزامن موعد فقرها مع موعد تدهور القدرة الشرائية و تراجع

مستويات المعيشة بشكل رهيب على الرغم من مستويات PIB المرتفعة و احتياطات الصرف الهامة و انخفاض المديونية الخارجية.

و مما يجب الإشارة إليه هو أنه لولا السياسات الاجتماعية التضامنية التي تلجأ إليها الحكومة في ميدان مكافحة الفقر و البطالة لكانت النتائج المحصل عليها اكبر. و تجدر الإشارة كذلك إلى أن الحكم النهائي على الفقر و الفقراء في الجزائر يبقى صعبا في غياب الإحصائيات و قلة الدراسات و ندرة المسوح.

1.7.3: مفهوم الفقر في الجزائر:

هو مفهوم مرتبط بعدة مفاهيم أخرى يمكن إدراجه تحت عدة مقاربات و أشكال. انطلاقا من المفاهيم الكلاسيكية فإن المقاربة المعتمدة من قبل الخبراء لأجل تحديد أسباب و اتجاهات الفقر في الجزائر تعرف الفقر على أنه «النقص أو عدم الكفاية في الاستهلاك الغذائي كما و كيفا و عدم إشباع الحاجبات الأساسية الاجتماعية (السكن،التعليم،الصحة ، الملبس) على أن يكون هذا الإشباع بصفة متوسطة على الأقل ، و خاصة عندما يتعلق الأمر بحد الفقر الأعلى بالإضافة إلى تغطيته للجانب المادي فإنه يرتبط أيضا ببعض الجوانب غير المادية[10]»

و اعتمادا على التعريف الموضح آنفا فإن الفقر يمكن حصره تحت ثلاث أشكال:

[10] التعريف مستنتج من الندوة الوطنية الأولى لمكافحة الفقر في الجزائر المنعقدة في سنة 2000 -التعريف المعتمد من قبل الخبراء و السلطات العمومية .

-الفقر الغذائي ،و يسمى أحيانا بالفقر المدقع.

-فقر الحد الأدنى.

-فقر الحد الأعلى الذي يمس الفئات الهشة.

هذه الأشكال الثلاثة للفقر قد حددت ثلاث خطوط أو عتبات للفقر كما وضح ذلك البنك الدولي من خلال دراسته المعتمدة في الجزائر سنة1995. في هذا الإطار من الأهمية الإشارة إلى أن التحديد الدقيق لعتبات الفقر في الجزائر قد تم بصفة عويصة و شاقة و هذا راجع لغياب الدراسات المنتظمة و الخاصة بهذه الظاهرة ، و في حقيقة الأمر كل التقييمات الخاصة بأثر الفقر و درجة خطورته و شدته إنما تمت بالاعتماد على المقارنة بين نتائج المسوح التي أقيمت من طرف الديوان الوطني للإحصائيات سنة 1988 والمتعلقة بالاستهلاك العائلي، و أيضا التي أقيمت سنة 1995 المتعلقة بمستويات المعيشة للعائلات الجزائرية.

في الواقع فإن هذه المسوح لها أهداف مختلفة، رغم تقاربهما، بالإضافة إلى أن الطرق و المناهج المستعملة و كذا العينات المعتمدة ليست متشابهة و هذا ما يطرح بعض المشاكل المنهجية بصحة و دقة المقارنة بين نتائج المسوح.إلا أنه على الأقل يمكننا استنتاج بعض المؤشرات التي لها معنى واضح والمشتركة بين هذه المسوح ، سمحت بتحديد بعض

التوجهات المشتركة و الخطوط العريضة المتوافقة على أساس هذه المقارنة بين هذه المؤشرات و تم تحديد ثلاث خطوط للفقر:

1.1.7.3: خط الفقر الغذائي : الفقر المدقع أو الفقر المطلق

هذا الخط يأخذ كمرجع سلة المواد الغذائية و القيمة النقدية لهذه العتبة 2172 دج للشخص /السنة في سنة 1988 و10943 دج للشخص/ السنة في سنة1995 . عدد الأشخاص الموجودين في الفقر المدقع تضاعف تقريبا (انظر الشكل رقم 25) ما بين سنتي 1988-1995.[11]

2.1.7.3: خط الفقر الحد الأدنى:

يستنتج هذا الخط انطلاقا من عتبة الفقر الغذائي مضافا إليها معامل الميزانية المناسب للنفقات الدنيا غير الغذائية للأشخاص الذين لديهم إلا الإمكانات التي تكفيهم لإشباع احتياجاتهم الغذائية ، و الأشخاص الواقعين تحت هذه العتبة عادة ما يطلق عليهم مصطلح فقراء جدا. هذه العتبة قد قدرت ب 2791 دج للشخص / السنة في سنة 1988 و ب 14827 دج للشخص / السنة في سنة1995 . عدد الأشخاص الواقعين تحت هذه العتبة قدر سنة 1988 ب8.1% و14% في سنة1995 [11].

[11] مها سعاد ، تأثير البرنامج الهيكلي على الأسرة الجزائرية-رسالة ماجستير- جامعة باتنة - 2009- ص 74 –البيانات مأخوذة من :
CNES " Projet de RNDH "1998 , Op cite ,p 185 .

3.1.7.3: خط الفقر الحد الأعلى:

وفقا لتسميته ، فإنه يأخذ بعين الاعتبار في هذه الحالة النفقات غير الغذائية بمستوى مرتفع من الحالة السابقة ، هذا الخط قدر سنة 1988 ب 3125 دج للشخص/السنة و ب 18191 دج للشخص/السنة في سنة 1995 وكان عدد الفقراء الواقعين تحت هذه العتبة سنة 1988 حوالي 12% و 22.6 %سنة 1995 [11] .

هذه العتبات الثلاث حددت بالرجوع إلى طريقة تكلفة الاحتياجات الأساسية بالأخذ بعين الاعتبار فرضية أن «الطاقة الغذائية الدنيا التي يحتاجها فرد واحد في يوم واحد تقدر ب2100 حريرة غذائية» و هذا ما يشكل الحد الأدنى لخط الفقر الغذائي. و على هذا المقدار يضاف إليه النفقات الضرورية لإشباع الحاجيات الأساسية غير الغذائية للحصول على الخطين الآخرين" الحد الأعلى " و " الحد الأدنى. "

دراسة أخرى أقيمت من طرف CENEAP حول " الشبكة الاجتماعية " المحققة سنة 1999 لفائدة وزارة العمل و الضمان الاجتماعي و التكوين المهني ، قدرت خط الفقر ب 975دج للشخص خلال الشهر ، 234دج تمثل نفقات الاستهلاك غير الغذائي ، هذه العتبة حددت على أساس معيار غذائي يسمح لصاحبه بالعيش بصفة عادية في الجزائر و

عليه تصبح العتبة 11700 دج للشخص/السنة (8892دج للنفقات الغذائية) و إذا ما قورنت بالعتبات الثلاثة السابقة الذكر ، فإنها تقع تحت الفقر الحد الأدنى 14827 دج[12].

الشكل رقم 25 : نسبة الفقر العام و الفقر المدقع(اعتمادا على الفقراء) فيما بين 1988-2000.

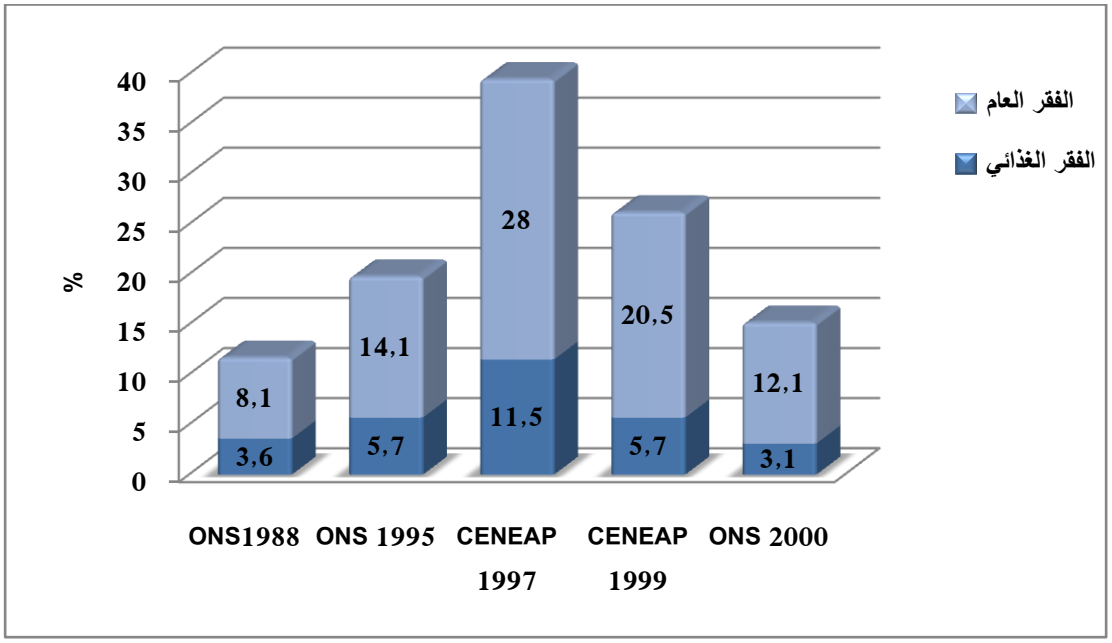

المصدر: الملحق رقم (09).

لم تتوفر لدينا المعلومات حول تحديد خطوط الفقر فيما يخص الدراسة التي قام بها من كل المركز الوطني للدراسات والتحليل الخاصة بالسكان والتنمية CENEAP سنة 1997 والمتعلقة بتأثير التعديل الهيكلي على الأسر الجزائرية، والديوان الوطني للإحصائيات حول الاستهلاك الأسري و المستوى المعيشي للأسر سنة 2000.

[12] Impact du filet social sur les bénéficiaires –CENEAP1998-1999 -ALGERIE.

في المجمل يمكننا تفسير ارتفاع الفقر مابين 1995 و 1997 بسب عدم الاستقرار الأمني و الاقتصادي، أما فيما يخص انخفاض الفقر ما بين 1999 و 2000 فيرجع ذلك إلى نتائج الإصلاح الاقتصادي وارتفاع أسعار البترول و عودة الاستقرار الأمني على خلاف السنوات السابقة.

8.3: مؤشر التنمية البشرية في الجزائر:

مؤشر التنمية البشرية (IDH) هو مؤشر ابتكرته هيئة الأمم المتحدة يشير إلى مستوى رفاهية الشعوب في العالم. و يرتكز المؤشر على ثلاث معطيات إحصائية أساسية و هي :

مستوى الصحة: الذي يمثله متوسط أمل الحياة منذ الولادة.

مستوى المعرفة: و يمثله نسبة الأمية عند البالغين و مستوى ولوج التعليم المدرسي من الابتدائي إلى التعليم العالي.

مستوى الناتج الداخلي الإجمالي للفرد : أي الدخل السنوي للفرد.

يتم تحديد ثلاث مستويات من التنمية البشرية:

- تنمية بشرية ضعيفة إذا كان مستوى المؤشر اقل من0.500.

- تنمية بشرية متوسطة إذا كان حاصل مؤشر التنمية ما بين 0.500 و 0.799.
- تنمية بشرية عالية إذا كان حاصل مؤشر التنمية أكثر من 0.800.

مكنت البرامج التنموية التي أطلقت منذ 50 سنة في الجزائر من تحقيق قفزة نوعية في مجال التنمية الاقتصادية و الاجتماعية بفضل ارتفاع أسعار البترول و المصاريف العمومية و الانخفاض الجوهري في الزيادة الطبيعية لعدد السكان. يتمثل أول مؤشر لهذه التنمية دون أي شك ارتفاع الناتج الداخلي الخام الذي انتقل من 2.97 مليار دولار سنة 1966 إلى 162 مليار دولار سنة 2010 و انتقل الناتج الداخلي الخام للفرد من 231.65 دولار إلى أكثر من 4000 دولار سنة 2010.

صنف برنامج الأمم المتحدة من اجل التنمية الجزائر سنة 2010 من بين البلدان ذات "التنمية البشرية المتوسطة."حيث بلغ مؤشر التنمية البشرية للجزائر 0.677 سنة 2010 علما أن الأحسن في العالم هو النرويج بمؤشر 0.938. و يعتبر مؤشر التنمية البشرية للجزائر أعلى من المؤشر المتوسط لجميع البلدان العربية المقدر ب 0.590 كما أن المعدل العالمي لمتوسط مؤشر التنمية البشرية مقدر ب 0.624 مما يصنف الجزائر في المرتبة ال84 من بين 169 بلدا و تقدمت ب20 مكانا مقارنة بتصنيفها سنة 2009[13].

وحسب نفس الهيئة الأممية الجزائر تحتل المرتبة ال 9 عالميا في مجموعة البلدان التي حققت تقدما سريعا في مجال التنمية البشرية في المرحلة 1970-2010 ، ومن جهة

[13] http://hdr.undp.org/fr/content/algeria-human-development-report.

أخرى تحتل الجزائر المرتبة ال 5 عالميا من بين البلدان التي حققت تقدما سريعا في مجال التنمية البشرية فيما يخص مؤشر التنمية البشرية غير النقدي أي خارج الناتج الداخلي الخام.

سجلت الجزائر أيضا تقدما من حيث نسبة الربط بالكهرباء فقد بلغت 98% سنة 2012 مقابل 30.60% سنة 1966، نسبة الربط بالغاز الطبيعي 46% مقابل 10.40% ، الربط بشبكة مياه الشرب 95% مقابل 37%، الربط بشبكات لصرف الصحي 85% مقابل 23.10% فقط سنة 1966.

وصفت هذه النسب بالهامة و هي مماثلة تقريبا أو أعلى من التي حققت في البلدان المتقدمة سيما نسب الربط بالكهرباء التي تتدرج في الصف الأول عالميا. و ترجم الجهد في مجال الصحة العمومية و التربية بارتفاع معدل الحياة إلى 76.3 سنة خلال سنة 2010 و نسبة تمدرس الأطفال الذين تقل أعمارهم عن 15 سنة ب97%.

إن كانت نتائج هذه المؤشرات مطمئنة عموما تبقى هناك قطاعات أخرى تسجل نقائص مثل السكن و التشغيل الدائم. و في هذا الشأن أظهرت الإحصائيات أن معدل شغل السكن انتقل من 6 أشخاص في كل مسكن سنة 1966 إلى 7 أشخاص في بداية الالفينيات ليبلغ 5 أشخاص سنة 2012، و هي نسبة وصفت بالمعقولة بما أنها قريبة من التي سجلت في بعض بلدان منظمة التعاون و التنمية الاقتصادية .و تبقى أيضا مسالة التشغيل الدائم

انشغالا كبيرا بالنسبة للسلطات العمومية سيما مع الارتفاع الواضح لعدد السكان خلال السنوات الأخيرة على الرغم من مختلف الإجراءات المتخذة.

ويتميز الوضع الجديد بتحسن الوضع الأمني و عودة النمو الاقتصادي و الآفاق المشجعة لتعزيزه سيما مع المخطط الخماسي الطموح 2010-2014 الذي اعتمد على تحديث المنشئات القاعدية و تحسين التشغيل و السكن و الظروف الاجتماعية للسكان . و يخصص هذا البرنامج الذي يقدر غلافه المالي ب 286 مليار دولار 40 % من هذا المبلغ للتنمية البشرية (التشغيل و التربية و الصحة و السكن و غيرها).

و يبقى هذا السياق المشجع تعتريه العديد من العراقيل المتعلقة أساسا بالتبعية الشديدة للمحروقات و الاختلالات الإقليمية و بالطلب الاجتماعي الذي يبقى حيا حسب المجلس الوطني الاقتصادي و الاجتماعي. وألح خبراء المجلس الوطني الاقتصادي والاجتماعي في التقرير الذي نشر سنة 2013 حول الوضعية الاقتصادية والاجتماعية للوطن على« تسريع الإصلاحات الهيكلية قصد تحقيق نمو اقتصادي ضروري لتحسين التنمية المستدامة و نوعية التشغيل و المستوى المعيشي» داعين من جهة أخرى إلى تحديث الإدارة التي ما زالت تلعب دورا هاما في التنظيم سيما على المستوى المحلي.

الفصل الرابع

دراسة تحليلية لنتائج التحقيق الميداني

- المجالات التي يشملها التحقيق الميداني
- تعريف المسح الاجتماعي
- تقنيات الدراسة و الأدوات المستخدمة في التحقيق الميداني
- تعريف برنامج الحزم الإحصائية للعلوم الاجتماعية (spss)
- تحليل نتائج التحقيق الميداني في بلدية وهران 2013

1.4: المجالات التي يشملها التحقيق الميداني:

يتضمن مجال هذا التحقيق الميداني الحدود الجغرافية والبشرية والزمنية ، ويعتبر تحديد تلك المجالات ضرورة تستوجبها الدراسة عامة والتحقيق على وجه الخصوص، وكذا تصميم البحث وارتباط النتائج بالإطار الجغرافي و الزماني للظاهرة المدروسة.

1.1.4: المجال الجغرافي و الزماني للدراسة:

1.1.1.4: المجال المكاني:

تتحدد دراستنا في بلدية وهران التي ننتمي إلى ولاية وهران عاصمة الغرب الجزائري ثاني ولاية بعد الجزائر العاصمة من الناحية الاقتصادية. فهي تعتبر القطب الغربي الجاذب للاقتصاد والصناعة وسوق الربح لشركات الصغيرة والمتوسطة والمستثمرين في العشرة سنوات الأخيرة بالإضافة إلى مينائها الذي يجعل منها مكانة بارزة على الساحة الاقتصادية الوطنية .لولاية وهران تسعة دائرات و26 بلدية.

نظرا لعدم توفر الوسائل المادية للقيام بدراسة استبيانيه على مستوى الولاية سنقوم بدراستنا في بلدية وهران التي تمثل وهران القديمة.

لقد قمنا باختيار 3 قطاعات حضرية تابعة لبلدية وهران بحيث أخذنا عامل السكن كمرجع أساسي (بما أن السكن هو احد محددات المستوى المعيشي) وهي:

- القطاع الحضري ابن سينا : يضم عدة أحياء شعبية معروفة بمساكن على شكل حوش.
- القطاع الحضري الصديقية : يضم عدة أحياء معروفة بمساكن على شكل عمارات و فيلات.
- القطاع الحضري العثمانية: يضم عدة أحياء راقية تتميز بمساكن على شكل فيلات.

2.1.1.4: المجال الزمني :

تم جمع المعلومات المتعلقة بموضوع الدراسة و إعداد الاستمارة و اختبارها و إجراء التعديلات عليها و إجراء المقابلات للعينة المختارة ثم تفريغ البيانات و تبويبها خلال سنة 2013.

2.4: تعريف المسح الاجتماعي:

لقد اتفقت جميع تعريفات المسح الاجتماعي على أنه:

1- الدراسة العلمية الموجودة في جماعة معينة وفي مكان معين.

2- يجب أن يجرى المسح في الوقت الحاضر، حيث انه يتناول أشياء موجودة بالفعل وقت إجرائه وليس في ماضيه.

3- يتعلق بالجانب العملي إذ يحاول الكشف عن الأوضاع القائمة لمحاولة النهوض بها ووضع خطة أو برنامج للإصلاح الاجتماعي [1].

[1] الدكتور عبد الباسط محمد حسن ((أصول البحث الاجتماعي))، القاهرة 1976، ص 234 .

3.4: تقنيات الدراسة و الأدوات المستخدمة في التحقيق الميداني:

إن أهم الأدوات أو التقنيات التي استخدمناها في سبيل جمع البيانات هي كالأتي: اختيار العينة، الاستمارة، المقابلة.

1.3.4: اختيار العينة

من المتعذر علينا بل من المستحيل القيام بالتحقيق الميداني على جميع الأسر المحصاة في تعداد 2008 في بلدية وهران الأمر الذي جعلنا نأخذ البيانات التي تهم موضوع بحثنا من عينة من الأسر التي تمثل أسر بلدية وهران تمثيلا صحيحا.

1.1.3.4: خطوات اختيار العينة:

- تحديد وحدة العينة
- تحديد مجتمع الدراسة والإطار الذي تؤخذ منه العينة
- تحديد حجم العينة
- تحديد طريقة اختيار العينة

تحديد وحدة العينة:

في نطاق الدراسة اخترنا الأسرة الزواجية النووية أو الممتدة بشرط أن يكون فيها رب الأسرة من فئة العمال الأجراء أو من المتقاعدين لتكون وحدة العينة التي سنوجه له ا

اهتمامنا حيث تجمع البيانات منها ، ثم نقوم بالتحليل على أساسها وهي تتألف من أفراد تربطهم صلات القرابة ، يعيشون معا ، ويشتركون في المأكل والمشرب.

تحديد مجتمع الدراسة والإطار الذي تؤخذ منه العينة:

مجتمع الدراسة هو جميع الأسر التي تسكن القطاعات الحضرية الثلاثة التابعة لبلدية وهران وهي :القطاع الحضري ابن سينا ،الصديقية، العثمانية . بالاعتماد على التعداد العام للسكان و السكن لسنة 2008 بلغ مجموع عدد الاسر 119561 أسرة موزعة على 12 قطاع حضري .

لعدم توفر المعلومات حول عدد الأسر حسب الحي و رقم المسكن و لإعطاء الفرصة لكل الأسر للإجابة على الاستمارة قمنا بأخذ الأسرة الأولى مثلا ثم توجهنا إلى الأسرة الرابعة و منها إلى الأسرة السابعة و هكذا .

تحديد حجم العينة:

تم تحديد حجم العينة ب 400أسرة بالاعتماد على طرق اختيار العينة الطبقية النسبية. هذا العدد من الأسر تعتبر من الناحية التمثيلية و الإحصائية كافية لتحقيق أهداف البحث ، وفي هذه الحالة يتم اختيار العينة من كل فئة من فئات المجتمع بنسبة تتناسب مع حجم عددها في المجتمع الأصلي.

تحديد طريقة اختيار العينة:

بما أن موضوع بحثنا هو المستوى المعيشي اعتمدنا كما سبق الذكر على طرق اختيار العينة الطبقية النسبية، ولتحديد طريقة اختيار العينة استعملنا الجدول رقم (9) و الجدول رقم (10) الذي يبين عدد الأسر التي تم اختيارها حسب وجود نسبة الأسر في كل قطاع حضري وذالك لعدم توفر البيانات حول عدد الأسر في كل حي ورقم المسكن الخاص بها.

الجدول رقم9: توزيع عدد الأسر على القطاعات الحضرية المختارة.

القطاع الحضري	*عدد الأسر	النسبة %	عدد الأسر موضوع الدراسة
الصديقية	9187	31,77	127
ابن سينا	11891	41,12	165
العثمانية	7843	27,12	108
المجموع	**29348**	**100**	**400**

المصدر: *الديوان الوطني للإحصائيات.

لتحديد عدد المقاطعات المأخوذة من كل قطاع حضري سنقوم بقسمة عدد المقاطعات على عدد القطاعات الحضرية حتى نتحصل مثلا على معادلة العينة(N/K) التي تمثل العدد 20 للقطاع الحضري ابن سينا. نختار عشوائيا العدد (h) من 1 إلى 20 (العدد المختار عشوائيا يجب أن لا يتجاوز مجال الفئة) حيث قمنا باختيار العدد 5 و هو يمثل وحدة البدا

للسحب العشوائي المنتظم و عليه نتحصل على المقاطعة رقم 278 ثم نقوم بالعد حتى العدد 20 و نتحصل على المقاطعة رقم 298 وهكذا (انظر الملحق رقم17).

وفي الأخير سنقوم بتوزيع مجتمع العينة عدد الأسر على حسب المقاطعات بنسبة تتناسب مع حجم عددها في المجتمع الأصلي كما هو موضح في الجدول رقم(10).

الجدول رقم10: توزيع عدد الأسر على حسب مقاطعات العينة المختارة.

القطاعات الحضرية	عدد المقاطعات بالنسبة لكل قطاع حضري (N) nombre de par districts secteur	عدد القطاعات الحضرية المختارة nombre de secteur choisis (K)	طول الفئة N/K	h	عدد المقاطعات المختارة nombre de districts	عدد الأسر nombre de ménage par districts	نسبة الأسر حسب المقطعات %	عدد الأسر حسب العينة المختارة	توزيع عدد الأسر حسب مقاطعات العينة المختارة
ابن سينا	58	3	20	5	278	299	44,37	165	73
					298	180	26,7		44
					318	195	28,93		48
	المجموع					**674**	**100%**		**165**
الصديقية	58	3	17	7	230	221	37,33	127	47
					247	172	29,06		37
					264	199	33,61		43
	المجموع					**592**	**100%**		**127**
العثمانية	37	3	12	6	371	226	32,19	108	35
					383	249	35,47		38
					396	227	32,34		35
	المجموع					**702**	**100%**		**108**
المجموع							**100%**	400	400

حساب شخصي بالاعتماد على الملحق رقم (17).

2.3.4: الاستمارة:

الاستمارة هي نموذج يضم مجموعة من الأسئلة التي توجه للأفراد في أثناء المقابلة بغية الحصول على بيانات معينة وتنقسم إلى نوعان هما استمارة الملأ الذاتي(تملأ من طرف المبحوث نفسه) والاستمارة بالمقابلة وهي التي تملأ من طرف الباحث عن طريق الطرح الشفوي للأسئلة على المبحوث حيث تتطلب وقتا و تدخلا أكبر و هي الطريقة المعتمدة في بحثنا الميداني[2].

وتؤدي الاستمارة بدورها في إنجاح البحث الميداني في المرحلتين التاليتين:

أ – مرحلة جمع المعلومات وذلك من أجل الحصول على معلومات واضحة ومحددة ودقيقة.

ب – مرحلة استخلاص النتائج وتحليلها وذلك من أجل تسهيل عمليتي الفرز و التحليل.

كما نشير إلى أن الاستمارة قد احتوت على 64 سؤالا توزعت على (les rubriques) مجموعات:

- المجموعة الأولى :تتضمن معلومات خاصة بالإقامة.
- المجموعة الثانية :تتناول أسئلة حول خصائص المسكن.
- المجموعة الثالثة :معرفة التجهيزات الخاصة بالأسرة.
- المجموعة الرابعة :تضم بيانات شخصية حول رب الأسرة و زوجته و معلومات حول باقي أفراد الأسرة
- المجموعة الخامسة : تتناول أسئلة حول الزواجية.
- المجموعة السادسة :تناولت أسئلة حول ظاهرة الخصوبة.
- المجموعة السابعة: تهتم بمعرفة الحالة المهنية لكلا الزوجين.
- المجموعة الثامنة :تناولت أسئلة حول الخصائص المعيشية للأسرة.

[2] منهجية البحث العلمي في العلوم الإنسانية.موريس أنجرس.دار القصبة الجزائر.الطبعة الثانية. 2006.ص204

3.3.4: المقابلة:

تعد المقابلة من أكثر الوسائل شيوعا و فعالية للحصول على بيانات،واعتمدنا فيها على نوع المقابلة الفردية (ملأ الاستمارة بالمقابلة)التي تتم بين القائم بالمقابلة و بين شخص واحد من المبحوثين أي اعتمدنا خلال بحثنا الميداني على المقابلات الفردية المقننة مع رب الأسرة و زوجة رب الأسرة بحضور أولادهم من اجل الحصول منهم على المعلومات الممكنة .

4.4: تعريف برنامج الحزم الإحصائية للعلوم الاجتماعية (spss):

يعتبر هذا البرنامج من البرامج المهمة في تحليل بيانات البحوث العلمية في مختلف مجالات العلوم الاجتماعية حيث يمكننا من مساعدتنا على حساب مقاييس النزعة المركزية و التشتت وكيفية التعامل مع الفرضيات الإحصائية وكذلك التعامل مع الاختبارات الإحصائية الموجودة فيه.

5.4: تحليل نتائج التحقيق الميداني في بلدية وهران 2013:

من خلال التحقيق الميداني الذي قمنا به في بلدية وهران لعينة مكونة من 400 أسرة توصلنا إلى عدة نتائج والمتعلقة في خصائص المسكن، تجهيزات الأسرة، خصائص هذه الأسر، خصوبة هذه الأسر والدخل الشهري لأرباب الأسر...الخ.

1.5.4: مميزات المسكن:

عرفت ولاية وهران في الفترة الممتدة ما بين التعداد الاول و التعداد الخامس تطورا في عدد المساكن حيث ارتفعت من 84279 وحدة سكنية الى 243980 وحدة سكنية.

1.1.5.4: نوع المسكن:

من خلال الشكل رقم (26) نجد نسبة 52 %من المساكن المشغولة من قبل الأسر هي على شكل عمارة وتحتل المرتبة الأولى أما في الرتبة الثانية نجد المساكن على شكل حوش بنسبة 31.50% و في المرتبة الأخيرة المساكن على شكل فيلا بنسبة 16.50%.

الشكل رقم26: توزيع نسبة الأسر %على حسب نوع المسكن.

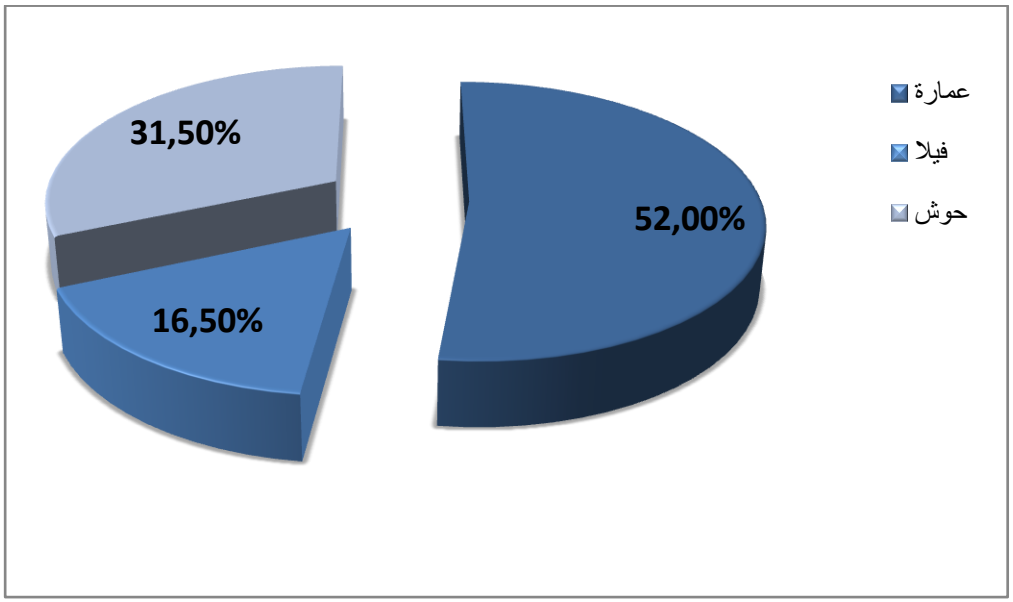

المصدر: التحقيق الميداني 2013.

عند ملاحظة الشكل البياني رقم (27) نرى بان أكبر نسبة هي 31.50% للمسكن على شكل حوش بالنسبة لـلقطاع الحضري ابن سينا (ترجع بعض هذه المساكن للفترة ما قبل الاستعمار وفترة ما بعد الاستقلال) و نجد نفس النسبة للمباني على شكل عمارات في القطاع الحضري الصديقية اما في القطاع الحضري العثمانية كانت النسبة الغالبة 16% للمباني على شكل فيلا.

الشكل رقم27: توزيع نسبة توزيع الأسر% على حسب القطاع الحضري و نوع المسكن.

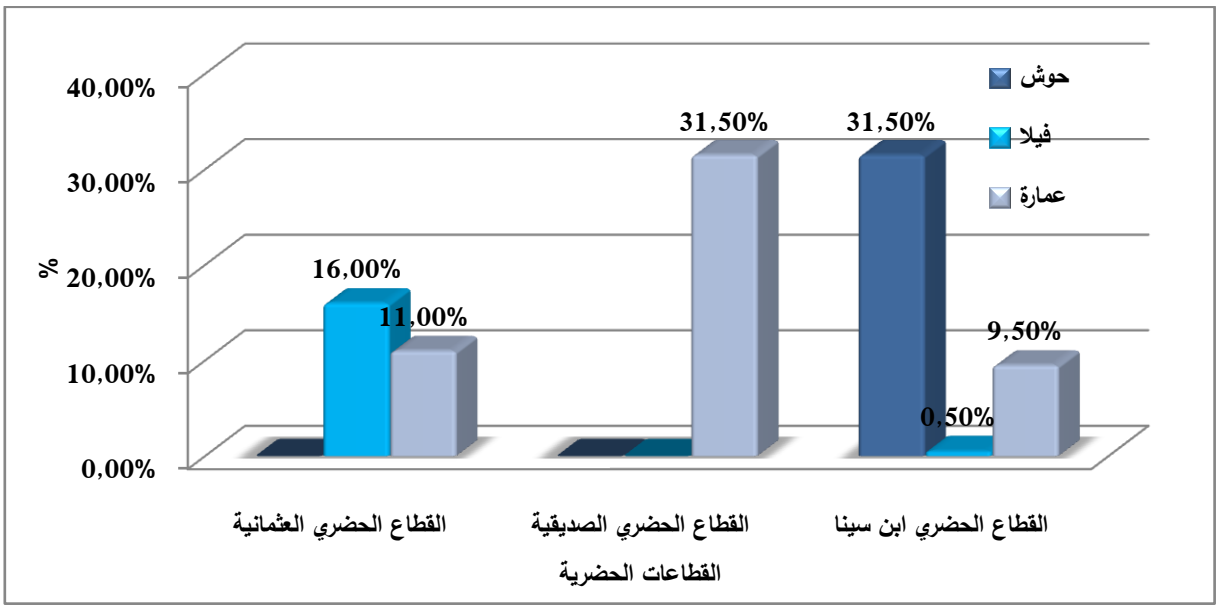

المصدر: التحقيق الميداني 2013.

2.1.5.4: نوع وحالة المسكن:

الحالة العامة للمسكن على حسب نتائج التحقيق الميداني حسنة فقد سجلت نسبة 72% مقسمة على العمارات بنسبة 49 %و حوش 14% و فيلا 9%. شكلت المباني ذات حالة جيدة نسبة 9% وكانت النسبة الأكبر من نصيب المسكن على شكل فيلا 7.50%، أما المساكن الأخرى فنسبتها كانت ضئيلة. سجلت المباني ذات الحالة السيئة نسبة 19 % اخذ منها الحوش نسبة 17% (مباني تقليدية و قديمة من حقبة الاستعمار ذات حالة سيئة بالرغم من الترميمات التي قام بها السكان)ونسبة 2 %للعمارة.

الشكل رقم 28: نسبة توزيع الأسر % على حسب نوع و حالة المسكن.

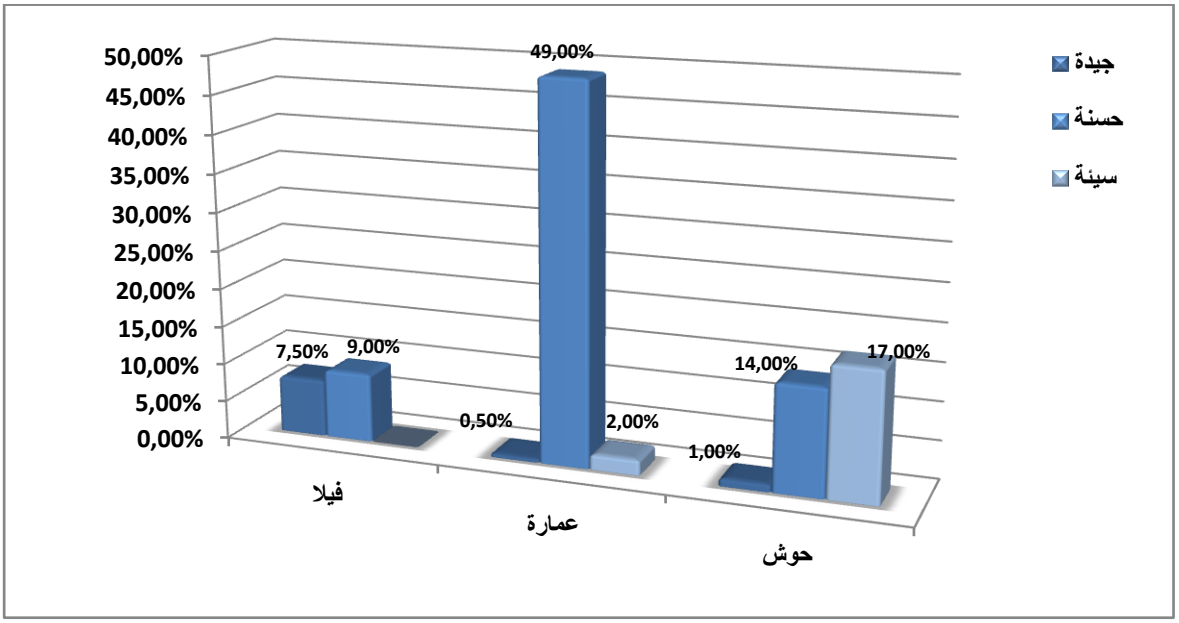

المصدر: التحقيق الميداني 2013.

و في الأخير نجد بان أغلبية الأسر يشغلون مساكن على شكل عمارات و حوش حالتها حسنة أما الفيلا فتشكل نسبة صغيرة في حين سجلت المباني التي تعرف حالة سيئة نسبة 19% بالنسبة للأسر موضوع الدراسة (400 أسرة) فماذا لو كانت هذه الدراسة حول ولاية وهران كم تكون نسبة المباني التي هي في حالة سيئة؟

3.1.5.4: حالة شغل السكن:

تمثل الأسر التي تتملك م سكنها الخاص نسبة 54% أما التي تقيم في سكن اجتماعي تمثل 10% ويمكن اعتبارها أيضا من أصحاب الملكية لأنها لا تسدد إلا مبلغ رمزي كإيجار للدولة إذن حوالي 64 %من الأسر تمتلك مسكنها الخاص ، لدينا أيضا نسبة 12% يقيمون في منزل مجاني (أثناء القيام بالتحقيق الميداني الحالات اللاتي صادفناه كانت الإقامة مع الولدين في سكنهما أو في مسكن مللك للوالدين دون الإقامة معهما).

نسبة الأسر التي تشغل مساكن للإيجار تمثل 18 %واغلبهم ينتظرون الحصول على مسكن اجتماعي من طرف الدولة أو سكن تساهمي العقاري (AADL2001-2002-2003).

الشكل رقم29: نسبة توزيع الأسر على حسب حالة شغل المسكن.

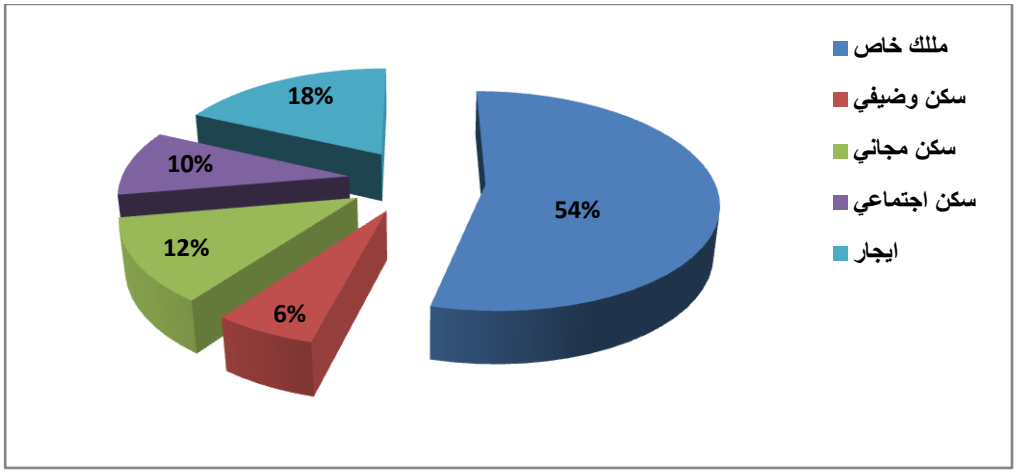

المصدر: التحقيق الميداني 2013.

من هذه النتائج يمكن القول أن أكثر من 60% يعيشون في مسكنهم الخاص وهذا دلالة على المستوى المعيشي الحسن لأغلبية هذه الأسر بفضل سياسة الدولة في تدعيم و توفير السكن و ارتفاع الأجور في العشر السنوات الأخيرة.

4.1.5.4: عدد الغرف:

معظم المساكن المشغولة من طرف الأسر تتكون من 1الى 3 غرف حيث سجلت اعلي نسبة 67%و هي موزعة على العمارات بنسبة 38% و الحوش بنسبة 29%.

الشكل رقم30: توزيع نسبة الأسر على حسب عدد الغرف و نوع المسكن.

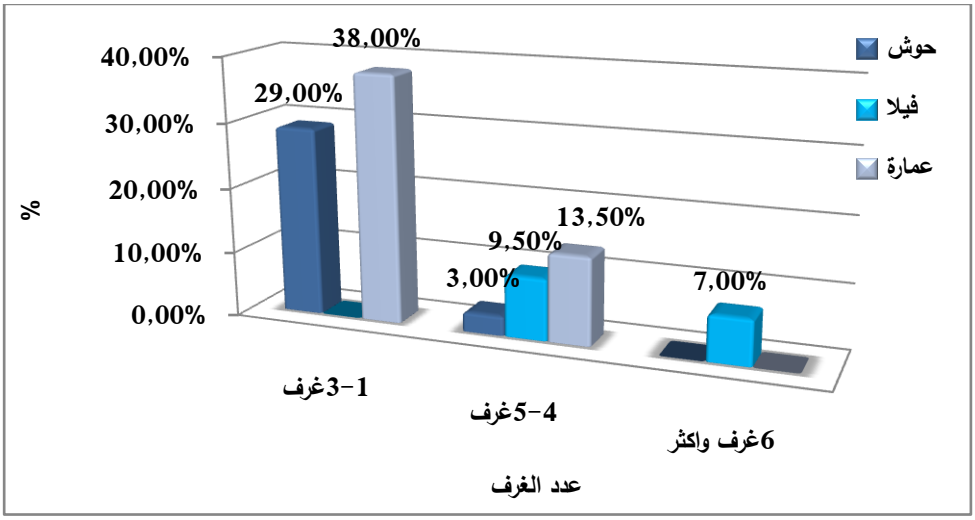

المصدر: التحقيق الميداني 2013.

عدد الغرف التي تتروح ما بين 4الى5 بلغت نسبتها 26% وكانت مقسمة على العمارات 13.50% و الفيلا 9.50% و الحوش 3%.

فئة الغرف التي تتجاوز 5 غرف بلغت نسبتها 7% لكنها فقط في المساكن على شكل فيلا.

5.1.5.4: معدل شغل الغرفة:

بلغ عدد السكان للأسر موضوع الدراسة 2053 فرد أما مجموع عدد الغرف 1261 غرفة ل 400 أسرة. بلغ معدل شغل الغرفة الواحدة 1.63 فرد/غرفة ، و هو معدل جيد

ولكن هل هو نفس المعدل على حسب القطاعات الحضرية ؟ لمعرفة ذلك قمنا بحساب معدل شغل الغرفة الواحدة على حسب القطاعات الحضرية فتوصلنا إلى النتائج التالية:

الجدول رقم11: معدل شغل الغرفة الواحدة على حسب منطقة الاقامة.

القطاع الحضري	معدل شغل الغرفة الواحدة
القطاع الحضري ابن سينا	2.34
القطاع الحضري الصديقية	1.61
القطاع الحضري العثمانية	1.13

المصدر: نتائج التحقيق الميداني 2013.

حسب منطقة الإقامة يأتي معدل شغل الغرفة الواحدة في القطاع الحضري ابن سينا في المرتبة الأولى بمعدل 2.34 فرد/غرفة ، بينما بلغ في القطاع الحضري الصديقية 1.61 فرد/غرفة، و في المرتبة الأخيرة نجد القطاع الحضري العثمانية 1.13 فرد/غرفة. اذن معدل شغل الغرفة الواحدة يتأثر بمنطقة الإقامة .

ان انخفاض معدل الزيادة الطبيعية اثر بشكل كبير على مستوى شغل الغرفة و أيضا ارتفاع تكاليف المعيشة و انخفاض المواليد دون أن ننسى خروج الأولاد لتأسيس أسرهم الخاصة(أسرة نووية)و ليس كما كانت في فترة ما قبل و بعد الاستقلال (أسرة ممتدة) كل

هذا أدى إلى انخفاض معدل شغل الغرفة لكن هذا المعدل يعكس فقط واقع 400 أسرة موضوع الدراسة.

2.5.4: خصائص المسكن :

1.2.5.4: تجهيز المسكن بالمرافق:

من خلال الجدول رقم(12) نلاحظ أن التغطية من حيث المطبخ و المرحاض و ماء الحنفية و الصرف الصحي و الكهرباء والغاز هي تغطية كاملة 100 % ، فقد شكل الكهرباء مع الغاز الموصول نسبة 75% ونسب ة25% بالنسبة للكهرباء مع الغاز على شكل قارورة .

من ناحية المرحاض الاشتراكي لدينا نسبة 2.50% و قد بلغت نسبة تغطية الحمام 71.50% .

هذه النسب المرتفعة تدل على أن حالة تجهيز المساكن بالمرافق جيدة عموما، وعليه فان هذه الأسر تتمتع بمجموعة من المرافق التي تساعدها على العيش في مستوى معيشي حسن أي أن يكون العيش أسهل بتوفر هذه المرافق.

الجدول رقم12: توزيع نسبة الأسر حسب تجهيزات المساكن بالمرافق.

خصائص المسكن	النسبة %
المطبخ	100
الحمام	71,50
المرحاض	100
الصرف الصحي	100
الغاز الموصول مع الكهرباء	75,00
الغاز في شكل قارورة مع الكهرباء	25,00
ماء الحنفية	100

المصدر: التحقيق الميداني 2013

2.2.5.4: نسبة امتلاك الكماليات والأجهزة المنزلية:

بعدما كانت بعض الأجهزة المنزلية من الكماليات كالتلفزيون و البرابول و حتى الهاتف النقال و آلة الغسيل أصبحت اليوم من الحاجات و اللوازم اليومية الأساسية و هي الأهداف الأولى التي تختارها الأسرة.

وصلت نسبة امتلاك الأجهزة كالتلفزيون و البرابول و الهاتف النقال الى 100 %و الثلاجة 98% ، أما آلة الغسيل 79 %و المكيف 38.30% و السيارة 37.50% في حين سجلت هذه النسب الثلاثة الأخيرة على التوالي في تعداد 2008 في بلدية وهران 41.60 % ،7.80% ،27.30 %. بلغت نسبة الأسر التي تملك إقامة ثانية حوالي 6.30%.

الشكل رقم31: نسبة امتلاك الكماليات والأجهزة المنزلية.

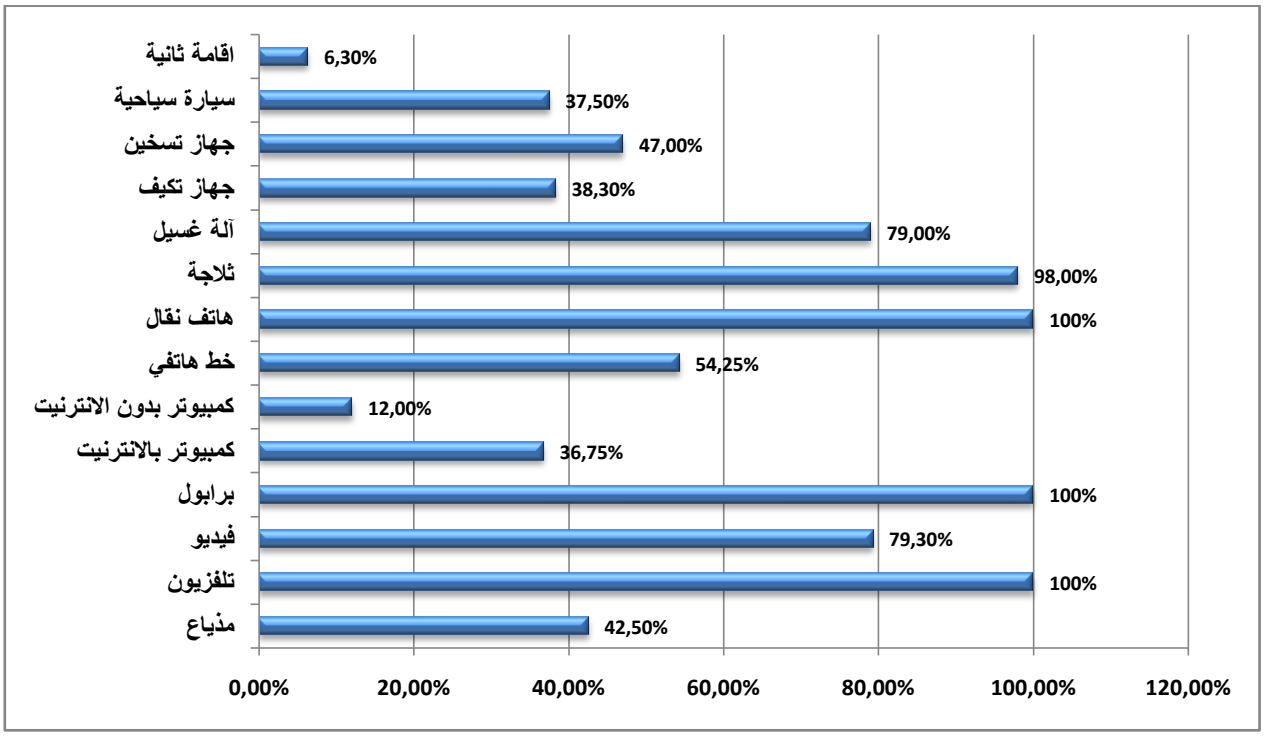

المصدر: التحقيق الميداني 2013.

عند قراءة هذه النسب يمكننا القول أن الأسر تمتلك بعض الأجهزة بنسب عالية كامتلاك هاتف نقال و آلة الغسيل و التي أصبحت حاجات ضرورية و ليست مجرد كماليات حيث على حسب قول بعض الأسر أنها لا تستطيع الاستغناء عنها بل أصبحت حاجات ضرورية

كأكل و الشرب مثل التلفزيون و البربول الهاتف النقال ،آلة الغسيل ، جهاز الكمبيوتر بالانترنيت.

3.5.4: خصائص رب الأسرة :

1.3.5.4: رب الأسرة حسب الجنس و الحالة العائلية :

تكشف نتائج التحقيق الميداني أن أعلى نسبة رب الأسرة على حسب الجنس بلغت 84% للزوج مقابل 16% للزوجة.

الشكل رقم 32: توزيع نسبة رب الأسرة حسب الجنس و الحالة العائلية.

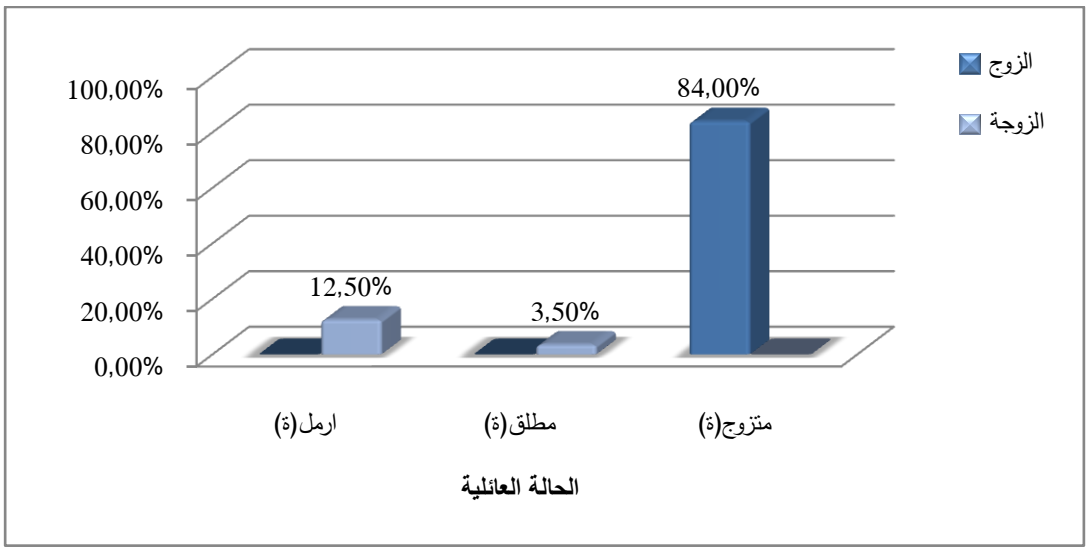

المصدر: التحقيق الميداني 2013.

إن العادات و التقاليد الجزائرية تفرض على الزوج انه من يتحمل مسؤولية الأسرة و له الدور الأساسي للقيادة الأسرة. و الحالات الخاصة التي تكون فيها الزوجة هي رب الأسرة (دون اختيارها لذلك) : غياب أو عجز الزوج على العمل أو تحمل المسؤولية ،الانفصال أو الطلاق أو الترمل . في هذه الحالات فقط تكون الزوجة هي رب الأسرة وهذا ما صادفناه في تحقيقنا في حالة رب الأسرة يكون الزوجة أما مطلقة أو أرملة ،و بلغت نسب على التوالي 12.50% و 3.50%. بالنسبة للحالة العائلية لرب الأسرة الزوج قد بلغ نسبة 100%متزوج.

2.3.5.4: رب الأسرة حسب السن والجنس:

متوسط سن رب الأسرة هو 52.54 سنة و في الجدول رقم 13 نجد أن الفئة العمرية [50–54]سنة تحتل المرتبة الأولى بنسبة 17% وتاليها فئة [55–59 [سنة بنسبة 16%و في المرتبة الثالثة فئة 65 سنة و ما فوق بنسبة 15.50% .

تتراوح نسبة سن رب الأسرة للفئة العمرية [40–45]سنة و [45–49]سنة على التوالي 13.50% و 13.25% أما فئة [35–39] سنة فسجلت نسبة 10.50% و3.75% للفئة [30–34] سنة. شكلت الحلقة الأضعف نسبة 0.50% بالنسبة لرب الأسرة الذي يتراوح عمره مابين [25–29] سنة.

الجدول رقم13: توزيع نسبة رب الأسرة حسب السن والجنس.

الفئة العمرية	عدد رب الأسرة			النسبة %		
	الزوج	الزوجة	المجموع	الزوج	الزوجة	المجموع
25-29	2	0	2	0,50	0,00	0,5%
30-34	15	0	15	3,75	0,00	3,75
35-39	42	0	42	10,50	0,00	10,50
40-44	52	2	54	13,00	0,50	13,50
45-49	39	14	53	9,75	3,50	13,25
50-54	56	12	68	14,00	3,00	17,00
55-59	52	12	64	13,00	3,00	16,00
60-64	26	14	40	6,50	3,50	10,00
65 و أكثر	52	10	62	13,00	2,50	15,50
المجموع	**336**	**64**	**400**	**84,00**	**16,00**	**100**

المصدر: التحقيق الميداني 2013.

على حسب التمثيل البياني رقم(32) تكون الزوجة رب الأسرة ابتداء من سن 40 سنة فما فوق(حدوث الطلاق أو الترمل) ففي الفئة العمرية [40-44] سنة نجد نسبة ضئيلة 0.50 % ثم ارتفعت في [45-49] سنة و بعد عمر 50 سنة بدأت في التراوح ما بين 2.50% و 3.50%.

الشكل رقم 33: توزيع نسبة رب الأسرة حسب السن والجنس.

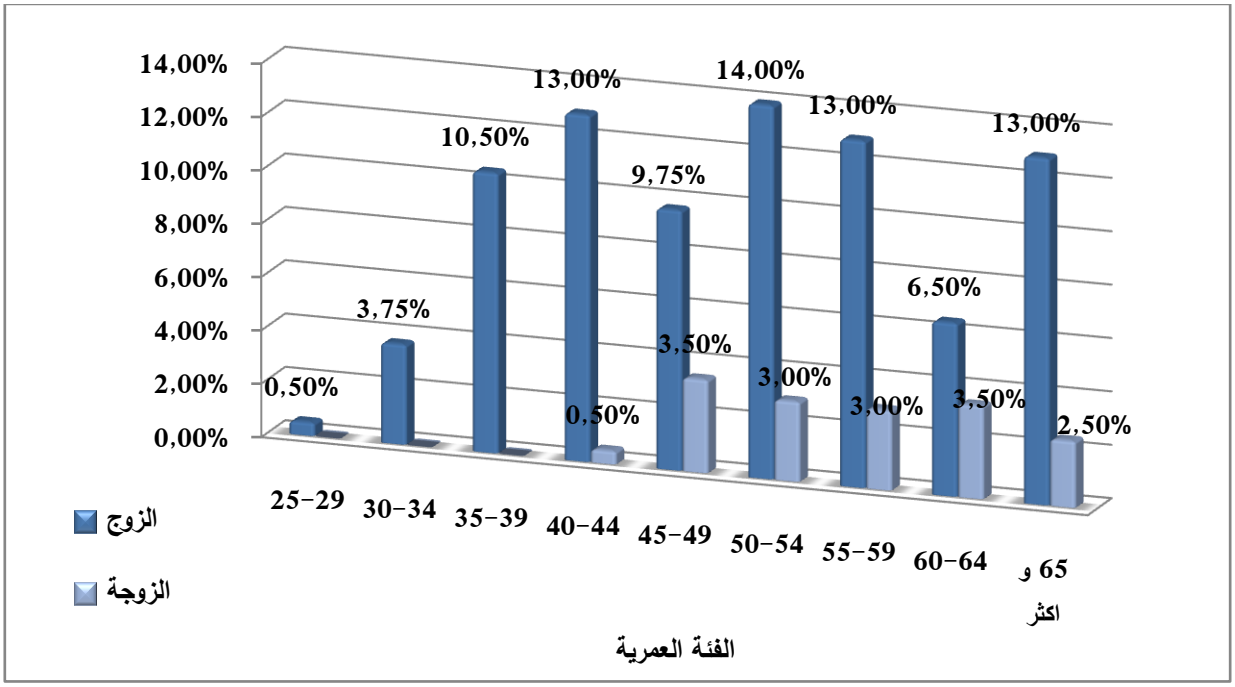

المصدر: التحقيق الميداني 2013.

يمكن تفسير هذه النتائج بسب العوامل السسيواقتصادية و التي تخلق لنا عدة حالات نذكر منها :

- تأخر سن الزواج بسب قلة الإمكانيات المادية ،البطالة.....فمثلا كثيرا من الأفراد يرفضون الزواج حتى يتوفر لهم مسكن خاص للممارسة حياتهم الزوجية أو حتى يحصلوا على وظيفة دائمة.

- عندما يتزوج الفرد يخلق أسرة جديدة (son propre ménage) و لكن بسب أزمة السكن مثلا وقلة الدخل وغلاء المعيشة لا يستطيع أن يكون رب أسرة مما يجعله تحت غطاء الوالدين أي احد أفراد الأسرة الكبيرة (الأسرة الممتدة) .
- حول إقامة رب الأسرة مع الوالدين أجاب 79.50% أنهم سكنوا مع الوالدين و في هذه النسبة حوالي 5.30 % مازالوا مقيمين معهم وقد بلغ متوسط عدد سنوات الإقامة مع الولدين 8.03 سنوات حتى خروجهم إلى مسكن جديد.

3.3.5.4: المستوى التعليمي لرب الأسرة :

سجلت فئة رب الأسرة الذي ينتمي إلى شريحة المستوى الابتدائي و ما فوق نسبة 78.75% مقابل نسبة 12.25 % بدون تعليم ونسبة 9% للشريحة الملم بالقراءة و الكتابة. فقد بلغت نسبة رب الأسرة ذو المستوى الابتدائي 22% ونسبة 23.50% للمستوى المتوسط في حين سجل نسبة 21.50% للمستوى الثانوي و 11.75% للمستوى الجامعي.

الجدول رقم 14: المستوى التعليمي لرب الأسرة.

مستوى رب الأسرة	عدد رب الأسرة	النسبة %
بدون تعليم	49	12,25
ملم بالقراءة و الكتابة	36	9,00
الابتدائي	88	22,00
المتوسط	94	23,50
الثانوي	86	21,50
الجامعي	47	11,75
المجموع	400	100

المصدر: التحقيق الميداني 2013.

و لتتضح لنا الصورة قمنا بتوزيع رب الأسرة حسب السن و المستوى التعليمي فتحصلنا على النتائج المبينة في الشكل البياني رقم(34) :

الشكل رقم 34: توزيع نسبة رب الأسرة حسب السن والمستوى التعليمي.

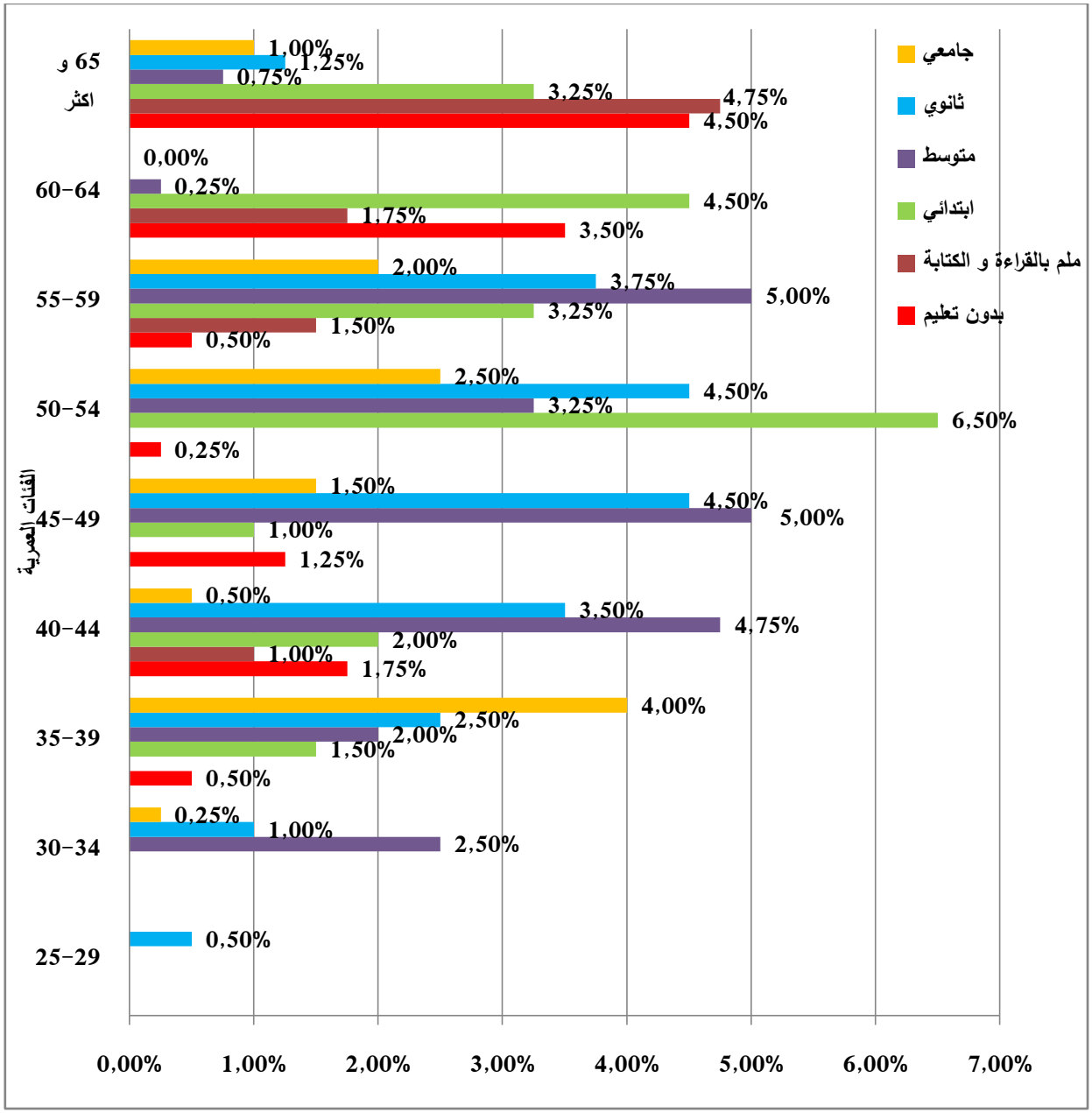

المصدر: التحقيق الميداني 2013.

نجد رب الأسرة الذي ينتمي إلى شريحة بدون تعليم يبدأ سنه من 35 سنة حيث تكون نسبة صغيرة في الفئة العمرية [35-39] سنة، ثم تبدأ بالارتفاع إلى أن تنخفض في عمر

[45–49] سنة ثم عاودت الارتفاع لتصل إلى نسبة 3.50 % بالنسبة للفئة العمرية [60–64] سنة و 4.50 %للفئة 65 سنة وما فوق، إذن فئة رب الأسرة بدون تعليم تخص بدرجة كبيرة شريحة كبار السن (جيل ما قبل الاستقلال وجيل الاستقلال) .

فيما يخص المستوى الثانوي سجل أعلى نسبة 4.50 %لرب الأسرة الذي يتراوح سنه مابين[45–49] سنة و [50–54] سنة بينما بلغت اعلي نسبة للمستوى الجامعي 4 % لرب الأسرة الذي ينتمي للفئة العمرية [35–39] سنة.

يملك رب الأسرة الذي يتراوح سنه ما بين [25–29] سنة مستوى ثانوي أما الذي يتراوح سنه ما بين [30–34] سنة فمستواه يبدأ من المتوسط حتى بالنسبة للفئة [35–39] سنة نجدهم كلهم متعلمين (سياسة التعليم المجاني التي اتبعتها الجزائر) لكن باستثناء 0.50% بدون تعليم.

4.3.5.4: سن عند الزواج الأول لرب الأسرة:

بلغ متوسط سن عند الزواج الأول لرب الأسرة حوالي 28.28 سنة و قد بلغ هذا المتوسط بالنسبة للأسر التي يكون فيها رب الأسرة هو الزوج حوالي 29.54 سنة أما عندما يكون رب الأسرة هو الزوجة حوالي 21.70 سنة.

الشكل رقم 35: سن عند الزواج الأول لرب الأسرة.

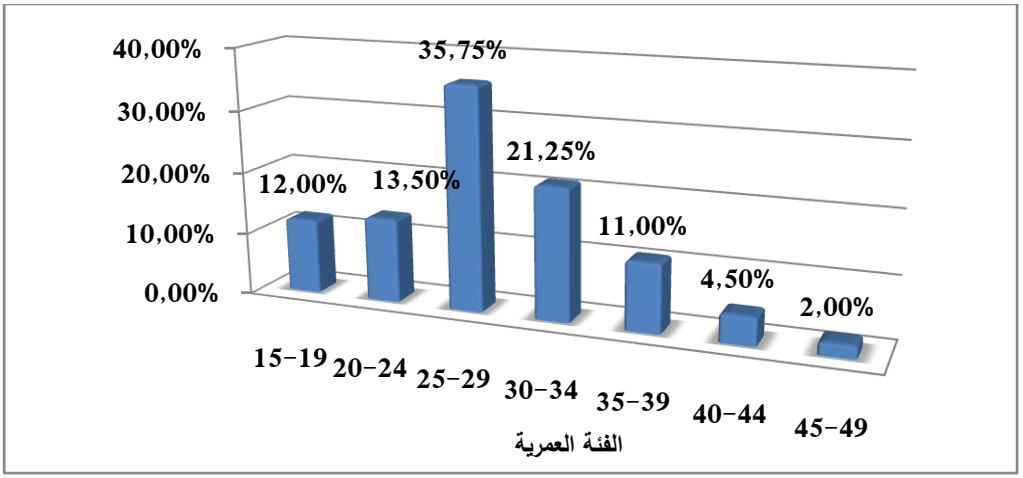

المصدر: التحقيق الميداني 2013.

على حسب الشكل البياني رقم (35) نلاحظ أن رب الأسرة الذي تزوج في سن [25-29] سنة بلغت نسبته 37.75 %و هي أعلى نسبة و نسبة 21.25% للذي تزوج في سن [30-34] سنة، و نلاحظ انه كلما تقدم رب الأسرة في السن بعد سن 35 سنة كلما قلت نسبة زواجه تقريبا إلى النصف. بلغت نسبة رب الأسرة الذي تزوج في سن [15-19] سنة حوالي 12 % علما أن السن الحالي لهذه الفئة يتجاوز 45 سنة أما نسبة الذي تزوج في سن [20-24] سنة حوالي 13.50% و سنهم الحالي يتجاوز 48 سنة. هناك عدة أسباب تساهم في تأخير سن الزواج نذكر منها : تغير الأوضاع الاقتصادية و غلاء المعيشة ، عدم قدرة الفرد على توفير الإمكانيات المادية لتأسيس أسرة ،عامل التعليم ،أزمة اسكن....الخ.

عندما سألنا رب الأسرة رأيه حول تأخر سن الزواج أجاب أن العامل الأكبر هو البطالة أما بسب التعليم فكانت نسبة موافقة حوالي 77.50% في حين أجاب 16% انه توجد أسباب أخرى كتخوف الأفراد من الزواج بسب كثرة الطلاق أو إيجاد الشخص المناسب.

5.3.5.4: الحالة المهنية لرب الأسرة :

1.5.3.5.4: الحالة الفردية لرب الأسرة:

إن هدف عملنا هذا هو معرفة المستوى المعيشي للأسر التي يكون فيها رب الأسرة من العمال الأجراء أومن المتقاعدين (الدخل أو جزء من الدخل ثابت).

من خلال نتائج التحقيق الميداني وجدنا أن رب الأسرة الذي ينتمي إلى:

فئة العمال: يتراوح سنهم مابين 25 الى60سنة يمثلون نسبة 73.25% .

فئة المتقاعدين: يمثلون نسبة 26.75 % من أرباب الأسر و تظم نسبة 0.75% الذين يتراوح سنهم من58الى 59سنة و26 % سنهم يتجاوز 60 سنة.

من ناحية قطاع العمل فلدينا :

*القطاع العام :الحكومي

*القطاع الخاص : العمل عند الخواص

*العمل الحر : أي أن يكون عامل مستقل (son propre emploi) و هو شخص يعمل لحساب نفسه.

طبقا لما ذكرنا سابقا يجب أن يكون رب الأسرة عامل أو متقاعد منتمي إلى صندوق الضمان الاجتماعي(CNAS/CASNOS) .

الشكل رقم 36: توزيع نسبة رب الأسرة حسب الحالة الفردية وقطاع العمل.

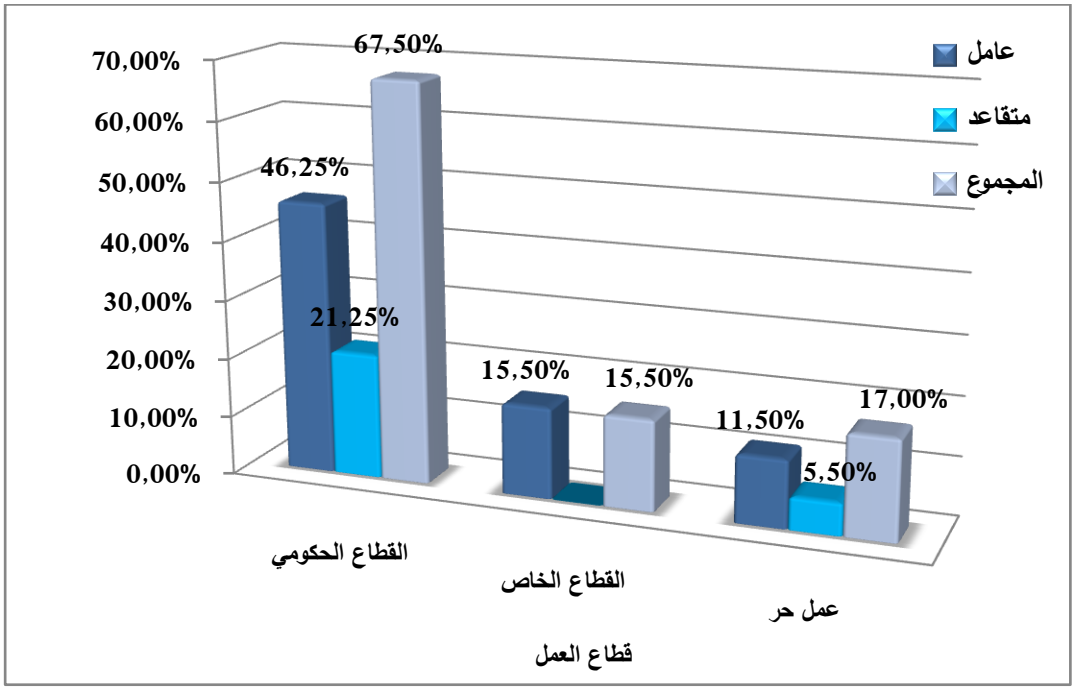

المصدر: التحقيق الميداني 2013.

في الشكل رقم(36) نلاحظ 67.50 %موظفون في القطاع العام مقابل 15.50%في القطاع الخاص بينما 17% عاملون لحساب أنفسهم (العمل الحر).

القطاع العام يضم 46.25% من الموظفين الدائمين مع 21.25 % من فئة المتقاعدين (الذين كانوا في القطاع العام ثم تقاعدوا).

القطاع الخاص ضم 15.50% من الموظفين (هذه الفئة تضم 87.10% بعقد لمدة محددة و متجددة CDD و 12.90% بعقد غير محدد CDI).

العمل الحر : ضم 11.50 % عامل و 5.50% متقاعد لكن هذه النسبة الأخيرة تمثل الذين يحصلون على راتب التقاعد لكن مازالوا يمارسون مهنتهم (راتب التقاعد+دخل العمل الحر).

2.5.3.5.4: رب الأسرة حسب مجال العمل:

من الشكل البياني رقم (37) نلاحظ أن أعلى نسبة لرب الآسرة العامل البسيط هي 41.75 % و تاليها نسبة 32% لرب الأسرة الذي يعمل في مجال الإدارة ليأتي بعده مجال التعليم بنسبة 9.50% ثم يأتي الذي يعمل في مجال التجارة بنسبة 8.75% و تاليه الذي

يعمل في مجالات أخرى (كالسائق الأجرة،المحامي الذي يدير عمله الخاص...الخ) بنسبة 8% .

الشكل رقم 37: توزيع نسبة رب الأسرة حسب الحالة المهنية.

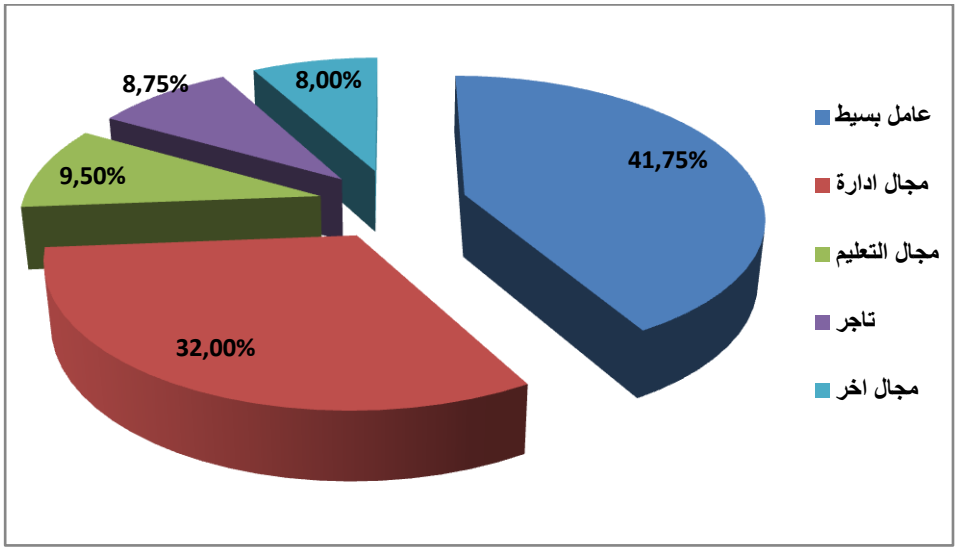

المصدر: التحقيق الميداني 2013.

3.5.3.5.4: سن أول دخول العمل عند رب الأسرة:

بلغ متوسط السن الأول لدخول العمل عند رب الأسرة 21.78سنة ، فقد بلغت اعلي نسبة حوالي 47.50% لرب الأسرة الذي توظف لأول مرة في سن [20-24] سنة و تاليها نسبة32% للذي عمل لأول مرة في سن [15-19] سنة ونسبة 17.50 %في سن [25-29] سنة و ادني نسبة3% في سن [30-34] سنة .

الجدول رقم15: نسبة توزيع رب الأسرة حسب السن الأول لدخول العمل.

الفئة العمرية	عدد رب الاسرة	النسبة %
15-19	128	32,00
20-24	190	47,50
25-29	70	17,50
30-34	12	3,00
المجموع	**400**	**100**

المصدر: التحقيق الميداني 2013.

6.3.5.4: الدخل الشهري لرب الأسرة:

أغلبية الأسر يعتمد دخلهم على راتبهم الشهري في تلبية حاجتهم اليومية ، ولقد حددت الحكومة الجزائرية الأجر الأدنى الوطني المضمون ب 15000 دج. من نتائج التحقيق الميداني الذي قمنا به وجدنا نسبة 88.75 % من أرباب الأسر لا يملكون أي دخل أخر غير راتبهم.

نسبة أرباب الأسر الذي يتراوح دخلهم ما بين [15000-25000[دج بلغت 33.50% و نسبة 31.25% الذين يتراوح دخلهم مابين [25000-35000[دج ، إذن حوالي 64.75% من أرباب الأسرة لا يتجاوز دخلهم35000 دج .

الشكل رقم38: توزيع نسبة رب الأسرة حسب الدخل الشهري(بالدينار الجزائري).

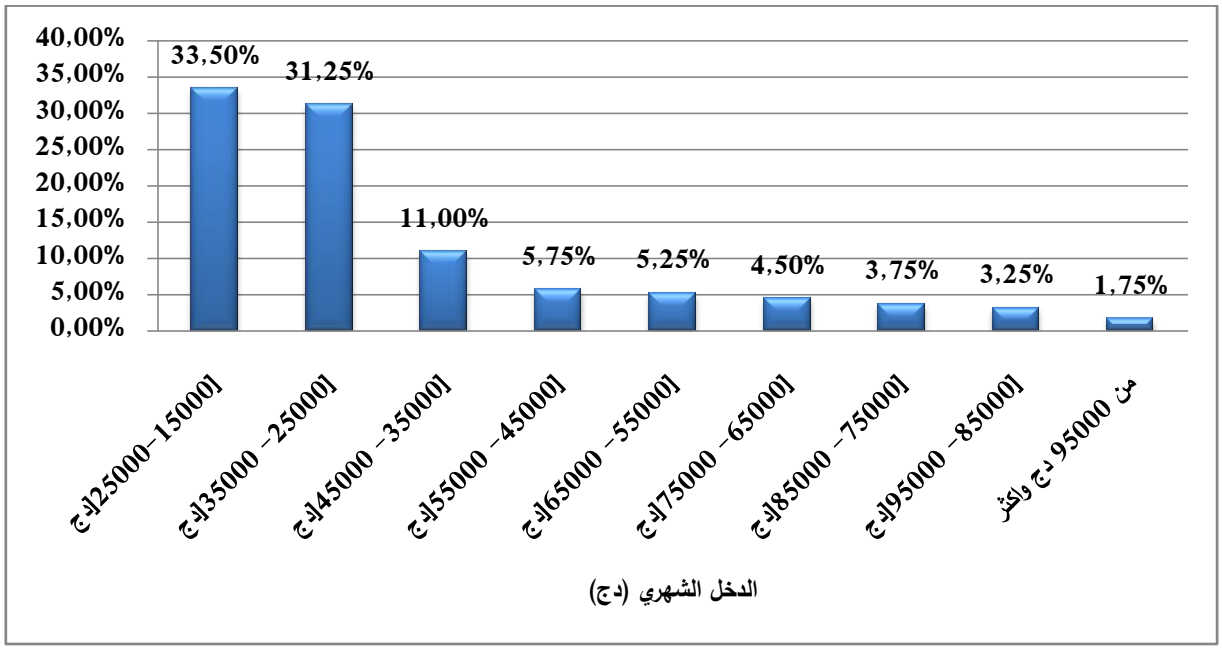

المصدر: التحقيق الميداني 2013.

في حين بلغت نسبة أرباب الأسر الذين يتراوح دخلهم ما بين [35000-45000[دج حوالي 11% لتأتي بعدها نسبة 5.75% للذين يتراوح دخلهم مابين [45000-55000[دج ثم تبدأ هذه النسبة في الانخفاض إلى أن تصل إلى 1.75 % لرب الأسرة الذي يكون دخله 95000 دج و أكثر.

للعلم أن في 400 أسرة موضوع الدراسة لدينا 336 رب أسرة متزوج و 58 زوجة عاملة تساعد زوجها براتبها الشهري إذ لم تكن هي رب الأسرة، وطبقا لتصريحات أرباب الأسر أن 98 % من الزوجات يساهمن براتبهن في النفقات المعيشية .

7.3.5.4: متوسط حجم الأسرة حسب الدخل الشهري (دج) لرب الأسرة :

فئة الأسر التي يتراوح متوسط حجمها من 1الى 3أفراد بلغت نسبتها 14% وتضم نسبة 7.50% يكون فيها دخل رب الأسرة من [15000-25000[دج، لكن نسبة هذه الفئة تكون ضعيفة في شرائح الدخل الأخرى بحيث تتراوح نسبتها مابين 0.50% و 2.50%مع انعدام هذه الفئة لدى الأسر التي يكون فيها دخل رب الأسرة يساوي أو يتجاوز 65000 دج.

فئة الأسر التي يتراوح متوسط حجمها من 4 الى6 أفراد بلغت نسبتها 69.75% وهي موزعة كالأتي: 23.50% لدى شريحة الدخل [25000-35000[دج و تعد اعلي نسبة، 18.50 % لدى الشريحة التي يكون فيها دخل رب الأسرة مابين [15000-25000[دج ، ثم تنخفض الى 9.25% في شريحة الدخل التي تتراوح مابين [35000-45000[دج ثم تواصل الانخفاض تدريجيا حتى تصل إلى نسبة 2.75 % في شريحة الدخل التي تساوي أو تتجاوز 75000 دج.

الشكل رقم 39: توزيع نسبة حجم الأسرة حسب الدخل الشهري (دج) لرب الأسرة .

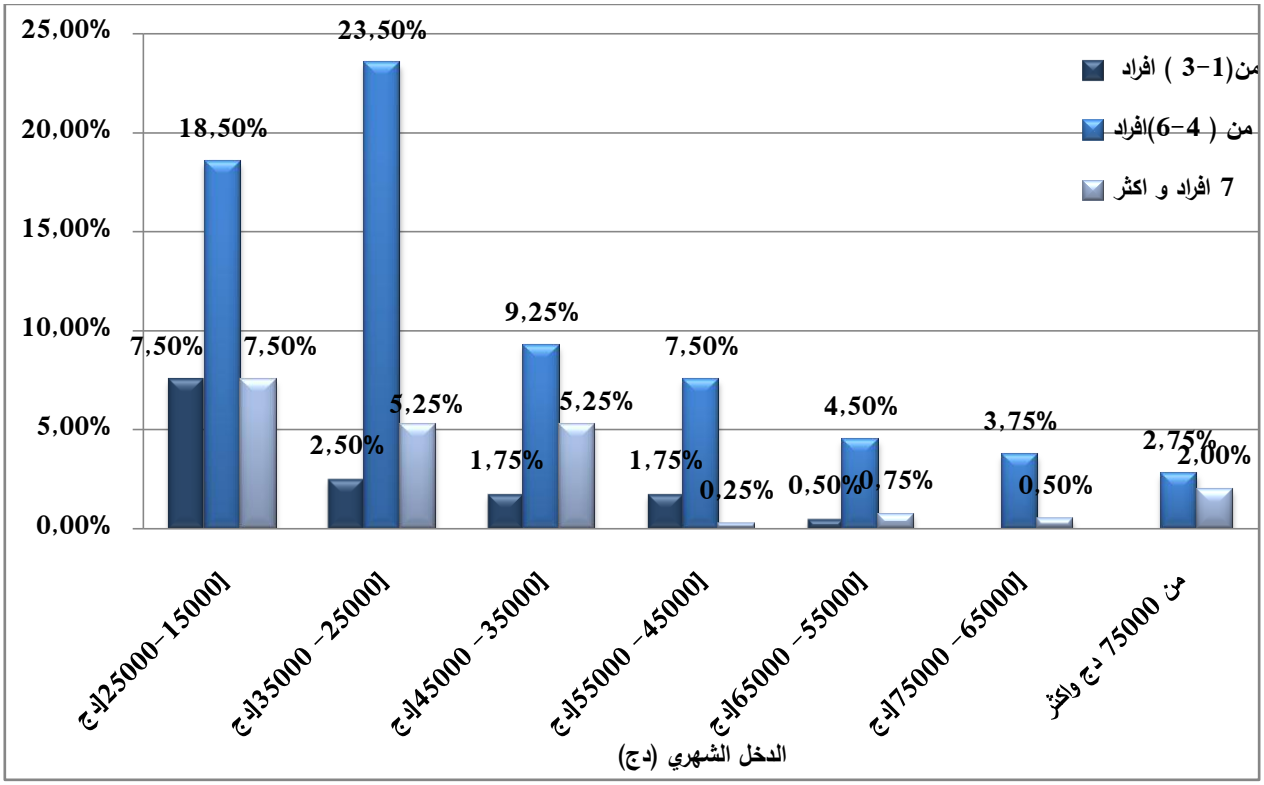

المصدر: التحقيق الميداني 2013.

بالرغم من أن فئة الأسر التي يتراوح متوسط حجم أفرادها 7 أفراد و أكثر لا تمثل إلا نسبة 16.23% إلا أن اكبر نسبة لها متواجدة في شريحة دخل رب الأسرة مابين [25000-15000] دج ثم تنخفض إلى نسبة 5.25% في شريحة الدخل [35000-25000] دج و نفس هذه النسبة نجدها في شريحة الدخل التي تتراوح مابين [45000-35000] دج أما ادني نسبة كانت 0.25% في شريحة دخل[55000-45000] دج.

4.5.4: الخصوبة :

تعتبر الخصوبة من أهم المصادر الرئيسية في دراسة السكان باعتبارها المحور الرئيسي لنمو السكان وما يترتب عليه في مختلف مجالات الحياة .وتتفاوت مستويات الخصوبة من مجتمع لآخر وذلك بتأثرها بالعديد من المتغيرات الديمغرافية والاجتماعية ،والاقتصادية والسياسية السائدة في كل مجتمع.

في مجتمع الدراسة لدينا 383 امرأة(زوجة رب الأسرة أو هي رب الأسرة) لديها أولاد و 17 امرأة ليس لديها أبناء (بسب العقم أو تكون حديثة الزوج). في مجموعة الأمهات (383 امرأة) لدينا 160 امرأة سنها 50سنة و ما فوق.

1.4.5.4: متوسط عدد المواليد الأحياء حسب مدة الحياة الزواجية:

من خلال الشكل البياني رقم (40) نلاحظ أن كلما زادت مدة الحياة الزوجية ارتفع متوسط عدد الأطفال، حيث أن النساء اللواتي بلغن مدة الحياة الزوجية أقل من 5 سنوات كان متوسط الأطفال المنجبين لهن1.60 مولود ليرتفع متوسط عدد المولودين الأحياء تدريجيا حتى وصل إلى 5.70 مولود للنساء اللواتي بلغن مدة الحياة الزوجية 30 سنة فأكثر. هذا الارتفاع يعود إلى عدة أسباب نذكر منها : انتماء هؤلاء النسوة إلى جيل عرف

بنسبة تعليم ضعيفه، اعتقاد الكثير من النساء أن استقرارهن الأسري وضمان ارتباط الزوج بالأسرة هو قدرتها على إنجاب أكبر عدد ممكن من الأولاد خلال فترة حياتها الإنجابية، كما يعتقد الأزواج أن الأبناء يشكلون قوة وضمان و حماية لهم في المستقبل.

الشكل رقم 40: متوسط عدد المواليد الأحياء حسب مدة الحياة الزواجية.

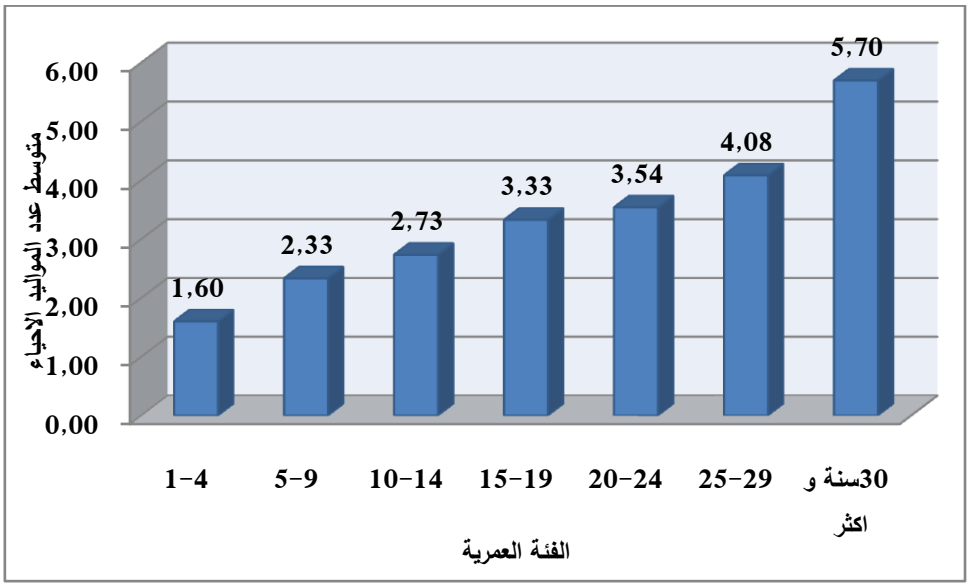

المصدر: التحقيق الميداني 2013.

نلاحظ أيضا أن متوسط عدد المواليد الأحياء للنساء اللواتي بلغن مدة الحياة الزوجية اقل من 20 سنة لا يتجاوز 3 أطفال تقريبا وذلك راجع لعدة أسباب نذكر منها: استفادتهم من برامج تنظيم الأسرة بالإضافة إلى ارتفاع المستوى التعليمي له ن، غلاء المعيشة وزيادة متطلبات الحياة.

2.4.5.4: العدد المثالي للأطفال:

عند سؤال رب الأسرة حول العدد المثالي للأطفال أجاب : (انظر الجدول رقم 16)

الجدول رقم16: توزيع نسبة رب الأسرة حسب العدد المثالي للأطفال.

العدد المثالي للأطفال	عدد رب الأسرة	النسبة %
طفل	57	14,25
طفلين	269	67,25
3 أطفال	60	15,00
4 أطفال	14	3,50
المجموع	**400**	**100**

المصدر: التحقيق الميداني 2013.

إن أهم الأسباب وراء هذه الإجابة في رأي رب الأسرة هي المداخل وحجم السكن فهما العاملان الأساسيان و المتحكمان في اختيار العدد المثالي للأطفال، أما عمل المرأة فهو لا يشكل عائق في سبيل إنجاب أطفال أكثر بالنسبة ل 30.75% من أرباب الأسر، إذن رب الأسرة ينظر إلى العدد المثالي للأطفال فقط من الناحية الاقتصادية أي لو تتوفر له الإمكانيات المادية لمال أكثر إلى إنجاب عدد من الأطفال اكبر من العدد المصرح به مع

العلم أن 46.30% من الزوجات لا تستعمل موانع الحمل و سبب في ذلك راجع إلى حالات خاصة صادفناه أثناء الاستبيان و هي : تكون الزوجة إما حامل أو مطلقة أو أرملة. إذا استثنينا هذه الحالات نجد أن 100% من زوجات أرباب الأسر يستعملون وسائل منع الحمل و هذا ما يرجعنا دائما للحالة الاقتصادية فجميع الإجابات اتفقت على إذا توفر حجم السكن الملائم و الدخل الجيد لا ضرر في أن يكون عدد الأطفال مابين 4الى 5 أطفال.

5.5.4: الخصائص المعيشية للأسر:

1.5.5.4: مساهمة الأفراد في النفقات المعيشية للأسر:

نقصد هنا بأفراد الأسر الزوجة، الابن، الابنة، الأخ، الولدين أو احدهما إذا كان بالطبع متقاعد أو ذو منحة أو معاش، لكن بشرط أن تكون هذه الأفراد تعيش مع رب الأسرة تحت سقف منزل واحد ويتقاسمون الوجبات معا.

تبلغ نسبة الأسر التي يكون فيها الراتب هو الدخل الوحيد لرب الأسرة حوالي 88.75% مقابل 11.25% لديهم راتب زائد دخل أخر.

الجدول رقم 17: توزيع الأسر على حسب من شكل دخل رب الأسرة و شكل المساهمة في النفقات المعيشية.

شكل الدخل (بالنسبة لرب الأسرة)	المساهمة	رب الأسرة			رب الأسرة %		
		الزوج	الزوجة	المجموع	الزوج	الزوجة	المجموع
ليس لديه دخل أخر غير راتب	بدون مساهمة (راتب رب الآسرة فقط)	149	24	173	37,25	6,00	43.25
	مساهمة الزوجة و أفراد الآسرة	2	33	35	0.50	8,25	8.75
	مساهمة الزوجة فقط	57	–	57	14.25	0,00	14.25
	مساهمة الأفراد فقط	90	0	90	22.50	0.00	22.50
أصحاب المداخل(الراتب الشهري+ دخل أخر)	دخل أخر غير راتب	12	3	51	3,00	0,75	3,75
	دخل +مساعدة أفراد	16	1	17	4,00	0,25	4,25
	دخل +مساعدة الزوجة	0	0	0	0,00	0,00%	0,00
	دخل +مساعدة أفراد والزوجة	10	3	13	2,50	0,75	3,25
المجموع		**336**	**64**	**400**	**84,00**	**16,00**	**100**

المصدر: التحقيق الميداني 2013.

من ناحية مساهمة الأفراد في النفقات المعيشية وجدنا نسبة 43.25% من أرباب الأسر لديهم فقط الراتب الشهري و لا يتلقون أي مساعدة من أفراد أسرهم ، أما أرباب الأسر الذين لديهم فقط الراتب و يتلقون مساعدة من أفراد أسرهم تقدر نسبتهم 45.50% و هي موزعة كما هو موضح في الجدول رقم (17).

الشكل رقم41: نسبة توزيع الأسر على حسب شكل دخل رب الأسرة و شكل المساهمة في النفقات المعيشية.

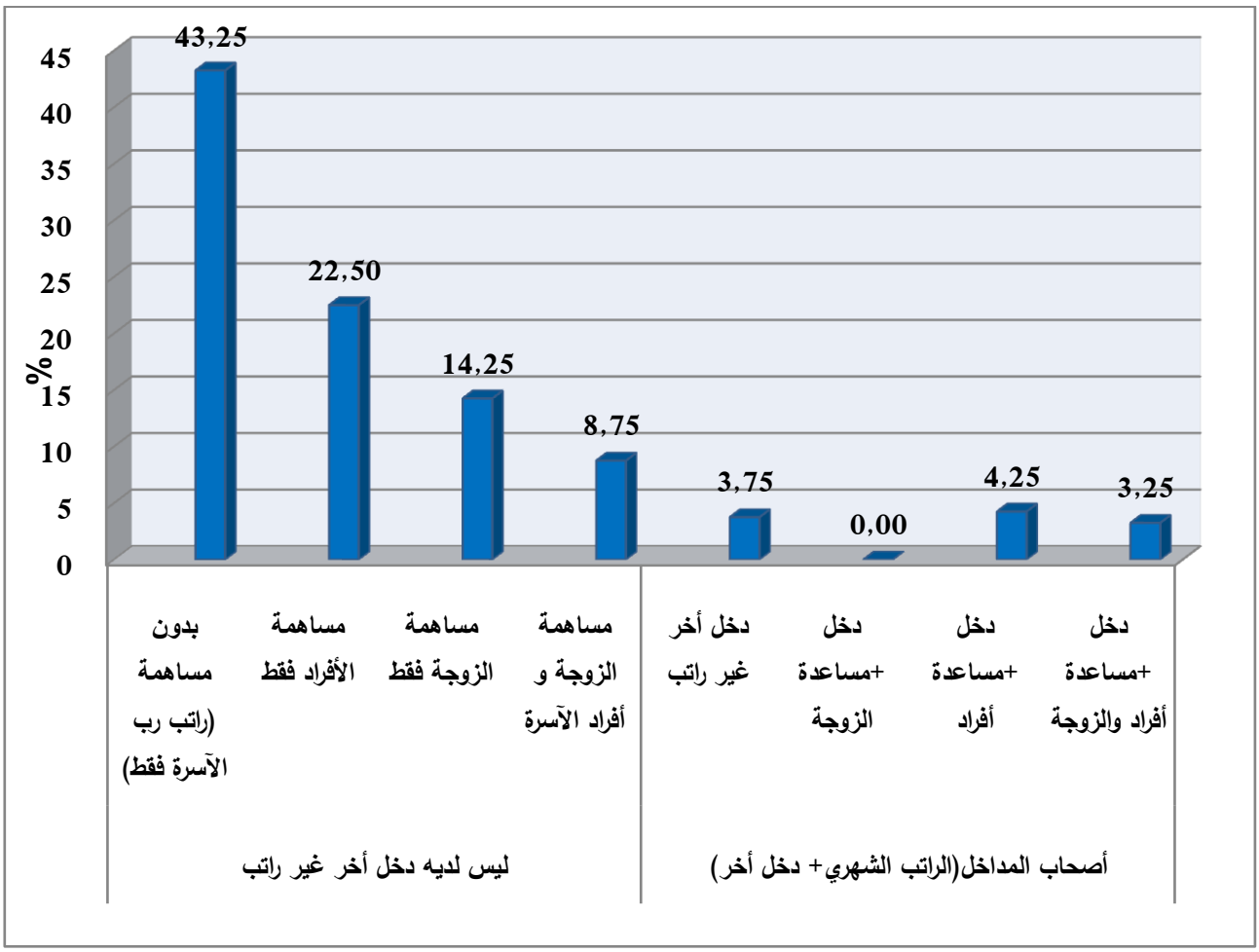

المصدر: التحقيق الميداني 2013.

أرباب الأسر الذين لديهم الراتب زائد دخل أخر ولا يتلقون أي مساعدة من أفراد أسرهم تقدر نسبتهم 3.75%، في حين بلغت نسبة أرباب الأسر الذين لديهم الراتب زائد دخل أخر و يتلقون مساهمة من أفراد أسرهم حوالي 7.50 %.

نلاحظ أن الفئة التي يكون فيها رب الأسرة من أصحاب المداخل (الراتب + دخل أخر) الزوجة لا تساهم في النفقات المعيشية وذلك راجع إلى أنها لا تملك أي دخل (ماكثة في البيت).

2.5.5.4: حجم مساهمة الأفراد في النفقات المعيشية للأسر:

تقدر نسبة الأسر التي يساهم أفرادها في النفقات المعيشية ب36.50 % (حوالي 146 أسرة)، وتقدر هذه المساهمة في المتوسط بحوالي 17794.92دج.

في الشكل البياني الأتي نجد توزيع هذه الأسر على حسب مساهمة أفرادها في النفقات المعيشية بالدينار الجزائري .

الشكل رقم42: توزيع نسبة الأسر على حسب مساهمة أفرادها في النفقات المعيشية الشهرية بالدينار الجزائري.

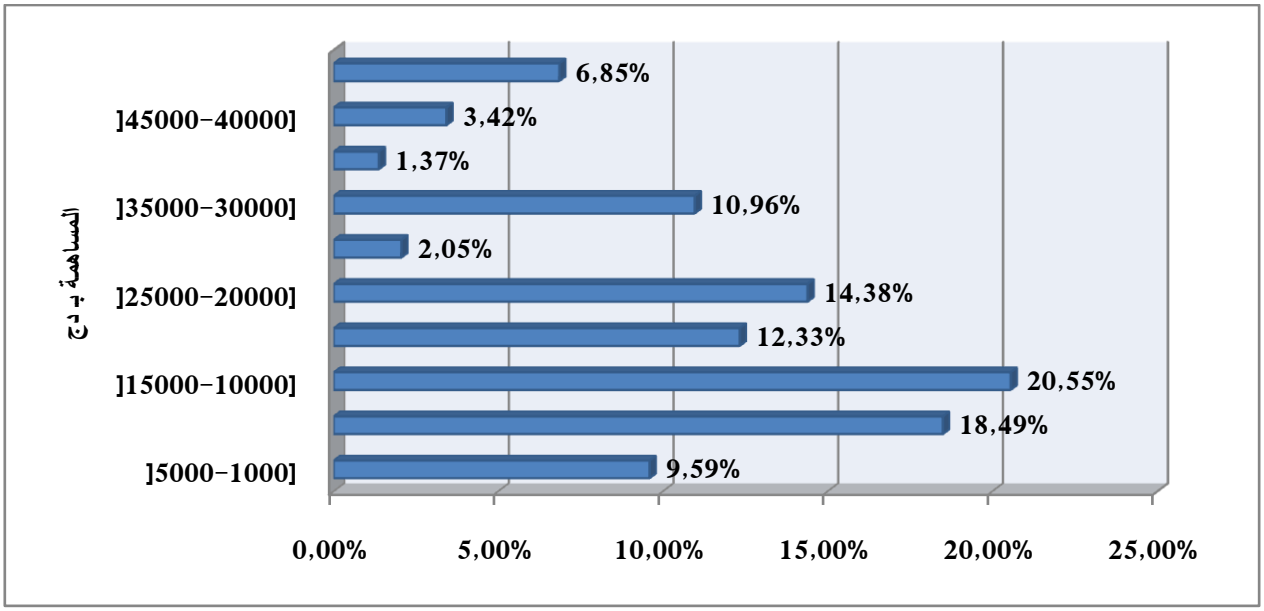

المصدر: التحقيق الميداني 2013.

اكبر نسبة مساهمة 20.55% بمبلغ شهري]10000- 15000[دج و تاليها نسبة 18.49% بمبلغ شهري يتراوح ما بين]1000- 5000[دج أما ادني نسبة مساهمة كانت 1.37% بمبلغ يترواح مابين]35000- 40000[دج. في حين قدرت نسبة مساهمة أفراد الأسرة بمبلغ شهري يساوي أو يفوق 45000دج بحوالي 6.85% (نوع الأسر الممتدة) و نسبة 14.38 % للمساهمة التي تتراوح بين]20000- 25000[دج أي حوالي الضعف مقارنة بمن ساهموا بمبلغ يساوي أو يفوق 45000دج.

3.5.5.4 : الواقع والمتوقع من رب الأسرة:

بما أن أكثر من 60% من أرباب الأسر لا يتجاوز دخلهم 35000 دج تسألنا عن كيفية تعامل رب الأسرة في وقت أصبحت فيه الخدمات والسلع الاستهلاكية في تزايد مستمر.

فوجدنا 29% من الأسر يشترون المواد عن طريق التقسيط وذلك لقلة دخلهم الشهري الذي لا يتوافق مع حجم الأسرة و متطلبات الحياة المعيشية بالإضافة إلى سبب أخر وفق تصريحات أرباب هذه الأسر هو مساعدة أفراد الأسرة رب الأسرة بمبلغ مالي غير ثابت شهريا بسب عملهم المؤقت و غير دائم وهذه المساهمة تختلف من شهر إلى أخر حتى لنها يمكن ان تنعدم لمدة شهرين أو ثلاثة على الأكثر.

من ناحية نوع المواد و السلع الاستهلاكية المبتاعة من طرف رب الأسرة وجدنا حوالي 66.50% من أرباب الأسر يشترون المواد ذات نوعية حسنة و 6% يشترون المواد ذات نوعية جيدة مقابل 30.50% من أرباب الأسر يشترون المواد الأقل نوعية (قلة الدخل الشهري، حجم الأسرة كل هذا مقابل التزايد المستمر في سعر الخدمات والمواد و السلع الاستهلاكية بالإضافة إلى غلاء المواد الأساسية كالزيت ،السكر، السميد....الخ حتى بالرغم من تدعيم الدولة لهذه المواد الأخيرة إلا أنها تبقى غالية الثمن مقارنة بالدخل الشهري لهذه الأسر) .

بلغ متوسط المبلغ الشهري اللازم لتلبية حاجيات الأسرة على حسب رأي رب الأسرة حوالي 71570دج للأسرة الواحدة علما أن متوسط عدد الأفراد للأسر موضوع الدراسة هو 5 أفراد تقريبا.

يسمح هذا المبلغ في رأي رب الأسرة بتلبية حاجيات أسرته من خدمات و سلع ويجعل مستواهم المعيشي حسن فكل ما يتمناه رب الأسرة هو تغطية الاحتياجات والنفقات المعيشية بشكل حسن من أكل وشرب و لباس تعليم و دفع الفواتير بالإضافة إلى تغطية نفقات النقل و الاتصالات فقط .

صرح 30.80% من أرباب الأسر أن مستواهم المعيشي حسن و يقصدون بذلك أن لهم دخل يمكنهم من التمتع بتغذية حسنة وإشباع حاجاتهم الأساسية من الغذاء والملبس والمسكن الحسن وحصولهم على بعض كماليات الحياة، أما 45.30% صرحوا بأن مستواهم المعيشي متوسط حيث هذه الفئة تقوم بإشباع الحاجات الأساسية من الغذاء ، اللباس ،التعليم لكن دخلها لا يسمح لها بالتمتع بكماليات الحياة مثلا كالسيارة أو الانترنيت حتى أن دخلهم لا يسمح لهم بالادخار لشراء مسكن فاغلبهم تحصلوا على مسكن اجتماعي آو يعيشون في مسكن مجاني (مسكن موروث من الوالدين) أو مقيمون في مسكن للإيجار.

صرح 17.50% من أرباب الأسر أن مستواهم المعيشي ضعيف ويقصدون بذلك أن ظروف مسكنهم سيئة (كراء مسكن غير ملائم أو مسكن تقليدي قديم) فهدفهم الأساسي هو

فقط إشباع الاحتياجات الأساسية كالغذاء و دفع فواتير الكهرباء والغاز و الماء و مبلغ الإيجار (للأشخاص الذين يعيشون في مسكن للإيجار)، في حين أجاب 6.50 % من أرباب الأسر أن مستواهم جيد وأنهم يتمتعون بالتغذية جيدة وأغلبية كماليات الحياة كالامتلاك بعضهم إقامة ثانية والسفر في العطلات أما نظرتهم مثلا إلى السيارة وجهاز الكمبيوتر بالانترنيت أو جهاز التكيف فهي من الاحتياجات الأساسية و ليست من الكماليات.

من تصريحات أرباب الأسر نستنتج آن الدخل الشهري و حجم الأسرة هما العاملان الأساسيان اللذان يحددان المستوى المعيشي لكل أسرة و هذا ما التمسنه من خلال التحقيق الميداني الذي قمنا به.

4.5.5.4: تركيبة الإنفاق المتوسط للأسر:

في ظل الارتفاع المتغير و المتباين في الأسعار المسجل في الفترة الأخيرة قامت بعض الأسر باستبدال المواد الغذائية الضرورية للجسم مثل البروتينات الحيوانية والسكريات و الدهنيات والفواكه والخضر الطازجة بالحبوب الجافة والنشويات والعجائن (حتى تستطيع الأسر تلبية حاجاتهم من الغذاء) .

الشكل رقم43: نسبة تركيبة الإنفاق المتوسط للأسر.

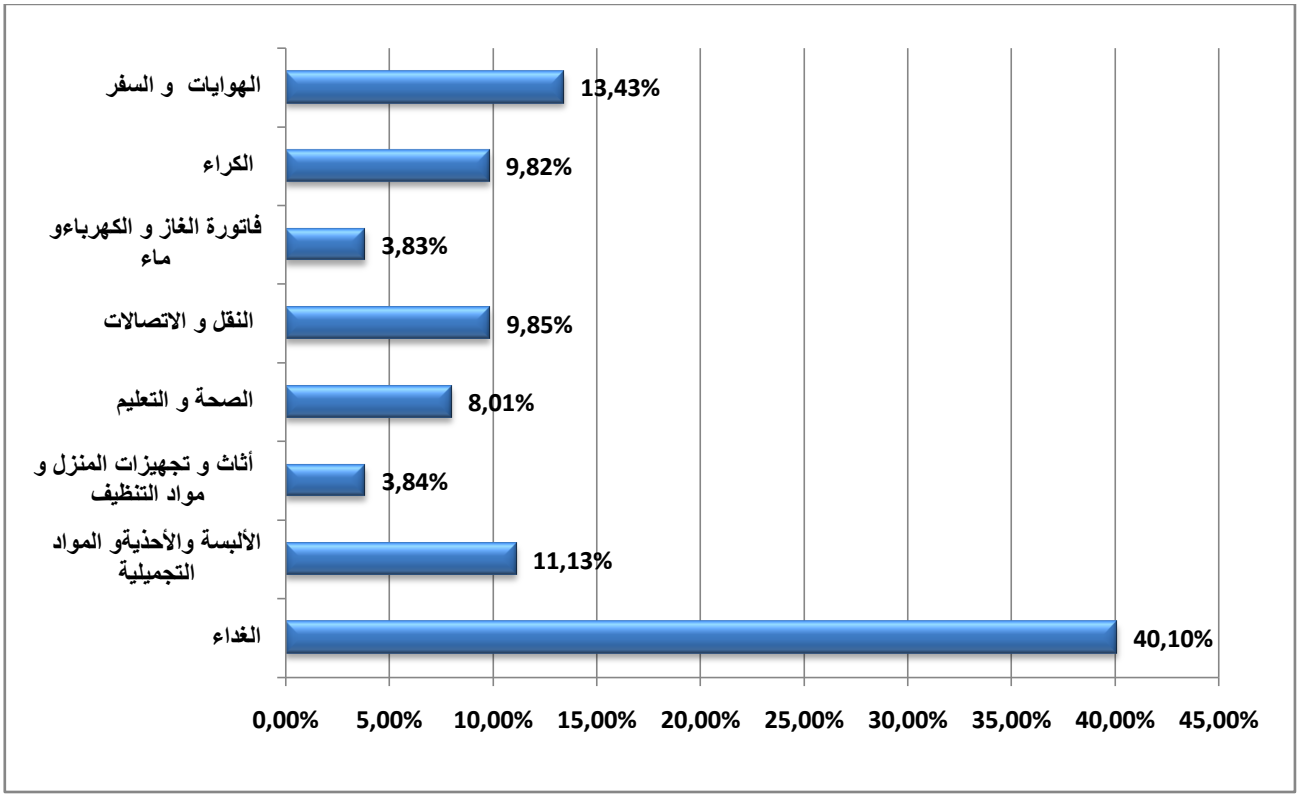

المصدر: التحقيق الميداني 2013.

يشير التمثيل البياني رقم(43) إلى أولويات الإنفاق المتوسط للأسر موضوع الدراسة حيث يبين أن مجموعة الغذاء تحتل المرتبة الأولى بنسبة 40.10% من ميزانية النفقات الشهرية للأسر . تظم هذه المجموعة الخضر واللحوم والأسماك بنسبة 17.10% و المواد الغذائية بنسبة 18.48 % أما الفواكه تمثل نسبة 4.52% من ميزانية 310اسرة (هنا لدينا حوالي 77.50% من مجموع الأسر يشترون الفواكه مقابل نسبة 22.50% لا يشترونها بسب غلائها و عدم كفاية دخلهم).

من ناحية ميزانية الأسر على المستوى الوطني، توصلت دراسة المركز للدراسات والتحاليل للسكان والتنمية سنة 2005إلى أن59% من ميزانية الأسر تذهب إلى التغذية، التي تتوزع على الحبوب بنسبة 25%، والخضار الجافة بنسبة 13.68%، والحليب ومشتقاته بنسبة 14%. أما اللحوم بنوعيها والأسماك والفواكه فهي مخصصة لأقلية فقط من المواطنين، وهو ما يجعل الغذاء الرئيسي لغالبية المواطنين الجزائريين يتكون من الحبوب الجافة، والحليب ومشتقاته، البيض بنسبة قليلة[3].

فيما يخص عدد المرات التي تستهلك فيه اللحوم أسبوعيا أجاب 12.50% من الأسر أنهم يتناولون اللحوم مرة واحدة في الأسبوع و 42.25% يتناولون اللحوم من 2 إلى 3 مرات /الأسبوع ونسبة 14% لمن يتناوله 4 مرات في الأسبوع أما الأسر التي تتناول اللحوم من 5 مرات وأكثر/الأسبوع فمثلت نسبة 31.25 %.

للعلم حوالي 76.25% من مجموع الأسر التي تشتري اللحوم تتناول اللحوم البيضاء مقابل 23.75% من مجموع هذه الأسر تتناول اللحوم الحمراء .

نجد في فئة الأسر التي تشتري اللحوم الحمراء نسبة 80% تكون لحوم مجمدة وذلك لانخفاض سعرها مقارنة باللحوم الطازجة.

[3] www.hrdiscussion.com/hr3149.html#.U2N1z3YZOhw/16-12-2013/10.22

من ناحية عدد مرات استهلاك الأسماك بلغت نسبة الأسر التي تشتري الأسماك من مرة إلى مرتين شهريا حوالي 25.75 % و نسبة 33.25% من الأسر تشتريه من 3الى4 مرات/شهريا في حين بلغت نسبة الأسر التي تشتري الأسماك من 5 مرات وأكثر/شهريا حوالي 1% لكن وجدنا 41% من الأسر لا تستهلكه بسب غلاءه.

الجدول رقم18: عدد المرات التي تستهلك فيها الأسر اللحوم أسبوعيا و الأسماك شهريا.

عدد المرات التي تأكل فيها اللحم في الأسبوع	اللحوم		عدد المرات التي تأكل فيها السمك في الشهر	الأسماك	
	عدد الأسر	النسبة %		عدد الأسر	النسبة %
مرة واحدة	50	12,50	1الى 2 مرات	103	25,75
2الى 3 مرات	169	42,25	3الى 4 مرات	129	32,25
4الى 5 مرات	56	14,00	أكثر من 5مرات	4	1,00
أكثر من 5مرات	125	31,25	لا أتناوله بسبب الغلاء	164	41,00
المجموع	400	100	المجموع	400	100

المصدر: التحقيق الميداني 2013.

تنفق الأسر شهريا نسبة 11.13% من ميزانيتها على الألبسة و الأحذية و مواد التجميل و نسبة 3.84% على تجهيزات المنزل و مواد التنظيف ،و 3.83% على فاتورة

الكهرباء والغاز و الماء. وتنفق ايضا نسبة 9.85% من ميزانيتها على النقل و الاتصالات مع العلم 54.25% من الأسر تملك هاتف منزلي و 36.75% لديهم انترنيت و 100% لديهم هاتف نقال.

حوالي 27.80% من الأسر يسددون فاتورة الإيجار حيث 18% من الأسر يقيمون في مساكن للإيجار و 10% يقيمون في سكن اجتماعي و يسددون ثمن رمزي للإيجار ، فالمجموعة الأولى تنفق في المتوسط حوالي 9.20% من ميزانيتها لتسديد فاتورة الإيجار أما المجموعة الثانية فتنفق نسبة 0.62% .

النفقات المخصصة للهويات والسفر سجلت نسبة 13.43% من ميزانية الأسرة لكن هذه النسبة تخص فقط 19% من الأسر موضوع الدراسة ف 81% من الأسر لا تستطيع ممارسة هذه الهويات بسب قلة دخلها أو تفضيل توجيه هذه الأموال للادخار أو لشراء منزل.

لقد قمنا بوضع جدول تقيمي لحالة الإنفاق المتوسط الشهري للأسر (انظر الملحق رقم 18) بحيث أخذنا متوسط المبلغ الشهري لمجموع كل الأسر الذي تنفقه على السلع أو الخدمات حتى نتمكن من المعرفة بشكل عام أولويات الإنفاق من الميزانية الشهرية للأسر لكن هذا الجدول لا يعطي الصورة الحقيقية لكل أسرة نظرا لاختلاف كل أسرة عن الأخرى من ناحية الدخل و السلوك الاستهلاكي و نوع المسكن الذي تعيش فيه وحجم أفرادها... كل هذه العوامل هي التي تحدد تركيبة الإنفاق للأسرة الواحدة ، فبعض الأسر بالرغم من أن

لديها دخل جيد تفضل مثلا عدم السفر و ممارسة الهوايات و توجيه هذه الأموال نحو شراء العقارات وتقلل من مصاريف اللباس، كما وجدنا أيضا بعض الأسر التي تملك دخل متوسط تنفق اغلب دخلها على الغذاء و اللباس الجيد بعدما تحصلت على سكن اجتماعي و هكذا هنا السلوك الاستهلاكي لكل أسرة هو من يحدد تركيبة الإنفاق ،و لهذا الملحق رقم(18) لا يفسر حقيقة إنفاق كل أسرة لكن المتفق عليه هو أن الغذاء هو أولى أولويتها .

6.5: اختبار الفرضيات:

لتطبيق الفروض والاختبارات في برنامج الحزم الإحصائية في العلوم الاجتماعية SPSS لابد أن نتطرق إلى أهم المفاهيم الإحصائية.

مستوى دلالة الفرضية الصفرية:

وهي احتمال رفض الفرضية الصفرية بشرط أنها صحيحة أي هي نسبة الخطأ المسموح في اتخاذ القرار في نتائج الاختبارات الإحصائية وعادة نرمز له بالرمزα وبذلك يكون مقدار الثقة في النتائج هوα –1 بمعنى آخر إذا كان مستوى دلالة الفرضية الصفرية 0.05 فإن مستوى الثقة هو 0.95 وتستخدم عادة القيم0.01،0.05،0.1، 0.025 كمستوى للدلالة.

مستوى دلالة الاختبار الإحصائي:

هي قيمة يحسبها برنامج SPSS ويرمز لها عادة بالرمز(sig) ونستطيع فهمها على أنها أصغر قيمة لرفض الفرضية الصفرية فإذا كانت قيمة مستوى دلالة الاختبار أصغر من مستوى دلالة الفرضية الصفرية نرفض الفرضية الصفرية. كما يمكن فهم قيمة مستوى دلالة الاختبار على أنها أكبر قيمة لرفض الفرضية البديلة، و بالتالي عندما تكون قيمة مستوى دلالة الاختبار أكبر نرفض الفرضية البديلة و نقبل الفرضية الصفرية.

التحليل الإحصائي لنتائج اختبار الفرضيات:

لبيان أثر المتغيرات المختارة في هذه الدراسة الميدانية ، قمنا بإجراء اختبار الانحدار الخطي البسيط حيث نكون بصدد دراسة متغيرين فقط، الأول متغير مستقل **(X)** والآخر متغير تابع **(Y)** .

1.6.5.4: اختبار الفرضية الأولى والارتباط الخطي:

حاولنا معرفة ما مدى الارتباط بين السن الأول عند دخول العمل لرب الأسرة و ومتغير السن عند الزواج الأول لرب الأسرة و ما مدى تأثيره عليه.

الفرضية الصفرية(H0): السن الأول عند دخول العمل لرب الأسرة يؤثر على السن عند الزواج الأول لرب الأسرة أي توجد علاقة بين المتغيرين.

الفرضية البديلة (H1): السن الأول عند دخول العمل لرب الأسرة لا يؤثر على السن عند الزواج الأول لرب الأسرة.

الجدول رقم19: يمثل الارتباط الخطي بالنسبة للسن الأول عند دخول العمل لرب الأسرة و السن عند الزواج الأول لدى رب الأسرة.

		السن عند الزواج الأول لدى رب الأسرة	السن الأول عند دخول العمل لرب الأسرة
السن عند الزواج الأول لدى رب الأسرة	Corrélation de Pearson	1	−,077
	Sig. (bilatérale)		,123
	N	400	400
السن الأول عند دخول العمل لرب الأسرة	Corrélation de Pearson	−,077	1
	Sig. (bilatérale)	,123	
	N	400	400

يبين الجدول السابق نتيجة حساب معامل الارتباط R و الذي يساوي 0.077 – عند مستوى الدلالة sig 0.123 و بما أن قيمة R المحسوبة محصورة بين 0 و 0.2 فإنها تدل على أن الارتباط ضعيف.

اذن توجد علاقة ذات ارتباط ضعيف بين المتغيرين السن الأول عند دخول العمل لرب الأسرة و السن عند الزواج الأول لرب الأسرة لكن وبما أن مستوى الدلالة sig 0.123 أكبر من مستوى الدلالة 0.05 فإننا نقبل الفرضية الصفرية و نرفض الفرضية البديلة أي أن المتغير التابع السن عند الزواج الأول لرب الأسرة يتأثر بالمتغير المستقل السن الأول عند دخول العمل.

2.6.5.4: اختبار الفرضية الثانية والارتباط الخطي:

حاولنا معرفة ما مدى الارتباط بين الدخل الشهري و الذي يعتبر من بين العناصر المحددة للمستوى المعيشي ومتغير حجم الأسرة و ما مدى تأثيره عليه.

الفرضية الصفرية(H0): حجم الأسرة يتأثر بالدخل الشهري لرب الأسرة أي توجد علاقة بين المتغيرين.

الفرضية البديلة(H1) : حجم الأسرة لا يتأثر بالدخل الشهري لرب الأسرة.

الجدول رقم20: الارتباط الخطي بين الدخل الشهري لرب الأسرة و عدد أفراد الأسرة.

		حجم الأسرة	الدخل الشهري لرب الأسرة
حجم الأسرة	Corrélation de Pearson	1	,057
	Sig. (bilatérale)		,252
	N	400	400
الدخل الشهري لرب الأسرة	Corrélation de Pearson	,057	1
	Sig. (bilatérale)	,252	
	N	400	400

يبين الجدول السابق نتيجة حساب معامل الارتباط R و الذي يساوي 0.057 عند مستوى الدلالة sig 0.252 و بما أن قيمة R المحسوبة محصورة بين 0 و 0.2 فإنها تدل على أن الارتباط ضعيف.

إذن توجد علاقة ذات ارتباط ضعيف بين المتغيرين حجم الأسرة و الدخل الشهري لكن وبما أن مستوى الدلالة sig 0.252 أكبر من مستوى الدلالة 0.05 فإننا نقبل الفرضية الصفرية و نرفض الفرضية البديلة أي أن المتغير التابع حجم الأسرة يتأثر بالمتغير المستقل الدخل الشهري.

7.5: الارتباط و الانحدار بين الناتج المحلي الخام (PIB) و متوسط عدد الأطفال عند المرأة (ISF) في الجزائر:

ارتفاع مستويات المعيشة يساعد على تخفيض معدل الخصوبة، كما أن انخفاض الخصوبة يساهم في تحسين مستويات المعيشة. هذا ما تقوله الحكومة الصينية وهي أيضا وجهة النظر التي أظهرتها البحوث الديمغرافية خلال الـ 20 عاما الماضية. لهذا أردنا معرفة نوع العلاقة بين الناتج المحلي الخام و متوسط عدد الأطفال عند المرأة في الجزائر من خلال دراستنا للارتباط و الانحدار.

- ❖ الارتباط و الذي يفيدنا في تحديد مقدار درجة و اتجاه العلاقة بين المتغيرين
- ❖ الانحدار و الذي يفيدنا في:

- تحديد شكل العلاقة بين المتغيرين رياضيا و بيانيا (خط الانحدار)
- توضيح اتجاه العلاقة بين المتغيرين.
- التنبؤ بقيمة احد المتغيرين بدلالة الأخر.

الجدول رقم21 : تطور(PIB) الناتج المحلي الخام (بالدولار الأمريكي الثابت لسنة2013) و متوسط عدد الأطفال عند المرأة (ISF).

السنة	*متوسط عدد الأطفال ISF	**الناتج المحلي الخام PIB
1970	8,36	331,06
1977	7,41	1177,63
1986	5,42	2705,95
1990	4,5	2364,55
1996	3,14	1572,83
1998	2,67	1563,5
2000	2,4	1727,33
2006	2,81	3395,5
2008	2,81	4786,21
2009	2,84	3796,25
2010	2,87	4364,96
2011	2,87	5257,5
2012	3,02	5404

المصدر: *الديوان الوطني للإحصائيات **http://www.banquemondiale.org/fr/country/algeria

من الشكل رقم44 نلاحظ وجود علاقة ما بين الناتج المحلي الخام (PIB) و متوسط عدد الأطفال عند المرأة (ISF).

الشكل رقم 44: تغيرات (variations) متوسط عدد الأطفال عند المرأة (ISF) بالنسبة للناتج المحلي الخام(PIB) في الجزائر.

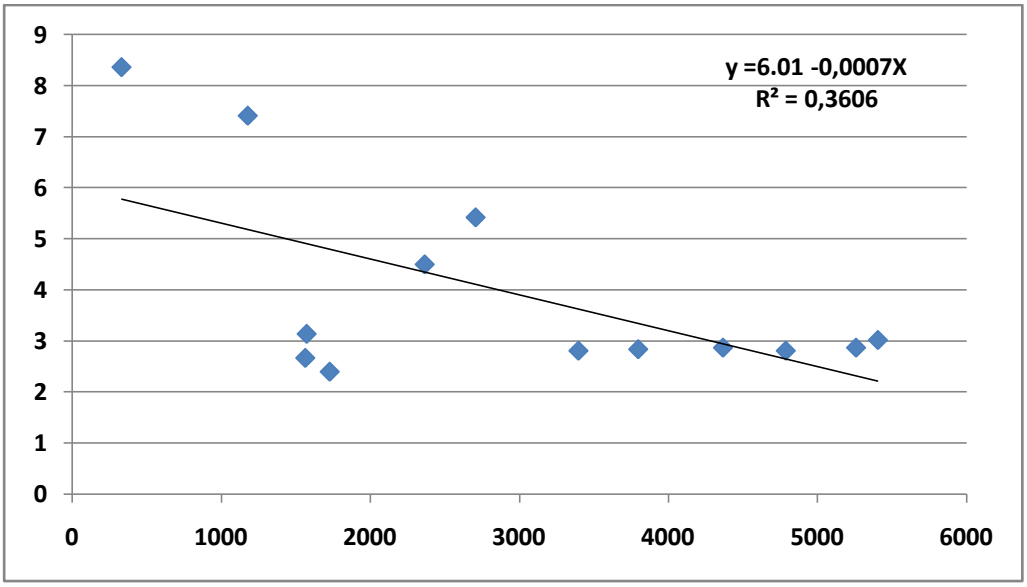

المصدر: أنشئ على أساس معطيات الجدول رقم 15.

لدراسة العلاقة مابين المتغيرين (PIB) الناتج المحلي الخام (X) الذي يعكس الحالة الاقتصادية و (ISF)متوسط عدد الأطفال عند المرأة (Y) سنقوم بحساب معامل الارتباط الخطي أو ما يسمى بمعامل بيرسون و يعطى بالصورة التالية:

$$r = \frac{cov(xy)}{S(x)S(y)}$$

مع:

S(x): الانحراف المعياري للمتغير(X) الناتج المحلي الخام

$S(y)$: الانحراف المعياري للمتغير(Y) متوسط عدد الأطفال للمرأة.

r : معامل الارتباط الخطي و هو دائما يأخذ القيم من 1− إلى 1، أي أن $-1 \leq r \leq 1$ ، فإذا كانت العلاقة بين المتغيرين طردية قوية تقترب قيمة r من 1 ، بينما إذا كانت العلاقة بين المتغيرين عكسية قوية تقترب قيمة r من 1− ، و في حالة عدم وجود علاقة بين المتغيرين أو كانت هذه العلاقة ضعيفة فان قيمة تقترب r من الصفر أو تساوي الصفر.

أولا سنقوم بحساب مقايس النزعة المركزية :

المتوسط الحسابي:les moyennes

$$\bar{X} = \frac{\Sigma Xi}{N}$$

$\bar{X}$ =2957.48

$$\bar{Y} = \frac{\Sigma Yi}{N}$$

$\bar{Y}$ =3.93

La covariance :

$$cov(xy) = \frac{\Sigma xy}{N} - \bar{X}\,\bar{Y} = \frac{127768}{13} - 11629.73 = -1801.43$$

الانحراف المعياري : l'écart type

$$s(x) = \sqrt{V(x)} = \sqrt{\frac{\sqrt{\Sigma xi^2}}{N} - \bar{X}^2} = \sqrt{2565437.57} = 1601.60$$

$$s(y) = \sqrt{V(y)} = \sqrt{\frac{\sqrt{\Sigma Yi^2}}{N} - \bar{Y}^2} = 1.87$$

الرسم البياني رقم 44 يعبر عن المعادلة الخطية و التي تبرز علاقة الناتج المحلي الخام(PIB) ومتوسط عدد الأطفال عند المرأة (ISF). و المعادلة تكون على الشكل التالي :

$$Y = a + bX$$

حيث تحسب المعاملات a و b كالتالي:

$$b = \frac{cov(xy)}{V(x)} = -\frac{1801.43}{2565437.57} = -0.0007$$

$$a = \bar{Y} - b\,\bar{X} = 6.01$$

و عليه فان معادلة الانحدار هي:

$$r = 6.01 - 000.7X$$

و عند تعويض في قانون r :

$$r = \frac{-1801.43}{(1601.6) * (1.87)} = -0.60$$

$$0.50 \leq r \leq 0.80$$

و نستنتج انه توجد علاقة عكسية قوية بين الناتج المحلي الخام (PIB) ومتوسط عدد الأطفال عند المرأة (ISF) أي كلما ارتفع احد المتغيرين انخفض الأخر و العكس صحيح.

<u>حساب معامل التحديد R^2 :</u> معامل التحديد يساوي مربع معامل الارتباط و يدل على دلالة العلاقة بين المتغيرين Xو Y.

$$R^2 = (-0.60)^2 * 100 = 36.60\%$$

العلاقة التي بين (PIB) الناتج المحلي الخام (X) و (ISF) متوسط عدد الأطفال عند المرأة(Y)تفسر في مجال ثقة 36.60%.

النتائج و التوصيات:

النتائج:

لقد تناولت دراستنا موضوع المستوى المعيشي للأسر الجزائرية وهذا الأخير يحدد بمجموعة من العوامل التي تؤثر فيه كالعوامل الاقتصادية والاجتماعية والثقافية مثل :الدخل، نسبة التعلم، المستوى الصحي، معدل الفقر... .

إن جزائر الألفية الثالثة هي في الواقع تلك الخاصة بالورشات الكبرى و التحديات الاقتصادية العظمى من خلال برنامج خماسي للتنمية بغلاف مالي يقدر 286 مليار دولار في ظل سياسة اجتماعية تسعى لتحسين الظروف المعيشية للجزائريين. لقد تغيرت الأمور منذ أولى لحظات الاستقلال التي تميزت بطلب اجتماعي كبير و ضغط على الخدمات الاجتماعية الأساسية ، إلا أن أهداف الجزائر أصبحت موجهة اليوم نحو نوعية حياة الجزائريين و استفادة أفضل من الخدمات الاجتماعية وتحسين المؤشرات الاستهلاكية.

إن الموارد المالية الكبيرة الناتجة عن التعدين سمحت بتطوير هائل للاستثمار مما أدى إلى ارتفاع نسبة العمل وبالتالي الاستهلاك للأسر مع سياسة دعم الأسعار للمواد الغذائية الأساسية التي اتبعتها الحكومة مما أدى إلى ارتفاع المستوى المعيشي للأسر الجزائرية حيث وصلت نسبة الاستهلاك الأسري للفرد سنة 1985 إلى1144.4$ (الدولار الأمريكي الثابت لسنة 2000) بينما كانت ضعيفة جدا في الستينيات ما يقارب 315$ للفرد

سنة 1962[4]. في هذه الفترة اعتبرت الجزائر من اغني بلدان إفريقيا ، و كنتيجة لهذه العوامل ارتفع معدل الزيادة الطبيعية حسب الديوان الوطني للإحصائيات إلى 3.11% وانخفض معدل وفيات الأطفال الأقل من سنة إلى 78.30‰ سنة1985 و ارتفع أمل الحياة إلى 63.42 سنة .

في السبعينيات كان المستوى المعيشي لأغلبية الأسر بسيط فلم يكن هناك تنوع في السلع و الخدمات كما هي موجودة الآن ولم نكن توجد نسب كبيرة من الفقراء أو حتى الأغنياء، وذلك بسب الاقتصاد المخطط الذي اتبعته الجزائر في تلك الفترة على عكس اقتصاد السوق الذي تبنته بعد ذلك.

تدهور المستوى المعيشي في الثمانيات جراء الانخفاض المفاجئ و الهائل لأسعار البترول الذي أدى إلى الخسارة الكبيرة للموارد الطبيعية و البشرية و زيادة على ذلك عجز المخطط الجزائري على إتباع سياسة دخل ناجحة حيث ارتفعت البطالة و معدل التضخم مما أدى إلى: ارتفاع نسبة الفقر في البلاد مابين 1988و1995 من 8 % إلى 14.10% حسب وحدة الاستخبارات الاقتصادية في مجلة الإيكونوميست (EIU' L) و هذا أيضا ما أكده تقرير التنمية البشرية (PNUD)،انخفاض الناتج المحلي الإجمالي (PIB) سنة 1994بنسبة 2.50% حيث كانت المناطق الريفية أكثر عرضة للفقر (حوالي 70% من

[4] http://donnees.banquemondiale.org/pays/algerie

الفقراء مقيمين في الأرياف [5]) بالإضافة إلى الفترة السوداء التي عاشتها الجزائر في التسعينيات والتي أدخلتها للعيش في حالة الطوارئ« *Etat d'urgence* » لفترة غير محدودة و التي أرجعت الجزائر إلى 10 سنوات للوراء.

لا يمكننا أن ننسى أيضا برنامج التعديل الهيكلي حيث حققت الجزائر توازنا اقتصاديا وماليا على المستوى الكلي لكنه كان على حساب الطبقة الاجتماعية الضعيفة التي كانت تمثل غالبية المجتمع ، مما كان له الأثر على غالبية الأسر و بالأخص في سلوكها الاستهلاكي، انخفاض مداخليها مقارنة مع ارتفاع الأسعار، انخفاض الخصوبة بسب غلاء المعيشة....

تعد الجزائر في ظل الظرف الاقتصادي الدولي الحالي المتأثر بأزمات مرحلية من بين البلدان الأكثر وفرة مالية على المستوى النقدي ففي 2008 سجلت نسبة ارتفاع 3% في النمو الاقتصادي حسب معطيات البنك العالمي ، الناتج المحلي الإجمالي ارتفع سنة 2008 إلى 172.88 مليار دولار أمريكي على خلاف سنة 2000 حيث مثل 54.79 مليار دولار أمريكي ،انخفاض المديونية الخارجية إلى 486 مليون دولار سنة 2009 مقابل 4.7 مليار دولار سنة 2006 ويفسر ذلك بوفرة المواد الطاقية الموجودة في البلاد .[6] على الصعيد الداخلي فان جميع الجهود قد وجهت نحو تحسين ظروف معيشة الجزائريين كالتربية و التعليم والصحة والخدمات الاجتماعية الأساسية والنقل والطرق والمياه الصالحة للشرب و يعتبر كل ذلك مجهودا معتبرا في صالح الشعب الجزائري الذي تم تحديد احتياجاته بوضوح

[5] http://algiers.sites.unicnetwork.org
[6] http://donnees.banquemondiale.org/pays/algerie

كتحسين الاستفادة من الخدمات الاجتماعية الأساسية ونوعية الحياة واستعمال الوسائل الحديثة والمعاصرة في الحياة اليومية . فالقائمة على الرغم من ذلك ليست مثالية حيث انه لازالت هناك نقاط سلبية سيما في مجال التكفل باحتياجات فئات واسعة من المواطنين الجزائريين وبشكل خاص في الظرف الاجتماعي والاقتصادي الحالي المتميز بضخامة الطلب الاجتماعي خاصة من حيث التشغيل والسكن والصحة والتعلم.

و من نتائج تحليل التحقيق الميداني المدعم لموضوع الدراسة توصلنا الى:

- أغلبية المساكن المشغولة من قبل الأسر في حالة جيدة وأكثر من ثلثي هذه المساكن هي ملك خاص لأصحابها.
- وجود فرق في معدل شغل الغرفة حسب منطقة الإقامة.
- المساكن المشغولة من طرف الأسر مجهزة بالمرافق الصحية بنسبة تكاد تساوي 100 % .
- امتلاك الأسر الأجهزة المنزلية كالتلفزيون و الثلاجة ... بنسب تكاد تكون 100% .
- امتلاك الأسر كماليات الحياة بنسبة كبيرة كالهاتف المحمول 100%، الغسالة 79%، حهاز التكيف 38.30%....
- تكون الزوجة رب الأسرة فقط في حالات خاصة (الطلاق ،الترمل).
- تفضيل أغلبية أرباب الأسر أن يكون لديهم طفلين وذلك بسب غلاء المعيشة و عدم كفاية الدخل لتغطية المتطلبات اليومية.

- يختلف السلوك الاستهلاكي لكل أسرة حسب دخلها و حجمها و ثقافتها.
- يعتبر الغذاء من أولى أولويات الإنفاق من الميزانية الشهرية للأسر.
- السن عند الزواج الأول لرب الأسرة يتأثر بالسن الأول عند دخول العمل لرب الأسرة.
- حجم الأسرة يتأثر بالدخل الشهري لرب الأسرة.

التوصيات و الاقتراحات:

على ضوء النتائج المتوصل إليها في التحقيق الميداني يمكن اعتبار أن فرضيات الدراسة قد تحققت بنسبة هامة وأهمها أن العوامل الاقتصادية و الاجتماعية لها تأثيرا مباشرا على المستوى المعيشي للأسر. و وعلى ضوء تلك النتائج و الملاحظات التي أظهرناها نقترح مايلي:

- إيقاف سياسة تدعيم الأسعار للمواد الأساسية والرفع من مستوى الأجور لكي يتماشى مع متطلبات السوق الحالية لان تحرير الأسعار أثر سلبا على المستوى المعيشي للأسر.
- للقضاء على أزمة السكن اعتمدت الدولة في بادئ الأمر على نظام إيجار السكنات للأفراد ثم اتبعت سياسة البيع بالإيجار وفتحت الأبواب أمام القطاع الخاص للاستثمار في هذا المجال للحد من أزمة السكن فأصبح لديها عدة أنظمة

(logement sociale, AADL, LPP) . لكن أزمة السكن لم تختفي وأصبح الطلب الاجتماعي على السكن في تزايد مستمر ويرجع ذلك إلى الأشخاص الانتهازيين ذوي الدخل المرتفع الذين يستغلون نفوذهم وأموالهم لشراء هذه المساكن بمبلغ معقول ثم يبيعونها بثمن خيالي على عكس أصحاب الدخل الضعيف الذين ينتظرون عدة سنوات للحصول على سكن اجتماعي. و للحد من هذه الظاهرة و قطع المجال أمام هؤلاء الأشخاص الانتهازيين نقترح أن تعتمد الدولة نظام التأجير الدائم للمساكن يشرط أن تكون تحت رعاية الدولة (المسؤول الوحيد عن الاحتياجات الاجتماعية في مجال السكن) و تحت إشراف خدمة البلديات مثل OPGI .

- إعطاء أهمية للبحث العلمي في هذا المجال من الدراسة الواسعة و تحليل جميع المتغيرات من اجل إيجاد سياسة ناجحة للرفع بالمستوى المعيشي للأسر.
- خلق مناصب شغل دائمة لفئات الشباب والتشجيع على التوجه إلى القطاع الفلاحي.

الخاتمة العامة:

يعد المستوى المعيشي عنصراً هاماً وأساسياً للتركيب الاجتماعي ، يفرضه المجتمع بتركيبه ونظامه الاجتماعي والاقتصادي القائم ونشره للقيم والمعايير التي تهيمن على سلوك الناس وممارستهم الاجتماعية ، وكذا توجهاتهم لتركيب الأسرة المعيشية من حيث الزواج وأسسه وتقاليده وعملية الخصوبة والإنجاب لتحديد حجم الأسرة ونمطها ، وكذا العلاقات الاجتماعية ومدى التكيف داخل الأسرة وخارجها وصولاً إلى استقرار الأسرة وتماسك أفرادها ، وبقائهم مكان ولادتهم وإقامتهم الدائمة والمعتادة [7].

تتغير هذه التوجهات باستمرار مع تغير الأوضاع الاقتصادية والسياسية والاجتماعية التي يرسمها النظام الاجتماعي، والذي يعمل على وجود التناسب بين المواقع الاجتماعية التي يفرضها، وبين المواقع التي يتوقف على الأسرة وأفرادها تبديلها من خلال المستوى المعيشي والتعليمي والثقافي و الصحي والعملي. إن الظروف الاقتصادية الصعبة التي يمر بها المجتمع والتي تزداد حدة بين فتره وأخرى خلال العقد الأخير أدت إلى التدهور المعيشي نتيجة للتضخم وقلة الدخل الفردي والقومي التي تحصل عليه الأسرة ، بالإضافة إلى الزيادة المستمرة في نفقات المعيشة مقابل رغبة الأسرة في تحسين مستوى معيشتها كونها صارت وحده استهلاكية أساسيه ولأن احتياجاتها الأساسية في تطور وغلاء مستمر فان دخل الأسرة مهما نال من تحسن أو زيادة لا يمكن أن يفي بتوفير احتياجاتها ومتطلباتها ، فأصبحت

[7] أ/ منصور عبد الله علي الصلوي ، التركيب الاجتماعي للأسرة المعيشية- جامعة اليمن-2004.
http://www.yemen-nic.info/contents/studies/detail.php?ID=1488

ظاهرة الاستهلاك من الظواهر التي تهددها بالاستدانة واستنفاذ مدخراتها أولا بأول ، الأمر الذي أدى إلى فقدان الروابط الأساسية بين أفرادها واستقلال بعضهم عنها ، وتوزعهم للعمل في أماكن شتى مكونين بذلك أسر معيشية جديدة. وبالتالي يظهر التمايز بين الأسر نتيجة لعدة عوامل يتحلى بها أفراد كل منها مثل :الجنس والعمر ونوع النشاط والاختصاص و الدرجة الوظيفية والدرجة العلمية والمكانة الاجتماعية ...الخ. وترتبط هذه العوامل بالدخل الذي يحدد وضع أفراد الأسرة في كل من هذه العوامل ، ومن ثم درجة المستوى المعيشي للأسرة، وهذا يجعل الأسرة وأفرادها يعملون على تقرير الرغبات والأهداف والقيم لرفع مستواها المعيشي.

الملاحق

الملحق رقم (01): تطور معدل البطالة**%** مابين 1966 و2010.

السنة	معدل البطالة %	السنة	معدل البطالة %	السنة	معدل البطالة %
1966	32,90	**1992**	23,80	**2002**	25,90
1978	22,00	**1993**	23,20	**2003**	23,70
1982	16,30	**1994**	24,40	**2004**	17,70
1983	13,10	**1995**	28,10	**2005**	15,30
1984	8,70	**1996**	28,00	**2006**	12,30
1985	9,70	**1997**	28,00	**2007**	13,80
1987	21,40	**1998**	28,00	**2008**	11,30
1989	18,10	**1999**	29,20	**2009**	10,20
1990	19,70	**2000**	29,50	**2010**	10,00
1991	21,20	**2001**	27,30		

المصدر: الديوان الوطني للإحصائيات.

الملحق رقم (02): تطور المستوى التعليمي في الجزائر من 1998 إلى 2008.

	المستوى التعليمي %					
تعداد العام لسكان و السكن	بدون تعليم	يقرا/يكتب	ابتدائي	متوسط	ثانوي	جامعي
1998	29,90	1,50	29,90	20,70	13,10	4,60
2008	23,30	0,20	25,30	27,10	15,60	7,40

المصدر: التعداد العام للسكان و السكن لسنة 1998-2008-الديوان الوطني للإحصائيات.

الملحق رقم (03): تطور معدل الأمية حسب الجنس في الجزائر من 1966 إلى 2008.

السنوات	ذكور %	إناث %	كلا الجنسين %
1966	62,30	85,40	74,60
1977	46,60	72,60	59,90
1987	30,80	56,70	43,60
1998	23,10	40,30	31,70
2008	15,60	29,00	22,30

المصدر: التعداد العام للسكان و السكن لسنة 1977-1987 -2008-1998-الديوان الوطني للإحصائيات.

الملحق رقم (04): تطور نسبة توزيع المساكن المشغولة حسب نوع البناية في الجزائر من 1977 إلى 2008.

السنة	العمارة %	مسكن فردي أو تقليدي%	بناية قصديرية%
1977	8,30	82,40	9,30
1987	13,90	79,70	6,40
1998	16,60	76,20	5,50
2008	18,80	74,00	4,00

المصدر: التعداد العام للسكان و السكن لسنة 1977-1987 -2008-1998-الديوان الوطني للإحصائيات.

الملحق رقم (05): نسبة المساكن المشغولة مجهزة بالمرافق في الجزائر من خلال تعداد 1977 1987 1998 2008.

السنة	ربط شبكة% Rattachement aux réseau				تجهيز السكن % Les commodités des logements		
	شبكة مياه الشرب	شبكة الصرف الصحي	الغاز الطبيعي	شبكة الكهرباء	المرحاض	الحمام	المطبخ
1977	45,80	39,90	13,00	49,20	39,90	/	/
1987	58,00	52,40	21,70	72,70	68,90	29,40	72,30
1998	71,40	66,70	30,60	85,20	81,80	45,30	78,70
2008	81,90	77,90	45,60	95,50	93,30	66,50	89,80

المصدر: التعداد العام للسكان و السكن لسنة 1977-1987 -2008-1998-الديوان الوطني للإحصائيات.

الملحق رقم (06): تطور نسبة حيازة ملكية المنازل لدى الأسر العادية و الجماعية في الجزائر من خلال تعداد 1977-1987-1998-2008

	السنوات			
حيازة الملكية statut % d'occupation	1977	1987	1998	2008
مالك و شريك في الملكية	56,70	64,10	69,10	72,10
المساكن المأجورة	29,40	22,60	13,90	15,30
المساكن المجانية	13,80	12,90	15,60	12,50

المصدر: التعداد العام للسكان و السكن لسنة 1977-1987 -2008-1998-الديوان الوطني للإحصائيات.

الملحق رقم (07):تطور نسبة امتلاك أجهزة منزلية لدى الأسر العادية و الجماعية في الجزائر من خلال تعداد 1998-2008.

الأجهزة المنزلية	1998	2008
الثلاجة	74,40	88,30
التلفزيون	82,00	93,40
البرابول	25,70	74,40
الة مطبخ	48,30	59,30
الة غسيل	12,00	25,10
سيارة سياحية	16,50	23,70
خط هاتفي	20,70	25,6

المصدر: التعداد العام للسكان و السكن لسنة1998.2008-الديوان الوطني للإحصائيات.

الملحق رقم (08): تطور الناتج المحلي الخام للفرد (PIB/habitant) في الجزائر للفترة 1960-2012 بالدولار الأمريكي ($الثابت لسنة 2013).

السنة	الناتج المحلي الخام للفرد	السنة	الناتج المحلي الخام للفرد
1960	241,51	1987	2755,01
1961	210,61	1988	2372,58
1962	168,97	1989	2175,09
1963	222,72	1990	2364,55
1964	233,81	1991	1699,86
1965	245,58	1992	1743,35
1966	231,65	1993	1773,82
1967	249,76	1994	1479,6
1968	277,39	1995	1424,64
1969	297,98	1996	1572,83
1970	331,06	1997	1587,65
1971	336,28	1998	1563,5
1972	435,91	1999	1555,19
1973	546,9	2000	1727,33
1974	806,72	2001	1716,35
1975	924,22	2002	1751,55
1976	1024,08	2003	2060,95
1977	1177,63	2004	2540,66
1978	1438,28	2005	3013,44
1979	1760,34	2006	3395,5
1980	2174,32	2007	3869,37
1981	2205,97	2008	4786,21
1982	2176,92	2009	3796,25
1983	2274,77	2010	4364,96
1984	2424,25	2011	5257,5
1985	2535,86	2012	5404
1986	2705,95		

المصدر: البنك العالمي.

الملحق رقم (09): نسب الفقر العام والفقر المدقع% اعتمادا على الفقراء مابين سنة 1988 – 2000.

	ONS 1988*	ONS 1995*	CENEAP 1997**	CENEAP 1998**	ONS 2000*
الفقر الغذائي	3,6	5,7	11,5	5,7	3,1
الفقر العام	8,1	14,1	28	20,5	12,1

المصدر: * الديوان الوطني للإحصائيات– ** www.cnes.dz

الملحق رقم (10): التركيبة السكانية في الجزائر حسب العمر و الجنس في تعداد 1987.

العمر	كلا الجنسين	اناث	ذكور
4-0	3801060	1859991	1941069
9-5	3400165	1665121	1735044
14-10	2884876	1399450	1485426
19-15	2502216	1238577	1263639
24-20	2225578	1103455	1122123
29-25	1664535	818300	846235
34-30	1394612	672633	721979
39-35	1044255	515207	529048
44-40	735595	376812	358783
49-45	709717	367949	341 768
54-50	664158	346336	317822
59-55	537920	275747	262173
64-60	410110	211707	198403
69-65	323248	166578	156670
74-70	227990	113540	114450
75سنة و اكثر	352681	175361	177320
المجموع	22878716	11306764	11571952

المصدر: التعداد العام للسكان و السكن لسنة1987-الديوان الوطني للإحصائيات.

الملحق رقم (11): التركيبة السكانية في الجزائر حسب العمر و الجنس في تعداد 1998.

العمر	كلا الجنسين	اناث	ذكور
4-0	3230034	1574830	1655204
9-5	3622541	1775769	1846772
14-10	3811175	1869763	1941412
19-15	3533390	1732310	1801080
24-20	2940378	1454965	1485413
29-25	2523106	1252597	1270509
34-30	2115436	1052174	1063262
39-35	1680490	832195	848295
44-40	1388778	692566	696212
49-45	1118461	548034	570427
54-50	769256	394124	375132
59-55	705273	356075	349198
64-60	626920	322984	303936
69-65	514831	260264	254567
74-70	334409	169655	164754
75سنة و اكثر	483767	253201	230566
المجموع	483767	14541506	14856739

المصدر: التعداد العام للسكان و السكن لسنة1998-الديوان الوطني للإحصائيات.

الملحق رقم (12): التركيبة السكانية في الجزائر حسب العمر و الجنس في تعداد 2008.

العمر	كلا الجنسين	اناث	ذكور
4-0	3404918	1654821	1750097
9-5	2888376	1412702	1475674
14-10	3258773	1596513	1662260
19-15	3635170	1787859	1847311
24-20	3763506	1867802	1895704
29-25	3422377	1691968	1730409
34-30	2740995	1361910	1379085
39-35	2342778	1175529	1167249
44-40	2018327	1010644	1007683
49-45	1629436	812432	817004
54-50	1346694	664337	682357
59-55	1062579	515398	547181
64-60	711482	356788	354694
69-65	631303	316345	314958
74-70	504926	256254	248672
75سنة و اكثر	718390	365982	352408
المجموع	**34080030**	**16847284**	**17232746**

المصدر: التعداد العام للسكان و السكن لسنة2008-الديوان الوطني للإحصائيات.

الملحق رقم (13): معدل وفيات الأطفال اقل من سنة في الجزائر ما بين 1965 و2011.

السنوات	كلا الجنسين‰	ذكور‰	إناث‰
1965	171,00	/	/
1970	149,00	142,00	141,00
1980	84,72	85,40	85,06
1985	78,30	80,00	76,57
1990	57,80	60,00	55,50
1991	57,00	59,40	54,20
1992	55,40	57,70	53,00
1993	55,50	57,61	53,29
1994	54,21	56,80	51,51
1995	54,87	57,94	51,68
1996	54,59	56,88	52,21
1997	56,64	59,50	53,66
1998	37,40	38,70	36,00
1999	39,40	40,20	38,60
2000	36,90	38,40	35,30
2001	37,50	38,90	35,90
2002	34,70	36,10	33,30
2003	32,50	34,60	30,30
2004	30,40	32,20	28,50
2005	30,40	32,40	28,20
2006	29,90	28,30	25,30
2007	26,20	27,90	24,40
2008	25,50	26,90	25,50
2009	24,80	26,60	24,80
2010	23,70	25,20	23,70
2011	23,10	24,60	23,10

المصدر: الديوان الوطني للإحصائيات.

الملحق رقم (14): المعدل الخام للوفيات و للولادات و معدل الزيادة الطبيعية في الجزائر ما بين 1961 و2011.

السنوات	معدل الزيادة الطبيعي‰	معدل الخام للوفيات‰	معدل الخام للولادات‰	السنوات	معدل الزيادة الطبيعي‰	معدل الخام للوفيات‰	معدل الخام للولادات‰
1961-1965	3,39	14,60	48,50	**1989**	2,50	6,00	31,00
1967	3,42	15,87	50,12	**1990**	2,50	6,00	31,00
1968	3,03	17,37	47,70	**1991**	2,41	6,00	31,10
1969	3,26	17,01	49,81	**1992**	2,43	6,10	30,40
1970	3,37	10,45	50,16	**1993**	2,27	6,19	28,85
1971	3,14	17,00	48,44	**1994**	2,17	6,56	28,24
1972	3,20	15,68	47,73	**1995**	1,89	6,43	25,33
1973	3,14	16,25	47,62	**1996**	1,69	6,03	22,91
1974	3,14	15,07	46,50	**1997**	1,64	6,12	22,47
1975	3,05	15,54	46,05	**1998**	1,52	5,82	21,02
1976	2,98	15,64	45,44	**1999**	1,46	5,61	20,21
1977	3,17	14,36	45,02	**2000**	1,43	5,46	19,76
1978	3,29	13,48	46,36	**2001**	1,55	4,56	20,03
1979	3,13	12,72	44,02	**2002**	1,53	4,41	19,68
1980	3,21	11,77	43,66	**2003**	1,58	4,55	20,36
1981	3,16	9,44	41,04	**2004**	1,63	4,36	20,67
1982	3,15	9,10	40,60	**2005**	1,69	4,47	21,36
1983	3,16	8,80	40,40	**2006**	1,78	4,30	22,07
1984	3,16	8,60	40,18	**2007**	1,86	4,38	22,98
1985	3,11	8,40	39,50	**2008**	1,92	4,42	23,62
1986	2,74	7,34	34,73	**2009**	1,96	4,51	24,07
1987	2,76	6,97	34,60	**2010**	2,03	4,37	24,68
1988	2,73	6,61	33,91	**2011**	2,04	4,41	24,78

المصدر: الديوان الوطني للإحصائيات.

الملحق رقم (15): التركيبة السكانية %حسب الجنس و الحالة العائلية للجزائر في تعداد 1987- 1998-2008.

الحالة العائلية	الذكور%			الإناث%			كلا الجنسين %		
	1987	1998	2008	1987	1998	2008	1987	1998	2008
العزاب	45,20	51,10	64,90	31,50	40,50	57,70	38,40	45,80	61,30
المتزوجين	53,40	47,80	34,40	56,20	49,60	35,80	54,80	48,70	35,10
المطلقين	0,50	0,40	0,30	2,40	2,00	1,40	1,50	1,20	0,80
الأرامل	0,80	0,70	0,50	9,90	7,90	5,00	5,40	4,30	2,70

المصدر: التعداد العام للسكان و السكن لسنة 1987 -2008-1998-الديوان الوطني للإحصائيات.

الملحق رقم (18): تركيبة الإنفاق المتوسط للأسر.

المواد	المبلغ الشهري المخصص بالدينار الجزائري	النسبة%
الخضر و اللحوم و الأسماك	10406,5	17,10
الفواكه	2750,32	4,52
المواد الغذائية	11247,5	18,48
الملابس	2412,5	3,96
الأحذية	1738	2,86
أثاث و تجهيزات المنزل	1477,5	2,43
مواد التنظيف	856,5	1,41
المواد التجميلية	2624,25	4,31
الكراء	5976,07	9,82
الصحة	1904	3,13
النقل	705,25	1,16
فاتورة الهاتف المنزل	1629,03	2,68
فاتورة الهاتف النقال	1663,32	2,73
فاتورة الانترنيت	1997,96	3,28
فاتورة الغاز و الكهرباء و ماء	2329,4	3,83
مصاريف التعليم	2969,05	4,88
الهوايات و السفر	8171,05	13,43
المجموع		100

المصدر: التحقيق الميداني 2013.

الملحق رقم **(19)**: تطور أمل الحياة في الجزائر مابين 1965-2011.

السنوات	الذكور	الاناث	كلا الجنسين
1965	51,12	51,17	51,15
1970	52,77	52,80	52,79
1977	53,05	53,48	53,27
1979	55,14	56,33	55,74
1981	58,03	59,59	58,81
1982	58,51	51,38	54,95
1983	61,57	63,32	62,45
1984	62,11	63,76	62,94
1985	62,65	64,19	63,42
1986	64,20	65,27	64,74
1987	65,75	66,34	66,05
1988	65,95	66,41	66,18
1989	66,15	66,48	66,32
1990	66,48	67,14	66,81
1991	66,80	87,80	77,30
1998	70,50	72,90	71,70
1999	70,90	72,90	72,00
2000	71,50	73,40	72,50
2001	71,90	73,60	72,90
2002	72,50	74,40	73,40
2003	72,90	74,90	73,90
2004	73,90	75,80	74,80
2005	73,60	75,60	74,60
2006	74,70	76,80	75,70
2007	74,70	76,80	75,70
2008	74,80	76,40	75,60
2009	74,70	76,30	75,50
2010	75,60	77,30	77,30
2011	75,60	77,40	76,50

المصدر: الديوان الوطني للإحصائيات.

الملحق رقم (16): التركيبة السكانية %حسب العمر و الجنس و الحالة العائلية للجزائر في تعداد 2008.

الفئة العمرية	العزاب			المتزوجين			المطلقين			الأرامل		
	الذكور	الإناث	كلا الجنسين	الذكور	الإناث	كلا الجنسين	الذكور	الإناث	كلا الجنسين	الذكور	الإناث	كلا الجنسين
15-19	99,90	97,30	98,60	0,10	2,60	1,30	0,00	0,00	0,00	0,00	0,00	0,00
20-24	98,00	77,90	88,00	1,90	21,60	11,70	0,00	0,40	0,20	0,00	0,10	0,00
25-29	82,50	51,60	67,20	17,30	46,80	31,90	0,20	1,20	0,70	0,00	0,30	0,20
30-34	50,00	34,80	42,40	49,40	62,30	55,80	0,50	2,20	1,30	0,10	0,70	0,40
35-39	24,30	23,10	23,70	74,70	72,10	73,40	0,80	3,00	1,90	0,10	1,70	0,90
40-44	10,20	13,00	11,60	88,70	79,90	84,30	0,90	3,70	2,30	0,20	3,40	1,80
45-49	4,70	6,90	5,80	94,00	83,10	88,60	0,80	3,90	2,40	0,30	6,10	3,20
50-54	2,30	3,80	3,10	96,40	82,20	89,40	0,70	3,80	2,20	0,60	10,10	5,30
55-59	1,40	2,50	1,90	97,00	77,90	87,70	0,60	3,50	2,00	1,00	16,00	8,30

المصدر: التعداد العام للسكان و السكن لسنة 2008–الديوان الوطني للإحصائيات.

الملحق **رقم (17):** توزيع عدد الأسر على حسب المقاطعات في كل من القطاع الحضري : ابن سينا–الصديقية–العثمانية في تعداد 2008.

القطاع الحضري ابن سينا				القطاع الحضري الصديقية				القطاع الحضري العثمانية			
عدد الأسر	عدد المساكن المشغولة	رقم البناية	المقاطعة	عدد الأسر	عدد المساكن المشغولة	رقم البناية	المقاطعة	عدد الأسر	عدد المساكن المشغولة	رقم البناية	المقاطعة
203	232	274	274	141	174	224	224	218	246	366	366
206	224	275	275	182	225	225	225	209	275	367	367
207	230	276	276	213	253	226	226	250	288	368	368
246	271	277	277	205	237	227	227	192	217	369	369
299	299	278	278	183	218	228	228	243	259	370	370
266	279	279	279	174	190	229	229	226	274	371	371
178	206	280	280	221	266	230	230	208	230	372	372
208	228	281	281	162	172	231	231	211	224	373	373
191	204	282	282	137	170	232	232	173	184	374	374
204	212	283	283	204	233	233	233	198	267	375	375
171	181	284	284	230	236	234	234	229	282	376	376
168	183	285	285	175	186	235	235	195	210	377	377
193	205	286	286	186	191	236	236	234	263	378	378
196	239	287	287	176	187	237	237	201	213	379	379
183	203	288	288	185	212	238	238	199	241	380	380
199	216	289	289	173	186	239	239	195	232	381	381

382	382	336	293	240	240	195	179	290	290	200	187
383	383	276	249	241	241	177	166	291	291	255	197
384	384	217	190	242	242	186	171	292	292	256	211
385	385	222	195	243	243	199	182	293	293	212	200
386	386	219	210	244	244	248	211	294	294	231	196
387	387	205	183	245	245	234	215	295	295	241	238
388	388	264	205	246	246	197	189	296	296	216	209
389	389	239	183	247	247	224	172	297	297	185	179
390	390	211	171	248	248	213	172	298	298	190	180
391	391	243	176	249	249	191	168	299	299	175	174
392	392	238	208	250	250	242	182	300	300	230	225
393	393	222	188	251	251	295	242	301	301	157	155
394	394	258	234	252	252	228	179	302	302	212	211
395	395	240	202	253	253	158	140	303	303	183	183
396	396	280	227	254	254	223	185	304	304	196	193
397	397	229	180	255	255	211	185	305	305	209	206
398	398	320	283	256	256	196	179	306	306	161	155
399	399	250	214	257	257	223	195	307	307	177	168
400	400	250	237	258	258	187	166	308	308	193	174
401	401	248	195	259	259	254	193	309	309	217	199
402	402	313	239	260	260	237	198	310	310	199	190
				261	261	176	170	311	311	192	174

262	262	228	205	312	312	195	182
263	263	236	198	313	313	274	263
264	264	240	199	314	314	209	204
265	265	255	220	315	315	184	176
266	266	364	254	316	316	223	218
267	267	278	207	317	317	229	211
268	268	266	208	318	318	224	222
269	269	140	121	319	319	190	185
270	270	198	173	320	320	257	254
271	271	182	145	321	321	203	195
272	272	164	139	322	322	246	236
273	273	155	132	323	323	235	231
				324	324	222	217
				325	325	243	223
				326	326	238	220
				327	327	215	210
				328	328	224	207
				329	329	191	191
				330	330	219	197
				331	331	153	139
				332	332	209	188

المصدر: الديوان الوطني للإحصائيات.

المراجع

المراجع بالغة العربية:

الكتب:

- الفيدرالية الدولية لحقوق الانسان، تقرير عن حقوق الاقتصادية و الاجتماعية في الجزائر، مطبعة الفيدرالية،2010.
- الجمعية العامة للأمم المتحدة، تقرير حول السكن اللائق في الجزائر ، ديسمبر 2011.
- حميد خروف،سياسة التنمية في الجزائر رؤية سوسيولجية، مركب الطباعة بالرغاية، 1997.
- نصيرة قوريش، التنمية البشرية في الجزائر و أفاقها في ظل البرنامج التنموي 2010-2014، الأكاديمية للدراسات الاجتماعية و الإنسانية ، جامعة حسيبة بن بوعلي،شلف 2011.
- عمل مشترك، مؤشرات التنمية البشرية ،كلية الحقوق و العلوم الاقتصادية،جامعة ورقلة،مارس2004.

مشاريع التخرج:

الأطروحات:

- مها سعاد ، تأثير البرنامج الهيكلي على الأسرة الجزائرية-رسالة ماجستير- جامعة باتنة - 2009.
- مكاك ليلى، دور وكالة التنمية الاجتماعية في تحسين ظروف الاسرة الجزائرية- رسالة ماجستير- جامعة باتنة -2010.
- بن عطية محمد،دراسة استهلاك العائلات الجزائرية مابين 1962-2005- رسالة ماجستير- جامعة ابو بكر بلقايد وهران -2005.

المراجع بالغة الفرنسية:

- LHAOCINE AOURACH- L'économie Algérienne a l'épreuve de la démographie-CFPD-paris 1996 (les études du CEPED n°11).
- PNUD- Rapport mondial sur le développement humain, ECONOMICA - 49 RUE HERICAT, 75015 Paris ,1998.
- La « mal-vie »: rapport sur la situation des droits économiques et sociaux et culturels en Algérie - Mai 2010 N° 541f.
- Denis Clerc -Déchiffrer l'économie, Paris, Syros, 1999- (Alternatives économique).
- Stéphanie Dupays- Déchiffrer les statistiques économiques et sociales, DUNOD, Paris, 2008.
- CNES, Rapport sur le logement social, 4 sessions plénières, Octobre 1995.
- OMAR BOUZOUI-Etude d'impacte des prix des produits alimentaires de base sur les ménages pauvres Algériens, PAM, Octobre 2008.

sites d'internet :

- www.ons.dz
- www.onefd.edu.dz
- www.undp.org
- www.banquemondiale.org

الملخص بالعربية:

المستوى المعيشي هو عامل اختلاف الأفراد على هذا الأساس يسمح بتفسير عدد كبير من سلوكيات و مواقف الأفراد ، تقليديا يقاس المستوى المعيشي على أساس دخل الأسرة.

يعد المستوى المعيشي عنصراً هاماً وأساسياً للتركيب الاجتماعي ، يفرضه المجتمع بتركيبه ونظامه الاجتماعي والاقتصادي القائم ونشره للقيم والمعايير التي تهيمن على سلوك الناس وممارستهم الاجتماعية ، وكذا توجهاتهم لتركيب الأسرة المعيشية من حيث الزواج وأسسه وتقاليده وعملية الخصوبة والإنجاب لتحديد حجم الأسرة ونمطها ، وكذا العلاقات الاجتماعية ومدى التكيف داخل الأسرة وخارجها وصولاً إلى استقرار الأسرة وتماسك أفرادها ، وبقائهم مكان ولادتهم وإقامتهم الدائمة والمعتادة . تتغير هذه التوجهات باستمرار مع تغير الأوضاع الاقتصادية والسياسية والاجتماعية التي يرسمها النظام الاجتماعي، والذي يعمل على وجود التناسب بين المواقع الاجتماعية التي يفرضها، وبين المواقع التي يتوقف على الأسرة وأفرادها تبديلها من خلال المستوى المعيشي والتعليمي والثقافي و الصحي والعملي.

الكلمات المفتاحية:

المستوى المعيشي–الأسرة– العمل–البطالة– الأجر–الصحة–الاستهلاك الأسري.

الملخص باللغة الفرنسية:

Résumé :

Le niveau de vie fait référence à la qualité et quantité des biens et services dont dispose la population.

Le niveau de vie est l'un des composants importants de la composition social. Il est imposé par la société avec son système social économique est ou la diffusion des valeurs et des normes qui dominent le comportement des personnes et leur exercice social. Le niveau de vie est le contrôleur en terme d'union e terme de déterminer la taille de ménage et son style. Ainsi que les relations sociales de la façon de s'adapter a l'intérieur et a l'extérieur de la famille vers la stabilité de la famille et de la cohésion de ses membres et rester la ou ils sont nés (résidence permanente et habituelle). Ces tendances changent constamment avec l'évolution des conditions économiques, politiques et sociales établis par le système social qui fonctionne sur une proportionnalité entre les sites sociaux imposés par lui-même et entre les sites que doive le ménage et ses membres remplacés par le niveau de vie éducative culturelle, santé et travail.

Les mots clé :

Niveau de vie - ménage- travaille- chômage- salaire- santé- consommation des ménages.